دكتور عبد الفتاح لاشين

التراكيب النحوية

من الوجهة البلاغية

عند عبد القاهر

دار المريخ

Bibliotheca Alexandrina
0004546

دكتور عبد الفتاح لاشين
جامعة الازهر
وأستاذ مشارك
بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية
كلية اللغة العربية

٠٠٧٨٨

التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية
عند عبد القاهر

الناشر
دار المريخ للنشر
الرياض ـــ ص.ب ١٠٧٢٠
المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

كانت الحاجة الماسة الى حماية القرآن الكريم من اللحن والتصحيف والتحريف الحافز على الأعمال القرآنية التى كانت فى موضع العناية والاهتمام للمسلمين ، منذ أن اتصل العرب بغيرهم من خارج الجزيرة العربية .

وكانت تلك الأعمال القرآنية متنوعة الجوانب . متعددة الأهداف ، ولكنها كانت تجتمع على غرض واحد . وهو صيانة القرآن الكريم مما يتعرض له من غارات .

وكانت دراسة النحو من هذه الأعمال . فبدأ أولا بضبط اواخر الكلام فى الآيات بالنقط الذى اهتدى اليه أبو الأسود الدؤلى فى نصف القرن الأول الهجرى تقريبا .

ولكن دراسة هذا النحو أخذت تستقل تدريجيا . واتسعت موضوعاتها ، وأقبلوا على النحو يدرسونه لذاته للابقاء على اللغة بعيدة عن عوامل الانحراف والفساد ، والحفاظ عليها صافية نقية من اللحن والخطأ .

وجاء عصر الخليل وسيبويه . فبلغت دراسة النحو ذروتها على يدهما بما قدما من أعمال جليلة ، وقام النحاة بعدهما فقعدوا هذه الدراسة ، وأحكموا أصولها ، وتأثروا بالفلسفة الكلامية ، والمنطق اليونانى . وما لهما من أقيسة ومصطلحات ، وتوجيهات كثرت فى الدرس النحوى ، وتم لهما السيطرة عليه ، وكان لهما الغلبة .

ومن هنا أخذ النحو ينحرف عن طريقه ، وبدأ يتحول شيئا فشيئا الى درس ليس فيه من سمات النحو واللغة الا مظهرا شكليا ، مما أودى بحيويته ، وقدرته على تأدية وظيفته ، وصار درسا فى الجدل ، يعرض فيه النحاة قدرتهم على التحليل العقلى ، بما كانوا يعرضون من مشكلات، وما يقترحون لها من حلول ، أما وظيفة النحو فى الكلام فأمر له المنزلة الثانية من اهتمامهم وجهدهم •

وأتى عبد القاهر فوجد عامة المحدثين والفقهاء قد زهدوا فى النحو لما وجدوه ممزوجا بالمنطق ، وهجروه لما عز عليهم الاستفادة منه ، فوجه اليهم اللوم والعتاب ، وذهب الى أن من يصد عن تعليم النحو فهو صاد عن سبيل الله ، اذ أن اعجاز القرآن الكريم بالنظم ، وما النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله •

والتركيب النحوى له معنى أول يدل على ظاهر الوضع اللغوى ، وله معنى ثان ، ودلالة اضافية تتبع المعنى الأول ، وهذا المعنى الثانى ، وتلك الدلالة الاضافية هى المقصد والهدف فى البلاغة ، وقد جهد عبد القاهر فى سبيل هذا الهدف ، وشقى فى الوصول الى ذلك الغرض ، حتى خرج بقاعدة لا تتخلف ، وقانون لا يقبل النقض ، وهو أن دقة النظم ، والبلاغة ، والبراعة ، والبيان ، كامنة فى معانى النحو ، ومطوية فى التركيب اللغوى •

وقد طبقت ذلك على أبواب « علم المعانى » و « علم البيان » ، وأوضحت أن التراكيب النحوية الصحيحة ، والأساليب اللغوية السليمة يستتبعهما حتما معان ثانية ، ودلالات اضافية ، هى التى يبحث عنها علماء البلاغة •

ولما كانت المعانى الثانية ، والدلالات الاضافية المستتبعة للتراكيب النحوية قائمة على أساس الذوق الخاص ، ولطف الاحساس ، وقوة الشعور اللغوى ، والربط الوثيق بين المعنى الأول الظاهر ، والمعنى الثانى المقصود ، والاتصال المحكم بين ما يدل عليه اللفظ لغة ، وما يستتبعه من دلالات ــ ظن بعض الباحثين أن فى ضم «علم المعانى» الى « علم النحو» ومزجهما فى بوتقة واحدة مما يخفف جفاف الدرس النحوى ، ويكسبه الحيوية ، ويضفى عليه الرواء ، ويستهوى الى جانبه الأفئدة ، ويجذب اليه الباحثين ، ويكثر سواد الطلاب ، فأعلنوا ذلك ، وارتفعت به أصواتهم •

وقد نبهت الى أن ذلك مما يخالف العقل ، ويجافى المنطق ، وفيه خلط للذهب بالفضة ، ومزج للملح بالماء ، فأولى ثم أولى أن يستقل علماء النحو بالنحو ، ويتولوا اصلاحه بما يناسب ، ويتناول علماء البلاغة موضوعاتها ، ويتولوا تطويرها بما يتلاءم ، فرجال كل علم هم أدرى بما فى شعابه •

والله أسأل أن يعم نفعه ، وَيَجْعَلَهُ خَالِصا لِوَجْهه « إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْت وَمَا تَوْفِيقِى إِلاَّ بِاللهِ ، عَلَيْهِ تَوَكلت وَإِلَيْهِ أُنِيبَ »

دكتور عبد الفتاح لاشين

تمهيد

العناية بالمصحف في العصور الأولى

اللغة العربية عاشت فى مهدها فى الجزيرة العربية ما عاشت من الزمن فى عهد المصطفى — صلى الله عليه وسلم — وشبابها جميع فى عزة من أهلها . حتى كانت الهجرة البعيدة المدى . والنزوح الأكبر بعد وفاة الرسول — عليه السلام — التى دفعهم اليها الاسلام اذ دعاهم الى نشر دعوته . وندبهم لاقامة دولته ، فخرجت اللغة مع آلاف من أهلها الذين خرجوا الى المشرق والمغرب ، فتفرقت معهم اللغة ، وذاب العرب ولغتهم فى هذه الألسنة وتلك الأجناس ، التى خالطوها من أحمر وأسود وأصفر ؛ وكان من بين الفاتحين لتلك البلاد حفظة القرآن الكريم الذين تلقوه عن النبى — عليه السلام — وأقرهم على قراءتهم ، واستقرت منهم جماعة فى البصرة ؛ وقرأوا القرآن فى مصحف أبى موسى الأشعرى ، وجماعة فى الكوفة ، وقرأوا القرآن فى مصحف عبد الله بن مسعود ، وآخرون فى الشام ، وقرأوا القرآن فى مصحف أبى بن كعب ... وهكذا .

وكانت هذه المصاحف تختلف اختلافا أجازه النبى — صلى الله عليه وسلم — تيسيرا وتسهيلا ، ولم يكن المسلمون وقتها ينكرون هذه الفروق بين القراءات بعدما استمعوا قول الرسول — عليه السلام — : « أنزل القرآن على سبعة أحرف ، فاقرأوا ما تيسر منه » .

ولكن بعد رحيل الرسول الى الملأ الأعلى آخذ كل فريق يتمسك بقراءته تمسكا شديدا ، وقر فى نفسه أن قراءته هى التى أنزلت .

ومن هنا أخذ أهل الأمصار يختلفون ويتجادلون ، حتى خاف أولوا الأمر نتيجة هـذا الاختلاف ، وخشوا على القرآن أن يناله التصحيف والتحريف •

فكانت الخطوة الأولى بجمع القرآن فى عهد أبى بكر — رضى الله عنه — ثم كانت الثانية بتوحيد نصه فى عهد عثمان — رضى الله عنه — وقالوا[١] ان الذى دعا عثمان الى هذا هو أن حذيفة بن اليمان كان فى غزوة أذربيجان مع أهل الشام وأهل العراق ، فكانوا يتجادلون ، أهل الشام يكفرون أهل العراق ، وأهل العراق يكفرون أهل الشام ، فلما رجع حذيفة من الغزو أشار على عثمان بجمع القرآن على مصحف واحد ، واختار لذلك جماعة من الحفظة ، ونسخ القرآن بلغة قريش ، وبعث عثمان بنسخ الى الأمصار ، وحرقت المصاحف الأخرى •

والحق أننا لا نعرف كتابا أحيط بالعناية والرعاية مع اتقان وضبط فى التلقى والتلقين ، ودقة فى الأخذ والآداء مثل القرآن الكريم •

ولما ولى البصرة زياد بن أبيه (٤٥—٥٣هـ) أضاف خطوة ثالثة لصيانة القرآن وحفظه ، فندب لذلك أبا الأسود الدؤلى (ت ٦٩هـ) ، فقام بنقط المصحف ، واتخذ لذلك كاتبا فطنا حاذقا من بنى عبد القيس ، وقال له : « اذا رأيتنى قد فتحت شفتى فانقط نقطة فوقه على أعلاه ، وان ضممت شفتى فانقط نقطة بين يدى الحرف ، وان كسرت شفتى فاجعل النقطة من تحت الحرف ، فان أتبعت شيئا من ذلك غنة (تنوينا) فاجعل مكان النقطة نقطتين » •

وابتدأ أبو الأسود المصحف حتى أتى على آخره ، وكان الكاتب يضع النقط بصبغ يخالف لونه لون المداد الذى كتبت به الآيات[٢]•

(١) روائع القرآن ، ص ٥٥ •
(٢) أخبار النحويين للسيرافى ، ص ١٢ •

ثم لما جاء الحجاج واليا على العراق (٧٤-٩٥هـ) ، عول على اعجامه ، وندب لذلك نصر بن عاصم أحد تلاميذ أبى الأسود ، فقام بنقط المصحف نقطا يهدف الى غير ما كان يهدف اليه نقط أبى الأسود فنقط أبى الأسود كان يهدف الى تمييز حركات الحروف من ضم وفتح وكسر وتنوين ، وكان بالمداد الأحمر ، ونقط نصر بن عاصم كان يهدف الى تمييز الحروف المتشابهة فى الصورة بعضها من بعض ، كتمييز الباء من التاء ومن الثاء ، وكتمييز الجيم من الحاء ومن الخاء .. وهكذا .

فما عمله أبو الأسود هو نقط الاعراب ، وما صنعه نصر بن عاصم هو نقط الاعجام ، وبهذا أحيط لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه ، مما جعل بعض القدماء يظن أنهم وضعوا قواعد الاعراب أو أطرافا منها ، وهم انما رسموا فى دقة نقط الاعراب لا قواعده كما رسموا نقط الحروف المعجمة ، مثل الباء والتاء والثاء والنون[٣] .

وختمت هذه الأعمال بوضع علامات خاصة للفتحة والضمة والكسرة لتمييز علامات الاعراب من علامات الاعجام والذى قام بهذا العمل هو الخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٥هـ) وقد جعل علامة الفتحة ألفا صغيرة توضع فوق الحرف ، وعلامة الضمة واوا صغيرة توضع فوق الحرف ، وعلامة الكسرة ياء صغيرة توضع تحت الحرف .

وبذلك أغنى المسلمين عن أن يلتجئوا الى التفريق بين نقط الاعراب ونقط الاعجام باستعمال لونين من المداد ، كما أغناهم عن النزاع فى اباحة استعمال المداد الأحمر وكراهيته أو حرمته على ما هو مدون فى كتب القراءات .

فالخط العربى فى البداية لم يكن منقوطا ولا مشكولا ، كما حدث

---

(٣) المدارس النحوية ، ص ١٧ .

في المصاحف التى كتبها عثمان للأمصار ، واستمر الناس يقرؤونها على هذه الصفة ما يقرب من نصف قرن من الزمان ، وهذا هو نص ما أورده حمزة الأصبهانى[٤].

« كتب عثمان المصاحف الخمسة وفرقها على الأمصار ، فخبر الناس يقرؤون فيها نيفا وأربعين سنة ، وذلك من زمان عثمان الى أيام عبد الملك فكثر التصحيف على ألسنة الناس ، ففزع الحجاج[٥] ، وسأل كتابه تدارك الأمر ، فوضعوا النقط أفرادا وأزواجا ،، وخالفوا بين أماكنها ، بعضها فوق الحروف ، وبعضها تحت الحروف ، ومع ذلك كان يقع التصحيف ، فأحدثوا الاعجام فاذا أغفلوا الاستقصاء على الكلمة فلم توف الحقوق كلها من النقط والاعجام اعتراها التصحيف ، فالتمسوا حيلة ثالثة فلم يقدروا عليها » .

***

---

(٤) التنبيه على حدوث التصحيف ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٥) فيه خلاف بين العلماء على من وضع النقط هل هو ابو الأسود فى عهد زياد بن أبيه ــ كما رجحنا ــ أو فى عهد زمن عبد الملك على يد نصر ابن عاصم

الفصل الأول

النحو الى عصر عبد القاهر

ويشتمل على :

١ ـ بداية تصنيع النحو

٢ ـ فلسفة النحو وأثر ذلك

٣ ـ حتمية الاعراب

بداية تصنيع النحو

النحو وليد التفكير فى قراءة القرآن :

العلماء لم يقفوا عندما أرادت الدولة من جمع القرآن الكريم وتوحيد نصه ، بل مضوا فى دراسته وفقهه ، وراحت كل طائفة منهم تتجه اتجاها خاصا فى دراسته .

فطائفة اتجه نشاطها الى تصحيح متن القرآن عن طريق الرواية ، وهى طائفة القراء .

وأخرى ذهبت تدرس القرآن لتستخرج الأحكام التى تلزم لبناء المجتمع الاسلامى وهى طائفة الفقهاء .

وثالثة راحت تعنى باعراب نصوص القرآن ، واتجهت اتجاها لغويا فى بحثه مستعينة برواية اللغة ، ثم توسعت فى الدرسة ، فتناولت علل الاعراب — وهى طائفة النحاة .

فالنحو اذن[1] هو وليد التفكير فى قراءة القرآن ، لأن العلماء لم يفكروا ابتداء فى دراسة علم يبحث علل التأليف ، ولكنهم توصلوا الى ذلك بعد أن نضجت الفكرة فى أثناء قيامهم بعملهم القرآنى .

ويؤيد هذا أن أوائل الدارسين من النحاة كانوا من القراء ، أو ممن عنوا بالدراسات القرآنية ، فمن البصريين : عبد الله بن اسحاق الحضرمى ، وعيسى بن عمر الثقفى ، وأبو عمرو بن العلاء ، والخليل ابن أحمد ، ومن الكوفيين : على بن حمزة الكسائى ، ويحيى بن زياد الفراء .

وساعد على انماء هذه الدراسة حاجة الشعوب الداخلة فى حكم

---

(1) مدرسة الكوفة ، ص ٢٠ .

الدولة الاسلامية الى معرفة لغة الدولة ، والى حياة السلام فى ظلها ، وقد وجدت هذه الشعوب فى هذه الدراسة ما يضمن لها معرفة هذه اللغة ؛ ويحقق لها الرغبة فى حياة مستقرة آمنة •

وليس من اليسير تتبع الخطوات التى خطاها الدارسون فيها ، أو رصد مراحل نشأتها ونموها ، ولكن اللغة العربية فى أواخر قرنها الثانى شهدت نتائج هذه الأعمال مسجلة فى كتاب ضخم حوى ما بذله الدارسون من جهود وما جنوه من ثمار ، وهذا الكتاب هو كتاب « سيبويه » وكان له الفضل فى جمع آراء أستاذه الخليل ، وتنسيقها وتبويبها ، وتسجيل آراء أخرى لشيوخه الآخرين ، وزاد على ذلك آراؤه الخاصة •

ومثل هذا العمل الضخم لا يمكن ارجاعه الى الخليل وحده ، أو سيبويه وحده ، فليس ذلك عمل فرد أو أفراد ، بل هو عمل جماعات ، وثمرة جهود متضافرة من العلماء الذين تعاقبوا على هذه الدراسة منذ أن أقدم أبو الأسود على عمله الجليل •

وقد كانت هذه الدراسة فى أول أمرها عملا من الأعمال القرآنية ، ثم ظهرت الحاجة اليها على أنها غرض حيوى ، وتضافرت جهود الدارسين على انمائها ، وقد كللت تلك الجهود بالنجاح يوم أن استقلت تلك الدراسة ، وأصبحت ثقافة خاصة مستقلة ، وأقبل عليها الدارسون لذاتها ، لا لأنها تخدم غرضا خاصا ، كما كانت فى بداية أمرها •

وكانت حلقات النحو يجلس اليها النحاة والأدباء والشعراء ، وقد فرض النحاة أنفسهم على الشعراء ، وقد نفر الشعراء منهم أول الأمر ، وقاوموهم ، ولكنهم استسلموا لهم واضطروا أن يجاروهم طمعا فى تأييدهم ، ومما يدل على قوة سلطان النحاة وعظم نفوذهم على الشعراء ، أنه قد دار بين الخليل بن أحمد ومحمد بن مناذر الشاعر البصرى كلام •

فقال له الخليل : « انما أنتم ـ معشر الشعراء ـ تبع لى ؛ وأنا سكان السفينة ، ان قرظتكم ورضيت قولكم نفقتم ، والا كسدتم[٢] » .

نحو سيبويه :

من تحدث عن سيبويه (ت ١٨٠هـ) من المتقدمين كان فى الحقيقة يتحدث عن « الكتاب » وليس عن سيبويه ، فقد قالوا : « ان كتابه كان أول وضع شامل لقواعد اللغة العربية لم تغير الأجيال المتأخرة شيئا من أسسه وقواعده »[٣] ، وقد كان أهل البصرة يفتخرون بالكتاب ويطلقون عليه قرآن النحو[٤] ، وسماه المبرد البحر[٥] ، وأن الفراء ـ وهو غريم سيبويه ـ قد مات وتحت رأسه الكتاب[٦] .

والكتاب فى الحقيقة لم يكن ثمرة لقريحة رجل لم يطل به العمر ، بل كان عمله جمعا لما ابتكره الخليل الى محصول الباحثين السابقين .

وعلماء النحو وسدنته كانوا يقصدون بالنحو ، وتفريع مسائله ، وتطويل مباحثه ، كانوا يقصدون السبيل الذى سلكته العرب فى التعبير عن أغراضها ومقاصدها ، ويشمل ذلك أمرين :

١ ـ تأليف الجمل وبيان ما يجب أن تكون عليه الجملة بمفردها ، أو الجملة مع غيرها حين تنقل الأغراض والمعانى من صدور المتكلمين الى نفوس السامعين .

٢ ـ ضبط أواخر الكلمات التى تتألف منها الجملة أو الجمل تبعا لقوانين الاعراب التى كشفها العلماء فى علم النحو فى ذلك الحين .

---

(٢) الأغانى جـ ١٦/١٧ ، ط الشنقيطى .
(٣) العربية ، دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب ، ص ٥٠ .
(٤) مراتب النحويين ، ص ١٠٦ .
(٥) نزهة الألباء ، ص ٦٣ .
(٦) مراتب النحويين ، ص ١٣٩ .

وقد نص العلماء المتقدمون على ذلك وأفاضوا فيه ، فهذا سيبويه يفتتح كتابه ، ويقول فى أول سطر فيه[٧]:

« هذا باب علم ما الكلم من العربية » قسم الكلام فيه الى اسم وفعل وحرف ، وتكلم عليها ، ومثل لكل منها ، وباب « مجارى أواخر الكلم من العربية » وهى النصب والجر والرفع والجزم .. وبين مواقع كل نوع ، وميز بينها بتفصيل كاف ، وتكلم عما ينوب عن هذه المجارى فى المثنى والجمع ، وفى المنصرف ، وما لا ينصرف ، وفى النكرة والمعرفة ثم فى باب المسند والمسند اليه ، وبين حكم كل من الاسم والفعل فى الاسناد ..

ويقول[٨] : « هذا باب الفعل الذى يتعدى فعله الى مفعول ، وذلك قولك : ضرب عبد الله زيدا ، فـ (عبد الله) ارتفع وشغلت (ضرب) به ، وانتصب « زيدا » لأنه مفعول به تعدى اليه فعل الفاعل ، وان قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول ، وذلك : ضرب زيدا عبد الله ـ لأنك انما أردت به مقدما ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه ، وان كان مؤخرا فى اللفظ .

فمن ثم كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدما ، وهو عربى كبير، كأنهم انما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم .

وقد نقل هذه الفقرة عبد القاهر فى كتابه[٩] « دلائل الاعجاز » فى باب التقديم ، وعاب على سيبويه أنه لم يأت بمثال ، ولقد مثل لذلك عبد القاهر بقول النحاة السابقين : قتل الخارجى زيد ـ لأن ما يعنيهم

---

(٧) الكتاب ، جـ ٢/١ .
(٨) الكتاب ، جـ ١٤/١ .
(٩) دلائل الاعجاز ٧٤ .

ذكره ، ويهمه مأمره ، ويتصل بمسرتهم ، ويعلم من حالهم أن الذى هم متوقعون له ومتطلعون اليه ، متى يكون وقوع القتل بالخارجى المفسد ، وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه .

وقال أيضا(١٠) : « هـذا باب يحذف منه الفعل لكثرته فى كلامهم حتى صار ذلك بمنزلة المثل ، وذلك قولك : هـذا ولا زعماتك ـ أى ولا أتوهم زعماتك ، ومن ذلك قول ذى الرمة وذكر المنازل والديار :

ديارَ مَيَّة إذْ مىُّ مُسَاعِفَــةٌ ... ولا يرى مثلها عُجْمٌ ولا عَرَب(١١)

كأنه قال : اذكر دار مية ، ولكنه لا يذكر « اذكر » لكثرة ذلك فى كلامهم واستعمالهم اياه ، ومن العرب من يرفع الدار ، كأنه قال : تلك دار مية ، وقال الشاعر :

اعتاد قلبَك من سَلْمَى عوائدُه ... وهاج أهواءَك المكنونَةَ الطللُ
رَبْعٌ قَوَاءٌ أذاع المعصراتُ به ... وكلُّ حيرانَ سار مَاؤُه خَضِلُ(١٢)

كأنه أراد : ذاك ربع ، أو هو ربع ، رفعه على (ذا) وما أشـبهه ، سمعناه ممن يرويه عن العرب » .

وقد نقل هذا أيضا عبد القاهر ، ثم علق عليه بقوله(١٣) :

« قال شيخنا ـ رحمه الله ـ ولم يحمل البيت على أن (الربع) بدل

---

(١٠) الكتاب ، جـ ١/١٤١ .
(١١) مساعفة : تساعدنا على ما نريد .
(١٢) هاج : حرك ، المكنونة : المستورة ، قواء : لا انيس به ، اذاع بمتاعه : ذهب به ، المعصرات : السحاب ، الحيران : السارى ، الخضل : الكثير .
والمعنى : كنت سلوت عن حب سلوى ، فلما نظرت الى آثار ديارها متغيرة ذكرتها ، وقد انزلت السحاب ماءها بكثرة حتى ذهبت به وطمسته ، وكذلك المزن الكثير الماء .
(١٣) دلائل الاعجاز ، ص ٥٣ ، ٥٤ .

من الطلل . لأن الربع أكثر من الطلل ، والشيء يبدل مما هو مثله أو أكثر منه ، فأما الشيء من أقل منه ففاسد لا يتصور » .

وقال في شرح قول الخنساء(١٤) :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكرتْ فـإنمــا هى إقبالٌ وإدبارٌ

فجعلها الاقبال والادبار مجازا على سعة الكلام ، كقولك : نهارك صائم ، وليلك قائم » .

وهذا نفسه ما ذكره عبد القاهر فى بحثه للمجاز العقلى ، حيث قال بعد أن نقل البيت(١٥) : « ذاك أنها لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما فتكون قد تجوزت فى نفس الكلمة ، وانما تجوزت فى أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر ولغلبة ذلك عليها واتصاله بها ، وأنه لم يكن له حال غيرها، كأنها قد تجسمت من الاقبال والادبار » .

وقال أيضاً : « وهذا بابُ مَا يَحْسُن عليه السُّكوتُ » لإضمارك ما يكونُ مستقراً لها وموضعاً لو أظهرته ، وليس هذا المضمرُ بنفس المظهرِ . وذلك : إنَّ مَالا ، وَإنَّ وَلَداً ، وَإنَّ عَدَداً ، اى إنَّ لهم مالاً ، فالذى أضمرتَ (لهم) .

ويقولُ الرجلُ للرَّجُل : هلْ لكم أَحَدٌ ؟ إنَّ الناسَ ألبٌ عَلَيْكُم ، فيقول : إنَّ زَيْداً وَإنَّ عَمْراً ، أى إنَّ لَنَا ، وقال الأعشى :

إنَّ مَحَلاًّ وَإنَّ مُـرْتَحَلاً وإن فى السَّفْر إذا مضوْا مَهَلا(١٨)

---

(١٤) الكتاب ، ج ١٩٦٩/١ .
(١٥) الدلائل ، ص ١٩٧ .
(١٦) الكتاب ، - ٢٨٣/١ .
(١٧) يريد أنه ليس الضمير قد اضمر فى نفس المظهر بل انه قد حذف بالمرة .
(١٨) المحل : نقيض المرتحل ، المهل : البقاء والانتظار، السفر : الرحيل عن الدنيا ، والشاهد : حذف خبر (ان) لعلم السامع ــ والمعنى : ان لنا محلا فى الدنيا ومرتحلا عنها الى الآخرة .

ونقل ذلك عبد القاهر فقال[١٩] :

« ومن تأثير ان فى الجملة أنها تغنى اذا كانت فيها عن الخبر فى بعض الكلام ، ووضع صاحب الكتاب فى ذلك بابا ، فقال : « هذا باب مايحسن عليه السكوت الى آخر الكلام السابق .

وواضح من تلك الأساليب وما يحمله هذا التحليل من دقة الحس بأساليب اللغة ، واستعمالاتها ودلالاتها . ومن هنا فان سيبويه لا يعلم العربية وقواعدها فحسب ، بل يعلم أيضا أساليبها ودقائقها التعبيرية ، ويعرض لبعض الخصائص الأسلوبية التى عنى بها فيما بعد ــ علم المعانى ــ مثل : التقديم والتأخير ، والتعريف والتنكير ، والحذف ، كما يعرض لبعض المعانى المختلفة لبعض الأدوات[٢٠] » .

وذلك مما دعى الدكتور على النجدى ناصف أن يؤكد تلك الصلة ، والرحم الماسة بين سيبويه وبين منهج علماء البلاغة المتأخرين فى « علم المعانى » اذ يقول[٢١]:

« فالفكرة التى كان سيبويه يرعاها فى تنويع مباحث النحو وترتيب أبوابه كما مثلت لى بالمراجعة فى الكتاب مدارها أولا وأخيرا نظر فى الجملة ، حين تكلم عن المسند والمسند اليه فاذا هى فعلية أو اسمية ، ثم تكلم عن الفعل المحذوف ، والفعل المذكور ، والمتعلقات ، ثم صار الى الجملة الاسمية فتكلم عن الابتداء ونواسخه ... ويبدو أن النسق الذى أخذ به سيبويه هو الذى ألهم علماء البلاغة فكرة انحصار مباحثه فى أبوابه الثمانية المعروفة وليس يسع المرء وهو يقرأ كلامهم فى ذلك الا أن يتبين اقتباسهم منه واقتداءهم بهداه » .

---

(١٩) الدلائل ، ص ٢١٠ .
(٢٠) بلاغة القرآن فى آثار القاضى عبد الجبار ، ص ٢٠٣ ، ط دار الفكر العربى .
(٢١) سيبويه امام النحاة ، ص ١٧٨ــ١٨٠ .

نَحْوُ أَبِي عُبَيْدَة :

أحس أبو عبيدة (ت ٢٠٧هـ) من سؤال الكاتب له فى مجلس الفضل ابن الربيع[٢٢] عاقبة الجهل بطريقة العرب فى القول وأن الشبهة التى يوجهها المغرضون الى القرآن الكريم انما تأتى من طريق النظر فى العبارات القرآنية التى يظن فيها الغرابة والارتفاع عن المستوى العام للغة ، فدفعه ذلك الى بيان الأساليب التى يستعملها القرآن فى التعبير عن أغراضها ، وفيها ما لا يتفق اتفاقا دقيقا مع القواعد التى شاعت فى مجالس النحاة ، ولكنها تتفق مع الأسلوب العربى وطريقة القول عند أصحابها ، فأخذ يبين هذه الأساليب ، ويتتبع شواهدها التى جاءت بها الآثار الأدبية الصحيحة.

كما نحس فى السطور الأولى من مقدمة كتابه من شعوره بحاجة الناس فى عصره الى فهم القرآن والمعرفة بتأويله ، اذ يقول : « فلم يحتج السلف ولا الذين أدركوا وحيه ــ صلى الله عليه وسلم ــ أن يسألوا عن معانيه ، لأنهم كانوا عرب الألسن ، فاستغنوا بعلمه عن المسألة بمعانيه ، وعما فيه من كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص ، وفى القرآن مثل ما فى كلام العرب من وجوه الاعراب ومن الغريب والمعانى » .

وكان المظنون ــ وهو من رجال اللغة ــ أن يقتفى أثر سيبويه فى البحث ، ولكنه سلك مسلكا آخر فى درس العربية ، وتجاوز الكشف عن علل الاعراب الى غيره من قوانين العبارة العربية ، فألف كتابه « مجاز القرآن » حاول فيه أن يبين ما فى الجملة العربية من تقديم أو تأخير ، أو حذف ، أو اضمار ، الى غير ذلك من وجوه التعبير ، وكان بابا من النحو جدير أن يفتح ، وخطوة حرية أن تتبع الخطوة الأولى فى الكشف عن علل الاعراب ، لكن النحاة كانوا قد شغلوا بكتاب سيبويه حتى قال

---

(٢٢) انظر ذلك فى نزهة الالباء ، ص ٢٧ .

أبو عثمان المازنى ، (ت ٢٤٧هـ) : من أراد أن يعمل كتابا كبيرا فى النحو بعد كتاب سيبويه فليستحى » فلم تتجه عنايتهم الى ما كشف عنه أبو عبيدة وأهمل كتابه ونسى »(٢٣).

وقد أخذ فى تفسير القرآن الكريم كله ، يبين ما فى آياته من مجاز وطرق للتعبير تفصح عن المعنى المراد ، يقول(٢٤):

« مَالِكَ يَوْمِ الدِّينِ) نَصْبٌ على النِّداءِ ، وقد تحذف ياءُ النداءِ ، مجازه : يا مالكَ يوم الدِّين ، لأنه يُخاطب شاهداً ، ألا تراه يقول : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ » فهذه حُجَّةٌ لِمَنْ نَصَبَ ، ومن جَرَّهُ قال : هُمَا كَلاَمَان .

وَمجاز مَنْ جَرَّ « مَالِكِ يَوْمِ الدِّين » أنه حَدَّث عن مُخَاطَبة غائب ، ثم رَجَعَ فَخَاطب شاهِداً ، فقال : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِين ، اهْدِنَا » قال عنترة :

شطَّت مـزارُ العاشقين فأَصبحتْ　　　عَسِرًا علىَّ طلابُكِ ابنةَ مَخْرَم(٢٥)

وقال أبو كبير الهذلى :

يَا لَهْفَ نفسى كان جِلْدَةُ خالدٍ　　　وبياضُ وجهكَ للتراب الأَعفر(٢٦)

فرجع الى الخطاب فى قوله : « وبياض وجهك » بعد ما قد مضى الخبر عن خالد على معنى الخبر عن الغائب » .

و« وَعَلَى أَبْصَارِهِم غِشَاوَةٌ » أى غِطَاءٌ ، قال الحارث ابن خالد بن العاصى بن هشام بن المغيرة :

---

(٢٣) احياء النحو ، ص ١٠ .
(٢٤) مجاز القرآن ، ص ٢٣-٦٤ .
(٢٥) شرح القصائد العشر ، ص ٩١ .
(٢٦) تفسير الطبرى ، ج ٦٧/١ .

تبعتْك إذْ عينى عليها غِشاوةٌ فلما انجلتْ قطعت نفسى أَلومها

و « أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا » (البقرة ٣٠) جاءت على لفظ الاستفهام ؛ والملائكة لَمْ تَسْتَفْهِم رَبَّهَا ، وقد قال تعالى : « إِنِّى جَاعِلٌ فِى الْأَرْضِ خَلِيفَةً » ولكنْ معناها الإيجاب ، أى أنك ستفعل ، وقال جَرِيرٌ - فَأَوْجَبَ وَلَمْ يستفهمْ - لعبد الملك بن مروان :

أَلستم خير من ركب المطـايا وأندى العالمين بطون راح[27]

وتقولُ وأنتَ تضربُ الغلامَ على الذَّنْب : أَلسْتَ الفَاعِ كذا ؟ ليس باستفهام . ولكنْ تقْرير » .

و « وَاسْتَعِينُوا بالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ (البقرة ٤٥) ، العرب تقتصر على أحد هذين الاسمين ، قال عمرو ابن امرىء القيس من الخزرج :

نحن بما عندنا ، وأنت بما عندك راض ، والرأى مختلف

الخبر للآخر .

وفى القرآن مما جعل معناه على الأول قوله : « وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا » (الجمعة ١١) .

و « وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً » (البقرة ١٧٠) وَإِنَّمَا الذى يَنْعِق الرَّاعِى ، وَوَقَعَ المعنى عَلَى المنعُوقِ بِهِ ، وهى الغَنَم ، تقول : كالغنمِ الَّتِى لاَ تَسْمَعُ الذى ينعِقُ بها رَاعِيهَا . وَالْعَرَبُ تريدُ الشَّىء فَتُحَوِّله إِلَى شَىْء من سببه ، يقولون :

(٢٧) ديوان جرير ، ص ٣٦ المطبعة العلمية ، سنة ١٣١٣ هـ ، تفسير الطبرى ، جـ ١٥/٢١ .

عَرَضَ الْحَوْضَ على النَّاقة ، وَإِنَّمَا تُعْرِضُ الناقةُ على الْحَوْض ، وَيُهْ ولُون : أَدخَلْتُ الْقَلَنْسُوَةَ فى رَأْسِى وَإِنَّمَا أَدْخَلْتُ رَأْسَكَ فِى الْقَلَنْسُوة ، وكذلك الْخُفّ ، وفى القرآن « مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِى الْقُوَّة » (القصص ٧٦) ، مَا إِنَّ العصبةَ لتنوءُ بالمفاتيح ، أى تثْقلها » .

وهكذا نرى أن أبا عبيدة نظر فى القرآن الكريم بعقلية عميقة فاحصة ، وكان متحررا لم يجد فى آيات القرآن شيئا يختلف عن آساليب العرب ، وأخذ يفسر القرآن ويطيل الوقوف عند الآيات يجليها ويذكر شواهدها .

وكان هذا المسلك منه خروجا على ما كان عليه علماء اللغة ، اذ كانوا يتحرجون أشد الحرج من التفسير على هذه الطريقة ويلتزمون بآثار السلف .

وقد أحدث ظهوره ضجة كبيرة فى البيئات العلمية فى البصرة والكوفة على السواء ، فقد كان الأصمعى فى البصرة يحمل لواء الحملة عليه ، ويتهمه بأنه فسر القرآن برأيه[٢٨] ، وبلغ بأبى حاتم السجستانى أن قال وقد سئل عن المجاز : « انه لكتاب ما يحل لأحد أن يكتبه ، وما كان أشد على من أن أقرأه قبل اليوم ، ولقد كان أن أضرب بالسياط أهون على من أن أقرأه[٢٩] » .

أما فى الكوفة فقد أنكروه عليه وشنعوا حتى قال الفراء : « لو حمل الى أبو عبيدة لضربته عشرين فى كتاب المجاز[٣٠] » .

واذا كان التفسير القرآنى سار فى أول أمره فى طريق الرواية ، فان أبا عبيدة كان من أوائل الدارسين الذين لفتوا المفسرين ونبهوهم الى الاعتماد على اللغة ما دام القرآن الكريم نزل بهذه اللغة للاعجاز ، وقد

(٢٨) نزهة الألباء ، ص ١٠٨ .
(٢٩) طبقات الزبيدى ، ص ١٣٦ .
(٣٠) معجم الأدباء ، ١٩/١٥٩ ، نزهة الألباء ، ص ١٠٨ .

أصبح هذا اتجاها متميزا له منزعه الخاص ، وأسلوبه المنفرد وقدرته على التحليل الذى لا يدع النص مغلقا أو مطويا على نفسه دون الاستفادة بكل ما فيه من ايثار لفظة على أخرى أو حرف على آخر •

وقد ساعد أبا عبيدة فى تفسير النص القرآنى تفسيرا لغويا احاطته بتاريخ العرب وعاداتهم ومذاهبهم ، وقد ظهر ذلك فى تفسيره للنص القرآنى •

اتجاه ابن قتيبة فى « تأويل مشكل القرآن » :

المتأمل لكتاب ابن قتيبة يدرك تماما أنه متأثر بأستاذه الجاحظ ، والجاحظ وان كان من شيوخ المعتزلة ، وابن قتيبة من أعلام أهل السنة ، وبالرغم من العداء الشديد بين الطرفين ، فقد اتفقا عند غرض واحد وهو الوقوف أمام النص القرآنى لتفنيد مزاعم الملاحدة وابطال دعواهم الباطلة ، فالهدف من الرجلين واحد وهو تجلية سر الاعجاز فى النظم القرآنى •

وقد بلغ من تأثر ابن قتيبة بالجاحظ أنه كان ينقل كلامه ، يقول فى قوله تعالى : « أخرج منها ماءها ومرعاها » (النازعات ٣١) كيف دل بشيئين على جميع ما أخرجه من الأرض قوتا ومتاعا للأنام ، من العشب والشجر ، والحب والثمر ، والحطب والعصف ، واللباس والنار والملح ؟• لأن النار من العيدان ، والملح من الماء ، وينبئك أنه أراد ذلك قوله تعالى: « متاعا لكم ولأنعامكم[٣١] »•

وهذا ما أورده الجاحظ ، اذ يقول[٣٢]:

« فجمع بقوله « أخرج منها ماءها ومرعاها » النجم والشجر، والملح واليقطين ، والبقل والعشب ، فذكر ما يقوم على ساق وما يتفنن ،

---

(٣١) تأويل مشكل القرآن ، ص ٥ .
(٣٢) البيان والتبيين ، جـ ٣٣/٣ .

وما يتسطح ، وكل ذلك مرعى ، ثم قال على النسق : « متاعا لكم ولأنعامكم » فجمع بين الشجر والمـاء والكلأ والماعون كله ، لأن الملح لا يكون الا بالماء ، ولا تكون النار الا من الشجر » .

فأثر الجاحظ فى ابن قتيبة ، واقتفاء ابن قتيبة للجاحظ قضية دليلها ظاهر . أما تأثر ابن قتيبة بأبى عبيدة فهى أيضا قضية دليلها أظهر ، يتضح ذلك من استعماله لكلمة « المجاز » بمعناها الواسع الذى استخدمها فيه أبو عبيدة ، فمثلا : يقول فى قوله تعالى[٣٣] : « ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم » (الروم ٢٢) يريد اختلاف اللغات والمناظر والهيئات .

وفى قوله تعالى : « وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ » (النمل ٨٨) يريد أنها تُجْمَعُ وَتُسَيَّرُ فهى لكثيرها كأنها جَامِدَة واقفة فى رَأْيِ الْعَيْنِ وهى تَسِير سَيْرَ السَّحاب .

وغير هـذا كثير من النماذج القرآنية التى يتضح فيها استخدامه لكلمة (المجـاز) بالمعنى الواسع الذى استخدمه فيه صاحب (مجـاز القرآن) .

وفى الباب الأول قدم بحث الكلام على المجاز بصفة عامة ، فيوضح مدى اتساعه وعمومه ، فيقول : « وانما يعرف فضـل العرب من كثر نظره ، واتسع علمه ، وفهم مذاهب العرب وافتنانها بالأساليب ، وما خص الله به لغتها دون جميع اللغات ، فانه ليس فى جميع الأمم أمة أوتيت من العارضة والبيان واتساع المجال ما أوتيته العرب خصيصى من الله ..

فالخطيب من العرب اذا ارتجـل كلاما فى نكاح ، أو حمـالة ، أو تحضيض ، أو صلح ، أو ما أشبه ذلك ، لم يأت به من باب واحد ، بل يفتن فيختصر تارة ارادة التخفيف ، ويطيل تارة أخرى ارادة الافهام ،

---

(٣٣) تأويل مشكل القرآن ، ص ٥ ، ٦ .

ويكرر تارة ارادة التوكيد ، ويخفي بعض معانيه حتى يغمض على أكثر السامعين ، ويكشف بعضها حتى يفهمه بعض الأعجميين : ويشير الى الشيء ، وتكون عنايته بالكلام على حسب الحال وقدر الحفل ، وكثرة الحشد ، وجلالة المقام »(٣٤) .

فهذا النص يدل على اتساع المجاز عنده وتنوع طرقه فى التعبير ، فليس المقصود من الكلام شرح معانيه اللغوية فقط أو تفسير المعنى من اللفظ ـ كما كان يفعل أبو عبيدة ـ ولكنه تجاوز ذلك الى الجانب التفسيرى البسيط ، فدل بالمجاز على الكثير من فنون القول وطرقه وما يتشعب منها ، وما يتصل بها ليخلص من ذلك الى الوقوف عند الآيات الكريمة حيث يبطل آراء المعاندين ، ويرد عليهم حججهم(٣٥) .

وابن قتيبة فى محاولته للوقوف على أسرار الاعجاز ، وبحثه فى روعة النظم للآيات ، يزيدنا ثقة بوعيه اللغوى ، وفطنة باختلاف الأساليب ، وادراكا للفروق بين التراكيب بسبب ما يعتور الكلمة من وجوه الاعراب، يقول :

« باب ذكر العرب وما خصهم به من المعارضة والبيان واتساع المجاز :

ولها الاعراب الذى جعله الله وشيا لكلامها ، وحلية لنظمها ، وفارقا فى بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين ، كالفاعل والمفعول ، لا يفرق بينهما اذا تساوت حالاهما فى امكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما الا بالاعراب .

ولو أن قائلا قال : هَذَا قَاتِلٌ أَخِي ـ بالتّنوين ، وقالَ آخر : هَذَا

---

(٣٤) تأويل مشكل القرآن ، ص ١٢ .
(٣٥) بلاغة القرآن بين الفن والتاريخ ، ص ٥٧ .

قَاتِلُ أَخِي ـ بالإضافةِ ، لَدَلَّ التَّنْوِينُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلْه ، وَدَلَّ حذفُ التنوين على أنّه قتَله .

ولو أنَّ قارئاً قرَأَ « فَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُم إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ » (يونس ٧٦) ، وَتَرَكَ طريقَ الابتداء بـ (إِنَّا) . وَأَعْمَلَ القَوْلَ فيها بالنَّصب على مذهبِ منْ يَنْصِب (إنْ) بِالقَوْل كما يَنْصبُها بالظّن . لقلَب المعنى عَنْ جِهَتِهِ ، وَأَزَالَهُ عن طَرِيقِهِ ، وَجَعَلَ النبى ـ عليه السلام ـ مَحْزُوناً لقولهم ، « إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ » ، وهذا كفرٌ . وضربٌ من اللَّحْنِ لا يجوزْ الصَّلاةُ به ، وَلَا يَجُوزُ للمأمومين أنْ يَتَجَوَّزُوا فيه .

وقد قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : « لا يقتل قرشى صبرا بعد اليوم » فمن رواه (جزما) أوجب ظاهر الكلام للقرشى ألا يقتل ان ارتد ، ولا يقتص منه ان قتل .

ومن رواه (رفعا) انصرف التأويل الى الخبر عن قريش : انه لا يرتد منها أحد عن الاسلام فيستحق القتل .

أفما ترى (الاعراب) كيف فرق بين هذين المعنيين ؟[٣٦].

فابن قتيبة عالم متمكن من النحو واللغة كما رأينا . وصلته بالنحويين واللغويين وثيقة . يقول الأزهرى فى مقدمة التهذيب[٣٧]:

وكان أبو حاتم السجستانى أحد المتقدمين ، جالس الأصمعى ، وأبا زيد ، وأبا عبيدة ، وله مؤلفات حسان ... وقد جالسه شمر ، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة ووثقاه » .

لهذا نرى أفكاره أفكار اللغويين المقيدين بقيود اللغة ، ونجد نظراته فى الآيات القرآنية نظرتهم التى لا تنفذ الى القاع ، وانما تكون فوق

(٣٦) تأويل مشكل القرآن ، ص ١٤ ، ١٥ .

(٣٧) التهذيب للأزهرى ، ص ٢٢ ، مقدمة تأويل مشكل القرآن ، ص ٤ .

السطح ، لذلك عندما عقد بابا للاستعارة فى أكثر من ثلث المائة من الصفحات ، يستعرض آيات كثيرة من القرآن الكريم ، ويكشف فيها عن اللفظ المستعار ، والمستعار منه ، ويؤكد ما ذهب اليه بأبيات من الشعر ، لم نر له على طول هذا البحث وأهميته لمحات فنية ، ووقفات ذوقية ، كوقفات أستاذه الجاحظ فى « الحيوان » .

فهو وان جلى مفهوم الاستعارة ، وبين أنها تتحقق اذا كان المسمى بها بسبب من الأخرى ، أو مجاورا لها ، أو مشاكلا ، لكنه عندما يطبق هذا المفهوم لا يستجلى معنى الاستعارة ، أو يجسم هيئتها ، ويبرز صورتها ، أو يكشف عن ألوان الانسجام بينها وبين كلماتها ، وانما هو فى كل ذلك يغلب عليه أذواق اللغويين ، ويظهر فيه أثرهم .

ويؤكد ذلك قوله فى الآية الكريمة « وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ، ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينِ » (الحاقة ٤٦) ، قال ابن عباس : الْيَمِينُ هنا الْقُوَّة ، وَإِنَّمَا أقام اليمين مَقَامَ الْقُوَّة ، لأَنَّ قوة كلِّ شيء فى مَيَامِنه .

ثمَّ لا يميل إلى الاسترسال فى هذا التَّأْويل ، ويعودُ إلى رَأْيِ الُّلغويِّين فيقول : « ولأَهْلِ الُّلغَةِ مذهبٌ آخر جَرَى النَّاسُ على اعتيادِه إنْ كان الله تعالى أَرَادَهُ فى هَذَا الْمَوْضِع ، وهو قولهم إِذَا أَرَادُوا عُقُوبَةَ رجلٍ : خُذْ بِيَدِهِ وَافْعَلْ بِهِ كَذَا وَكَذَا ، وأَكْثَرُ ما يقولُ السُّلْطَانُ والحاكمُ بعدَ وُجُوبِ الْحُكْمِ : خُذْ بِيَدِهِ وَاسْفَعْ بِيَدِهِ ، ونحوُه قولُ اللهِ : « لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ » (العلق ١٤ ــ ١٦ (أى لَنَأْخُذَنَّه بها ، ثم لَنُقِيمَنَّه ، وَلَنُذِلَّنَّهُ إِمَّا فى الدنيا وَإِمَّا فى الاخرة ، كما قال تعالى « فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِى وَالأَقْدَامِ » (الرحمن ٤١) ، أى يَجُرُّونَه إلى النَّارَ بِنَوَاصِيهم وأقدامِهم ، ثم قال : « نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ » وإنما

يعنى صاحبَها ، والناسُ يقولون : هو مَشْئُوم النَّاصِيَةِ ، لا يُريدونها دون غيرها ، ويقولون : قد مَرَّ عَلَى رَأْسِى كذا – أَىْ مَرَّ عَلَىَّ .

فكأنه تعالى قال : ولو كذب علينا فى شىء مما يلقيه اليكم عنا لأمرنا بالأخذ بيده ثم عاقبناه بقطع الوتين»(٣٨) .

فنرى أن ابن قتيبة عند تلك الآيات يقف موقف اللغويين لا يزيد ولا ينقص ، ولا يتعدى قول أهل اللغة ، ولا يتجاوزه الى ما فى النظم من سبك ، وما فى التركيب من جمال ، ولا ينظر الى ما فى الكلمات من ايحاءات ، وتأملات ذهنية ، تفضح مواقف الكفار ، وركوبهم متن الشطط والعناد .

وقد يدق النظر فى الآية فينظر اليها نظرة ذوق ، ويتوسع فيها فى الفهم ، ويتعمق فى المعانى ، ويغفل المعانى الظاهرة ، ولكن سرعان ما يضطرب فى فهمه ، وينكص على عقبه ، ويرجع الى أذواق اللغويين . فمثلا(٣٩) :

يقول فى قوله تعالى : « فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السماءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنْظَرِين » (الدخان ٢٩) ، تقولُ العربُ ، إِذَا أَرَادَتْ تَعْظِيمَ مَهْلك رَجُلٍ عَظِيمِ الشَّأْن ، رفيعِ الْمَكَانِ عَامِّ النفع ، كثيرِ الصَّنَائع : أَظْلَمَت الشمسُ له ، وَكُسِفَ القمرُ لِفقده ، وَبَكَتْه الريحُ وَالْبَرْقُ ، والسماءُ والأَرضُ .

يريدون المبالغة فى وصف المصيبة ، وأنها قد شملت وعمت ، وليس ذلك بكذب ، لأنهم جميعا متواطئون عليه ، والسامع يعرف مذهب القائل فيه .

فهو يرى أن المبالغة فى الآية الكريمة غير خارجة عن حد الشطط فى التعبير ، وانما هى مذهب من مذاهب العرب فى الكلام .

---

(٣٨) تأويل مشكل القرآن ، ص ١٥٥ .
(٣٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

ثم بعد هذا التحرر فى الفهم والانطلاق فى الفكر ، يعود الى كثرة الفروض النحوية ، وتقدير العامل ، فيقول : « وهكذا يفعلون فى كل ما أرادوا أن يعظموه ، ويستقصوا صفته ، ونيتهم فى قولهم : أظلمت الشمس أى كادت تظلم ، وكسف القمر ، أى كاد يكسف ، ومعنى (كاد) هم أن يفعل ولم يفعل . وربما أظهروا (كاد) » ...

ثم يستطرد فى ذكر أبيات من الشعر تؤكد هذا التقدير فى (كاد) ويعرض بعض الآيات فى هذا الصدد ، مثل قوله تعالى : « وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ » (القلم ٥١) .

ثم ينتهى الى أن يقول : « وأكثر ما فى القرآن من مثل هذا ، فانه يأتى (يكاد) فيما لم يأت (يكاد) فيه اضمارها ، كقوله تعالى : « وبلغت القلوب الحناجر » (الأحزاب ١٠) .

وهكذا نرى أن ابن قتيبة قد شغله العامل وتقديره عما فى النظم من روعة . فهو غالبا ما يسير فى ركب اللغويين يأخذون بقريب المعانى ، ويكرهون البعيد المتأول منها ، ولا يقبلون من الباحثين التوسع فى الفهم ، والاستغراق فى التأويل ، ولهذا نجده يدور حول المعانى الظاهرة التى لا تحتاج الى دقة أوسع ، وأفق أرحب .

فلسفة النحو واثر ذلك

فلسفة النحو :

اذا صح القول : ان الانســان ابن بيئته ، يأخذ منها وتأخذ منه ، ويتفاعل بكل ما يكون موجودا فيها ، ويتأثر بذلك فى مظهره الخارجى وشعوره الداخلى ــ اذا صح هذا ، فأولى ثم أولى ، أن يكون لدارسى النحو نصيب كبير فى ذلك ، وقد دل واقع النحو على صدق هذا .

فقد تأثر النحويون بالأفكار والآراء التى بدأت تظهر فى المجتمع الاسلامى بعامة ، والمجتمع المصرى بخاصة ، واتجهوا فى دراستهم الى الأخذ بالأساليب العقلية فى تنمية هذه الدراسات وانضاجها »(٨٣)

ففى هـذا المجتمع الاسلامى الذى أنجب النحاة ، شاعت أفكار الاعتزال ، والجدل والكلام ، بالاضافة الى المذاهب الفقهية ، وما أنتجته هذه الأفكار والمذاهب من مناهج ، أو أصلته من أصـول ، فليس من المعقول أن يبقى الدارسون للنحو بمعزل عن هـذه الأجواء الفكرية والعلمية •

ولم يكن الخليل وسيبويه بمعزل عن هذه التيارات العقلية ، فقد ظهرت فى دراستهما بوادر التفكير والتفلسف والتعقيد جنبا الى جنب مع مظاهر النضج والكمال •

فقد أخذ الخليل عن هؤلاء الاعتداد بالعقل الى حدود بعيدة ، ولم يكن ذلك فى المنهج العلمى ومنهج البحث فحسب ، بل ترك ذلك آثاره الواضحة حتى فى سلوكه ، فصار يتحرج من الاسراع فى الاجابة خوفا من تصيد الأخطاء ، وقد يقلب الأمور على عدة أوجه قبل أن يصدر حكما ــ وقد لا يصدره •

روى النضر بن شميل أن رجلا سأل شيخه الخليل بن أحمد ، وأطال حتى انصرف الرجل ، فعاتبناه ، فقال : ما كنتم قائلين فيها ؟ قلنا : كذا وكذا ، قال : فان قال كذا وكذا ؟ قلنا : نقول كذا وكذا ، فلم يزل يغوص حتى انقطعنا ، وجلسنا نفـكر ، وقال : ما أجبت بجـواب حتى أعرف ما على فيه من الاعتراضات والمؤاخذات(٤٠)•

كذلك نرى سيبويه (ت ١٨٠هـ) يتعمق فى التفكير ، فيأتى بالأبنية المظنونة والمقترحة فى « الصرف » ، حتى يعقـد لها فى كتابه فصـولا بكاملها ، من ذلك قوله(٤١):

---

(٤٠) شذرات الذهب ، جـ ٢٧٥/١ •
(٤١) الكتاب ، جـ ٣٩٢/٢ •

« باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ، ولم يجىء فى الكلام الا نظيره من غير المعتل » ويأخذ فى عرض ذلك عرضا يطول حتى يشغل أكثر من أربع صفحات ، وكلها صيغ من بنات أفكاره ، يحاول أن يقيسها على صيغ معروفة على هذا النسق :

« باب ما قيس من المضاعف الذى عينه ولامه من موضع واحد ، ولم يجىء فى الكلام الا نظيره من غيره » ، ثم يستهله على هذا النحو :

تقول فى (فُعَل) من (رَدَدْتُ) (رُدَد) ، وتقول فى (فَعَلَان) (رَدَدَان) و (فُعَلَان) ، (رُدَدَان) ، وتقول فى (فَعَلُول) من (رَدَدْتُ) (رَدَدُود) و (فَعِيل) (رَدِيد) .. إلخ .

وعلى هـذا النحو لا يحيط سيبويه بأبنية اللغة النحوية والصرفية فحسب ، بل يمد بحثه الى كل مظنون فى التعبير ، وكل صيغة ممكنة .

لكن كل ذلك لا يمكن أن يقاس بما أحدثه العلماء الذين أعقبوا عصر الخليل وسيبويه ، لقد جعل العلماء هذه الثقافة العلمية والتيارات الفكرية من مستلزمات العلم والمعرفة ، لذا كان على الدارس أن يلم بأغلب معارف عصره وعلومه ما أمكن ، ومن هنا كان جنوج دارسى النحـو ، فأوغلوا فى مسالك عقلية ، كانت تتسم بالبسـاطة قبلهم ، ثم عقدوها وأخرجوا هذه الدراسات من اطار الفهم اللغوى ، وتناولوها على أنهـا صناعة لفظية تقوم على البراعة فى تصريف الألفاظ ، واختراع القوالب ، حتى أصيبت بالجمود ، واعتراها الجدب .

دخل أبو مسـلم عبـد الرحمن صاحب الدولـة ـ وكان مؤدبا لعبد الملك بن مروان ـ قبل أن يرتفع حاله الى معـاذ بن مسـلم الهراء

النحوى (ت ١٨٧هـ) فسمع معاذا يناظر رجلا فى النحو ، فقال لمعاذ[٤٢]:

كيف نقول من (تَؤُزُّهُمْ أَزًّا) (مريم ٨٣) يَا فَاعِلِ افْعَل ، وَصِلْهَا بيا فَاعِلِ افْعَل مِنْ (وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ) (التكوير ٨) .

فأجابه الرجل ، فسمع كلاما لم يعرفه ، فقام من عندهم ، وأنشأ يقول :

قد كان أَخْذُهم فى النحو يعجبنى حتى تعاطَوْا كلام الزَّنج والروم
لما سمعتُ كلاماً لستُ أعرفه كأنه زَجَل الغِربان والبوم
تركت نحوهُمُ والله يعصمنى من التقحُّم فى تلك الجراثيم

فأجابه معاذ :

عالجتَها أمرد حتى إذا شِبْتَ ولم تُحْسن أباجادها
سَمَّيْتَ من يعرفها جاهلا يُصْدرها من بَعْد إيرادها

فنرى أن النحو انقلب الى صناعة لفظية تتباهى بالبراعة فى تصريف الأفعال ، واختراع القوالب ، حتى نفر منهم صاحب الذوق السليم ورمى كلامهم بأنه لغة لا تفهم ، وكأنها زجل الغربان والبوم .

« وقيل ان أعرابيا وقف على مجلس الأخفش (ت ٢١١ هـ) فسمع كلامهم فى النحو ، فحار وعجب، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ قال : أراكم تتكلمون بكلامنا فى كلامنا بما ليس فى كلامنا[٤٤]» .

---

(٤٢) انظر طبقات الزبيدى ، ص ١٢٦ ، مجالس العلماء ، ص ١٩٠ ، جواب المسألة : يا أزازِ ، وان شئت أزُّ ، وان شئت أوزز ، فالفتح لأنه أخف الحركات ، والكسر لأنه أحق بالتقاء الساكنين ، والضم للأتباع ، وكذلك يا وائد اد مثل يا واعد عد (مجالس العلماء ، ص ١٩٠) .

(٤٣) أباجادها : الأبجدية أ ، ب ، ت .. الخ .

(٤٤) انباه الرواة ، جـ ٢/٤٢ .

وروى الجاحظ فقال(٤٥): « قلت لأبى الحسن الأخفش ، أنت أعلم الناس بالنحو ، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها ؟ ، وما بالنا نفهم بعضها ، ولا نفهم أكثرها ، وما بالك تقدم بعض العويص ، وتؤخر بعض المفهوم؟»

قال : أنا رجل لم أضع كتبى هذه لله ، وليست هى من كتب الدين ، ولو وضعتها هذا الموضع الذى تدعونى اليه ، قلت حاجتهم الى فيها ، وانما كانت غايتى المقالة ، فأنا أضع بعضها هذا الموضع المفهوم لتدعوهم حلاوة ما فهموا الى التماس ما لم يفهموا ..

ولكن ما بال ابراهيم النظام ، وفلان ، وفلان ، يكتبون الكتب لله بزعمهم ، ثم يأخذها مثلى فى موافقته (مجادلة وخصومة) وحسن نظره ، وشدة عنايته ، ولا تفهم أكثرها ؟ » .

وجنح المازنى (ت ٢٤٩هـ) الى التعقيد ، والأخذ بأسباب الفلسفة والمنطق حتى خلط النحو بها ، « روى عنه أنه قال : قرأ على رجل كتاب سيبويه مدة طويلة ، فلما بلغ آخره ، قال الرجل : أما أنت فجزاك الله خيرا ، وأما أنا فما فهمت منه حرفا(٤٦)» .

وهذه الرواية لا تدل على غباوة الرجل الذى أقرأه ، بل تظهر مدى مباهاة المازنى بتعقيده ، لدراسة النحو ، ومزج المنطق والفلسفة به .

وكان المبرد (ت ٢٨٦هـ) أكثر ايغالا من شيخيه (الأخفش والمازنى) فكانت دراساته وآراؤه أكثر توغل من آرائهما ، وكانت بعض آرائه ليست بذى بال من الناحية العلمية ، ولا تعدو التلاعب بالألفاظ والأفكار .

يقول عن الأسماء والأفعال والحروف : « أجيز أن أسميها كلها أسماء ، لأن قولنا : (زيد) كلمة دالة على مسمى ، وقولنا (قام) كلمة

---

(٤٥) الحيوان ، جـ ٩١/١ .
(٤٦) الوفيات ، جـ ٢٥٦/١ .

دالة على حدث فى زمان ، وقولنا (ان ، لم ، من) وما أشبه ذلك كلمة دالة على معنى ، وكل واحد اسم لما دل عليه ، ويجوز أن أسميها كلها حروفا ، وكأنها قطع الكلام متفرقة ، ويجوز أن أسميها أفعالا على غير طريقة أوضاع النحو ، بل على الحقيقة التى قدمنا ذكرها[٤٧]» .

وقد روى أصحاب الطبقات [٤٨] « أن أبا العباس ثعلب (ت٢٩١هـ) أرسل تلميذه الزجاج لمساءلة المبرد والايقاع به ، لاسكاته وتفريق الناس من حوله ، ولكنه رأى منه أسلوبا جديدا لم يكن يعهده من أستاذه (ثعلب) فى مجلس الدرس .

فان أبا العباس المبرد بعد أن رأى من اقتناع الزجاج باجابته عن مسائله ، طلب المزيد ، وأقبل عليه يسأله : أقنعت بالجواب ؟ فقال نعم: فان قال قائل فى جوابنا هـذا : كذا ، ما أنت راجع اليه ؟ ، وجعل أبو العباس يوهن جواب المسألة ويفسده ، ويعتل فيه ، فبقى ابراهيم الزجاج سادرا لا يحير جوابا » .

ولم يكن التعقيد والجنوح الذى أبعد علوم اللغة عن وجهتها الطبيعية بسبب نحاة تأثروا بالبيئات الفلسفية فسلكوا فى تفكيرهم مسالك المناطقة فحسب ، بل كان أيضا بتأثير مناطقة رأوا فى النحو ودراسات اللغة ميدانا متمما لدراستهم ، وصاروا يجدون بين المنطق والنحو مناسبة ومشابهة ، وصاروا يزعمون أن « النحو منطق عربى ، والمنطق نحو عقلى[٤٩]» .

كانوا يرون « أن البحث عن المنطق قد يرمى بك الى جانب النحو ، والبحث عن النحو قد يرمى بك الى جانب المنطق ، ولولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقى نحويا ، والنحوى منطقيا[٥٠]» .

---

(٤٧) الايضاح فى علل النحو ، ص ٤٤ ..
(٤٨) طبقات النحويين واللغويين ، ص ١٠٩ .
(٤٩) المقابسات ، ص ٦٨–٨٧ ، معجم الأدباء ، ج ٨/١٩٠–٢٧٧ .
(٥٠) المقابسات ، ص ١٣٢ .

ولعل ما دار بين السيرافى (ت ٣٦٨هـ) من النحاة البصريين ، وبين (متى) المنطقى ممن تمرسبوا بالفلسفة والمنطق يبين الصراع بين النحاة الذين حاولوا أن يبقوا للنحو بعض الرواء والصلة باللغة ، وبين المناطقة الذين أرادوا أن يزيدوا منطقة النحو وفلسفته ، وكان ذلك فى مناظرة طويلة انتصر فيها (السيرافى) على (متى) »(٥١) .

وكان الرمانى (ت ٣٨٦هـ) يمزج كلامه بالمنطق مزجا يعسر به الفهم ويشق على السامع ، حتى قال أبو على الفارسى (ت ٣٧٧هـ) : « ان كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرمانى فليس معنا منه شىء ، وان كان النحو ما تقوله فليس معه منه شىء(٥٢) » .

وقال بعض أهل الأدب : « كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين ، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئا ، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض ، ومنهم من نفهم جميع كلامه ، فأما من لا نفهم من كلامه شيئا فأبو الحسن الرمانى ، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو على الفارسى ، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافى(٥٣) » .

وقد ظهرت فلسفة العوامل فى وجهها السافر ، وأصبح العامل فى النحو كالعلة فى الفلسفة ، « ورأى النحاة أن علامات الاعراب تتغير بحسب ما لها من معان اعرابية ، ففكر فيما اقتضى هذه المعانى ، وما اقتضى هذه الآثار ، فسلكوا سبيل المتكلمين فى ارجاع الظواهر العقلية الى عللها وأسبابها التى اقتضتها ، فكان ذلك كما يقول بعض الباحثين بداية القول بالعوامل(٥٤) » .

وفى هذه الفترة كان ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) يضع كتابا فى أصول

---

(٥١) نفس المصدر ، ص ٦٨-٨٧ ، مناظرة طويلة بين السيرافى ومتى .
(٥٢) نشأة النحو ، ص ١٨٣ .
(٥٣) نزهة الألباء ، ص ٢١٩ ، روضات الجنات ، ص ٤٦٠ .
(٥٤) أحياء النحو ، ص ٢٢ وما بعدها .

النحو — وهو الخصائص — يعرض فيه للعلة كأنها هى المعنية من دراسة النحو ، ويكون للبحث فى العلة الغلبة على أبواب كتابه ، فيستوعب منه جزءا كبيرا ، ويستنفد من تفكيره جانبا كبيرا ، فقد عقد فيه بابا فى ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة ، وبابا فى تعارض العلل ، وبابا فى العلة وعلة العلة ، وبابا فى حكم المعلول بعلتين ، وبابا راح يرد فيه على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو فى نفسه عن احكام العلة ، الى غير ذلك من الأبواب التى لو قرأتها لرأيتك تواجه أبوابا فى أصول الفلسفة لا أصول النحو ، كل ما فيها ينبنى على النظر الفلسفى المجرد(٥٥)» .

وجاء عبد القاهر ، وأتى بصورة مفزعة من تلك الصور التى خاض فيها بعض علماء النحو ، والأقوال العويصة التى لا تعود على النحو بطائل ، والاغراق فى مسائل التصريف التى وضعها النحويون للرياضة العقلية ، فقال يخاطب الزاهدين فى النحو ، والمحتقرين له ، والمصغرين أمره ، ويقدم لهم العذر ، ويلتمس لهم وجها لانصرافهم عنه .

« فان قالوا : لم نأب صحة هذا العلم ، ولم ننكر مكان الحاجة اليه فى معرفة كتاب الله تعالى ، وانما أنكرنا أشياء كثرتموه بها ، وفضول قول تكلفتموها ، ومسائل عويصة تجشمتم الفكر فيها ، ثم لم تحصلوا على شىء أكثر من أن تغربوا على السامعين ، وتعايوا بها الحاضرين .

قيل لهم : خَبِّرونا عما زَعَمْتُمْ أنه فُضُولُ قَوْلٍ وَعَوِيصٌ لا يعُودُ بِطَائِلٍ ، ما هو ؟ فَإِنْ بَدَأُوا فَذَكَرُوا مَسَائِلَ التَّصْرِيفِ التى يَضَعُها النحويون للرِّياضة ، ولضربٍ من تَمْكِينِ الْمَقَايِيس فى النفوس ، كقولهم : كيف تَبْنِى كذا وكذا ؟ وكقولهم : مَا وَزْنُ كَذَا ؟ وَتَتَبُّعِهِم فى

(٥٥) مدرسة الكوفة ، ص ٢٩١ .

ذلك الألفاظ الْوَحْشِيَّة ، كقولهم : مَا وَزْنُ عِزْوِيت[٥٦] ؟ وما وَزْن أَزْوَنَان[٥٧]؟ وكقولهم فى باب ما لا ينصرف : لو سميْتَ رجلاً بكذا ، كيف يكونُ الحكم ؟ وأشباه ذلك ، وقالوا : أَتَشُكُّون فى أَنَّ ذلك لاَ يُجْدى إلاَّ كَدَّ الْفِكْرِ وَإِضَاعَةَ الوَقت ؟

قلنا لهم : أما هذا الجنس فلا نعيبكم فيه ان لم تنظروا فيه ، ولم تعنوا به ، وليس يهمنا أمره ، فقولوا فيه ما شئتم ، وضعوه حيث أردتم[٥٨]» .

ومن هنا نرى أن النحو وقف من حيث ابتدأ نضجه ، ولم يكتب له النهوض بعد رواده الأول ، فكان اهتمام العلماء منصبا على توضيح ما صعب من عباراتهم ، وتفسير شواهدهم ، ولم يقفوا عند ذلك ، بل اندفعوا نحو الفلسفة للاستزادة منها ، وصبغ النحو بها ، وتطبيق أصولها على أصوله .

الزهد فى النحو :

كان من نتيجة جنوح علماء النحو الى مزجه بالمنطق ، وتطبيق أصوله على أصول النحو ، وصبغ المسائل اللغوية بالصبغة الفلسفية ، واتجاههم فى دراستهم الى الأخذ بالأساليب العقلية فى تنمية هذه الدراسات وانضاجها ، والاغراق فى البحث عن العلة وعلة العلة والمعلول بعلتين ... الى آخر ما فصلنا سابقا .

كان من نتيجة ذلك أن توغل النحاة فى بحث أمور لم يكن النحوى فى حاجة اليها ، وابتعدوا عن الغرض الأصيل للنحو ، والهدف الأسمى للاعراب ، وهو بيان ما يجب أن تكون عليه الجملة بمفردها ، أو الجمل

(٥٦) العزويت : القصير .
(٥٧) بفتح فسكون ففتحتين .
(٥٨) الدلائل ، ص ٢١ ، ٢٢ .

مع غيرها حين تنقل الأغراض والمعانى من صدور المتكلمين الى نفوس السامعين •

ومن هنا فقد لضبت دراسات النحو ، وعجزت عن السير فى الاتجاه الصحيح ، وكثرت بحوثه كثرة غير مرضية ، كثرت الأورام والشحوم التى تثقل البدن وتعجزه عن الحركة •

فالعرب مثلا نطقت بالماضى مبنيا ، وكان يكفى النحاة أن ينقلوا لنا هذا الوضع ، أو يقعدوا من القواعد ما يوضح هذا ، ولكنهم سألوا عن العلة الأولى ، فقالوا : لم بنى الماضى ؟ ، ثم قالوا : ولم بنى على حركة ؟ ، وهذا سؤال عن العلة الثانية ، ثم قالوا : ولم كانت الحركة فتحة ؟ ، وهذا سؤال عن العلة الثالثة •

وهى علل مرهقة تملأ كتب النحو ، وتقتل أوقات الباحثين ، وتشل تفكيرهم •

يقول ابن سنان[٥٩] : « ان النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه ، فأما طريقة التعليل فان النظر اذا سلط على ما يعلل به النحويون لم يثبت معه الا الفذ الفرد ، بل لا يثبت منه شيء ألبتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك •

وربما اعتذر لهم المعتذرون بأن عللهم التى ذكروها وأوردوها هى صناعة ورياضة ، يتدرب بها المعلم ، ويقوى بتأملها المبتدىء •

فأما أن يكون ذلك جاريا على قانون التعليل الصحيح والقياس السليم ، فذلك بعيد لا يكاد يذهب اليه محصل » •

---

(٥٩) سر الفصاحة ، ص ٢٨ •

ويصف هذه الحالة أحد الباحثين فيقول[٦٠] :

« فلست ترى حكما نحويا ، ولا قاعدة من قواعد النحاة الا لها تعليل يطول أو يقصر ، ويعتدل أو يلتوى ، على حسب مقدرة النحوى ، وتمكنه من زمام الجدل واللغة ، ورغبته فى التفوق واظهار البراعة ، فالفارسى غير العربى ، والمنتسب الى احدى الفرق الكلامية غير البعيد عنها ، والطالب المقلد غير امامه ، وكل واحد من هؤلاء أخذ نصيبا من الفلسفة والجدل المنطقى الشائع أيام تدوين النحو ، ذلك الجدل الذى نشأ أول ما نشأ للدفاع عن الدين ، وما يتصل به ، ثم التزموه حتى غلبهم فى سائر بحوثهم الدينية وغير الدينية ، وصار أمارة الثقافة وعنوان المعرفة ، وقد جلبه وأزكى شعلته الأجانب ولا سيما الفرس وغيرهم ممن اعتنقوا الاسلام ، وبلادهم مهد حضارات وثقافات مختلفة المظاهر ، وفى مقدمتها علم المنطق بما يحتويه من طرق الاستدلال واقامة البراهين وصنوف الجدل » .

وكان من نتيجة تحكيم العلة أن خضع لها الكلام العربى الأصيل، وأصبحت العلل غايات تخضع لها النصوص ، وكأنها أصل والنصوص فرع .

لهذا أصاب الناس زهد فى النحو ، وعزوف عن بحوثه ، ورغبة عن دراساته ، وشملت هذه الزهادة عامة الناس من المحدثين والفقهاء ، فقد ضاق هؤلاء بجنوح النحو الى كثرة العلل والأقيسة ، والى تشعب المسائل والأصول والفروع ، والى اصطناع التمرينات غير العملية كمسائل التصريف التى وضعها النحويون للرياضة ، وتثبيت المقاييس فى النفوس ، وغير ذلك مما يكد الفكر ، ويضيع الوقت .

وعلى هذا فلم يبال المحدثون والفقهاء باللحن والجهل بالنحو ،

(٦٠) اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ١٣٣ .

يقول ابن فارس (٦١) :« وقد كان الناس قديما يتجنبون اللحن فيما يكتبونه ويقرأونه اجتنابهم لبعض الذنوب ، وأما الآن فقد تجوزوا حتى رأينا المحدث يحدث فيلحن ، والفقيه يؤلف فيلحن ، فاذا نبها قالا : ما ندرى ما الاعراب ، وانما نحن محدثون وفقهاء ، فهما يسران بما يساء به اللبيب » .

وهذه الزهادة لم تقف عند عامة الناس من المحدثين والفقهاء ، بل تعداهم الى خاصة العلماء ، والعلماء المتخصصين ، فنجد قطربا ، وهو تلميذ لسيبويه ينحرف عن الجادة ، ويتجه اتجاها يخالف به أستاذه ، ويخرج برأى يشذ فيه عن معاصريه ، وما كان ذلك الا مظهرا من مظاهر الزهد فى النحو ، والرغبة فى التفلت من قيود الاعراب ، وفى الحق أن رأيه كان نشازا فى النغمة المطربة للنحو ، ولكونها نشازا لم يتبعها النحاة ، ولم يقتف أثره أحد يذكر الا من تقمص رأيه فى هذا العصر الحديث .

ونرى أبا العباس ثعلب (ت ٢٩٠هـ) — وهو من علماء النحو البارزين — يحدث عنه أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، فيقول (٦٢) :

« كنت عند أبى العباس ثعلب ، فقال : يا أبا بكر ، اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ، ففازوا ، واشتغل أهل الحديث بالحديث ، ففازوا ، واشتغل أهل الفقه بالفقه ، ففازوا ، واشتغلت أنا بزيد وعمرو ، فليت شعرى ما يكون حالى فى الآخرة ؟

فانصرفت من عنده فرأيت تلك الليلة النبى — صلى الله عليه وسلم

---

(٦١) الصاحبى ، ص ٦٦ .
(٦٢) معجم الأدباء ، ٥/١٣٩ .

ـ فى المنام ، فقال لى : أقرىء أبا العباس عنى الســلام ، وقل له : أنت صاحب العلم المستطيل •

قال الرُّذْبَارِىُّ أَحمدُ بن عَطاء (ت ٣٦٩ هـ) :

أراد أن الكلام به يكمل ، والخطاب به يجمل ، أو أراد أن جميع العلوم مفتقرة اليه •

وقد لاقى الشــعراء والكتاب وغيره رهقا فى استرضاء النحــاة ليســكتوا عن نقــدهم ، لأنهم تعقبوهم فى شــعرهم ، وخطئوهم فى قصيدهم ، وكان لهم من السلطان والنفوذ ما يقدر على اطفاء جذوتهم ، واخماد شــعلتهم ، لذلك صادقوهم ، واسترضوهم ما أمكن ، ولكن الشعراء لم يطيقوا متابعتهم ، فألهبوهم بسياط الهجاء ، وسلطوا عليهم رفث القول •

« كان الأخفش يطعن على بشار فى قوله :

والآن أَقْصَرَ عن سُمَيّة باطلى   وأَشَارَ بالْوَجَلى علىّ مُشيــــــر

وفى قوله :

على الغَزَلَى مِنِّى السلام فـربما   لهـوْتُ بها فى ظل مخضرّة زهر

وقال لم يسمعْ من الوَجَلِ وَالْغزَلِ (فَعَلى) وَإِنَّمَا قَاسَهُمَا بَشارُ وليس هذا مِمَّا يُقَاس ، وإِنَّمَا يُعْمَل فيه بالسَّماع .

وطعن عليه فى قوله :

تلاعبُ نِينَانِ البحور وربمـــا   رأيت نفوس القوم من جريانها تجرى

وقال : لم يسمع بنون ولا نينان ، فبلغ ذلك بشارا ، فقال : ويل

على القصـــار ابن القصـــارين ، متى كانت اللغـــة والفصاحة فى بيوت القصارين ؟ .

دعونى واياه ، فبلغ ذلك الأخفش ، فبكى ، فقيل : ما يبكيك ؟ قال : وقعت فى لسان الأعمى ! فذهب أصحابه الى بشار فكذبوا عنه ، وسألوه ألا يهجوه ، فقال : وهبته للؤم عرضه .

فكان الأخفش بعد ذلك يحتـــج فى كتبه بشـــعره ليبلغه ذلك ، فيكف عنه .

وكان قد بلغ بشار عن سيبويه أيضا شىء من ذلك فهجاه بقصيدة قال فيها :

أسيبويه يا بن الفارسية ما الذى — تحدثْتَ من شَتْمى وما كنت تنبذُ
أَظَلْتَ تَغَنّى سادراً بمساءَتِـــى — وأُمك بالمِصْرَين تعطى وتأْخذ[٦٣]

وروى البغدادى[٦٤] أن عبد الله بن اسحق (ت ١١٧هـ) اعترض على الفرزدق فى قوله :

وَعَضّ زمان يا بْنَ مروان لم يَدْع — من المال إلاّ مُسْحَتاً أَوْ مُجَلَّفُ[٦٥]

فقال : علام رفعت « مجلف » ؟

فرد الفرزدق : على ما يسوءك وينوءك ، علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا » .

---

(٦٣) الموشح ، ص ٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ويقال : انه كان بالبصرة امرأة زانية يقال لها الفارسية مشهورة بالزنا ، فكان أهل البصرة اذا ارادوا أن يزنوا انسانا ، قالوا له : يا ابن الفارسية ، فالى هذا ذهب بشار ، وكان أشـــد عصبية للفرس من أن يقول هذا .

(٦٤) خزانة الأدب ، جـ ٢/٣٤٧ .

(٦٥) المسحت : المتأصل ، المجلف : من ذهبت السنون بماله ، وفى رواية (أو مجرف) .

« ولما رحل الفرزدق الى عبد الملك بن مروان فى دمشق فصادف أن كان رحيله فى يوم عاصف ، فلقى هو وناقته من وعثاء السفر عنتنا ومشقة ، فقال يصف سقوط الثلج على رأسه وعلى رحاله ، وما أصاب ناقته من جهد وعسر كاد معه مخها يذوب :

مُسْتَقْبلينَ شمالَ الشام تَضرِبُنا ... بحاصبٍ من نديفِ القطن منثور
على عمائمنا يُلْقَى وأرحُلنا ... على زواحفَ تُزْجَى مُخُّها رِيرِ (٦٦)

فعاب عليه عبد الله بن اسحاق هذا القول ، واعتبر الكسر فى كلمة (رير) خطأ نحويا ، فهى واجبة الرفع لأنها خبر (مخها) .

فوجد عليه الفرزدق ، وقال : أما وجد لهذا المنتفخ الخصيتين لبيتى مخرجا فى العربية ؟ أما أنى لو أشاء لقلت :

على عمائمنا يُلْقَى وأرحُلنا ... على زواحِفَ تزجيها محاسيرُ

ولكنى والله لا أقولها ، وهجاه بقوله :

ولو كان عبدالله مولًى هجوتُه ... ولكنَّ عبدَ الله مولَى مواليَا (٦٧)

فَعَلَّقَ عبدُ الله عَلَى هذا بقوله : « بَلْ قلْ هو مَوْلَى مَوَالٍ » .

وأنشد بعض أهل الأدب بيتا قاله ، وهو :

بانت نعيمة والدنيا مفرقة ... وحال من دونها غَيْرَانَ مزعوج

---

(٦٦) الرير والرار : الذائب ، الزواحف : الابل العجفاء التى اعيت فجرت خفافها ، تزجى : تساق ، المحاسير : جمع محسور أى متعب .

(٦٧) الموالى : الحليف ، ولا يحالف الا الذليل ، فالمعنى : لو كان ذليلا هجوته ولكنه اذل من الذليل ، لانه حليف الحضرميين وهم حلفاء بنى عبد شمس ، وقد أخطأ فى اجرائه كلمة (موال) المضافة مجرى الممنوع من الصرف ، اذ جرها بالفتحة ، وكان ينبغى أن يصرفها مثل : جوار ، غواش ، اذ يحذفون الياء منونين فى الجر والرفع .

(٦٨) نشأة النحو ٦٠ ، من أسرار اللغة ، ص ١٠ .

فقيل له : لا يقال مزعوج ، وانما يقال مزعج ، فجفا ذلك عليه ، وقال يهجو النحويين :

ماذا لقينا من المستعربين ومن ... قياس نحوهم هذا الذى ابتدعوا
إن قلت قافية بكراً يكون بها ... بيت خلاف الذى قاسوه أو ذرعوا
قالوا : لحنت وهذا ليس منتصباً ... وذاك خفض ، وهذا ليس يرتفع
وحرضوا بين عبد الله من حمق ... وبين زيد فطال الضرب والوجع
كم بين قوم احتالوا لمنطقهم ... وبين قوم على إعرابهم طبعوا
ما كان قولى مشروحاً لكم فخذوا ... ما تعرفون ، وما لم تعرفوا فدعوا
لأن أرضِيَ أرضٌ لاتُشَب بها ... نارُ المجوس ولا تُبنَى بها البِيَع (٦٩)

واشتدت الخصومة بين المتنبى الشاعر وابن خالوية النحوى فى بلاط سيف الدولة ، وقد تطاول المتنبى على ابن خالويه فأخذ هذا بمفتاح كان يخفيه فى كمه وضرب رأس المتنبى فشجها .

وينقل عبد القاهر الجرجانى عن أبى بكر الخوارزمى قوله(٧٠) : « والبغض عنـــدى كثرة الاعراب » ولا ندرى ماذا كانت المناسـبة ، وما الداعى الى هذا العقوق للغة ، وعدم الوفاء للعربية ؟

فهذا الانصراف من قبل المحدثين والفقهاء ، وذلك الاتجاه المنحرف من قطرب ، وهذا التفكير الذى شغل قلب أبا العباس ثعلب حتى يتمنى أن يكون قد أمضى حياته فيما يفيد ويعود عليه بالخير فى الآخرة ، وهذا النقد المر والهجاء المقذع للنحويين وأهل اللسان من الشعراء والكتاب ،

---

(٦٩) العربية ، دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب ١٦١٥ ، معجم الأدباء ، جـ ٢٦/٥ ، ط أوربا .
(٧٠) أسرار البلاغة ، ص ٥٠ .

كل ذلك يدل على النفور من النحو ، والبعد عنه ، واللغو فى أصحابه ، والعاملين فى حقله نتيجة كراهيتهم له وبغضهم فيه .

اثر ذلك فى نفس عبد القاهر :

نظرة السخط هذه الى النحو والاعراب ، أخذت تبدى منه المساوىء ، وتظهر منه المعايب ، وتلقى عليه الأسمال البالية ليظهر فى صورة المنكر الكريه ، ــ مما جعل الامام عبد القاهر ــ وهو النحوى المبرز ــ يتحسر على ما آلت اليه حال النحو ، ويتقطع ألما لما ناله ، فقال يصف هذه الحالة ، وينعى على هذه الطائفة فى افتتاح « دلائل الاعجاز(٧١) » :

« ولما لم تعرف هذه الطائفة هذه الدقائق ، وهذه الخواص واللطائف ، لم تتعرض لها ولم تطلبها ، ثم عن لها بسوء الاتفاق رأى صار حجازا بينها وبين العلم بها ، وسدا دون أن تصل اليها ، وهو أن ساء اعتقادها فى الشعر الذى هو معدنها ، وعليه المعول فيها ، وفى علم الاعراب الذى هو لها كالناسب(٧٢) الذى ينميها الى أصولها ، ويبين فاضلها من مفضولها ، فجعلت تظهر الزهد فى كل واحد من النوعين ، وتطرح كلا من الصنفين ، وترى التشاغل عنهما أولى من الاشتغال بهما ، والاعراض عن تدبرهما أصوب من الاقبال على تعلمهما .

أما النحو فظنته ضربا من التكلف ، أو بابا من التعسف ، أو شيئا لا يستند الى أصل ، ولا يعتمد فيه على عقل ، وأن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب وما يتصل بذلك مما تجده فى المبادىء فهو فضل لا يجدى نفعا ، ولا تحصل منه على فائدة ، وضربوا له المثل بالملح(٧٣) ــ كما

---

(٧١) الدلائل ، ص ٦ .

(٧٢) المبين لأصولها الموضح لها .

(٧٣) ذكر هذا فى أسرار البلاغة ، ص ٥٠ ، وهو : « النحو فى الكلام كالملح فى الطعام » .

عرفت — الى أشباه لهذه الظنون فى القبيلين ، وآراء لو عرفوا مغبتها ، وما تقود اليه ، لتعوذوا بالله منهـــا ، ولأنفوا لأنفســهم من الرضـا بها ، وذلك لأنهم بايثارهم الجهل بذلك على العلم فى معنى الصاد عن سبيل الله ، والمبتغى اطفاء نور الله » .

ويقول مرة أخرى موجها اليهم اللوم على تقصيرهم فى تحصيله ، وتهاونهم فى أمره ، ومبينا أهميته فى التعرف على المعانى ، يقول(٧٤) :

« وأما زهــدهم فى النحــو ، واحتقارهم له ، واصغارهم أمره ، وتهاونهم به ، فصنيعهم فى ذلك أشنع من صنيعهم فى الذى تقدم ، وأشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ، ذلك بأنهم لم يجدوا بدا من أن يعترفوا بالحاجة اليه فيه(٧٥) ، واذا كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الاعراب هو الذى يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيـار الذى لا يتبين نقصان كلام ورجاحته حتى يعرض عليه ، والمقياس الذى لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع اليه ، ولا ينكر ذلك الا من ينكر حسه ، والا من غالط فى الحقائق نفسه .

واذا كان الأمر كذلك ، فليت شعرى ما عذر من تهاون به وزهد فيه ، ولم ير أن يستسقيه من مصبه ، ويأخذه من معدنه ، ورضى لنفسه بالنقص ، والكمال لها معرض ، وآثار الغبينة (٧٦) وهو يجد الى الربح سبيلا » .

ثم يسفه أحلامهم ويجعلهم فى خيال ووهــم عندما جرى تمثيلهم

---

(٧٤) دلائل الاعجاز ، ص ٢١ .
(٧٥) الضمير فى « اليه » يعود الى النحو ، وفى « فيه » يعود الى القرآن .
(٧٦) الغبينة : الخديعة .

النحو بالملح فى قولهم : « النحو فى الكلام كالملح فى الطعام » على ما ظنوه من معنى أن القليل من النحو يغنى ، وأن الكثير منه يفسد الكلام ، كما يفسد الملح الطعام اذا كثر ، وقضى على قولهم هذا بأنه تحريف ، وقول بما لا يتحصل على البحث ، ويبين فساد تشبيههم هذا بقوله(٧٧) :

« وذلك أنه لا يتصور الزيادة والنقصان فى جريان أحكام النحو فى الكلام ، ألا ترى أنه اذا كان من حكمه فى قولنا : « كان زيد ذاهبا » أن يرفع الاسم وينصب الخبر ، لم يخل هذا الحكم من أن يوجد أو لا يوجد ، فان وجد فقد حصل النحو فى الكلام ، وعدل مزاجه به ونفى عنه الفساد ، وأن يكون كالطعام الذى يغذو البدن(٧٨) ، وان لم يوجد فيه فهو فاسد كائن بمنزله طعام لم يصلح بالملح ، فسامعه لا ينتفع به ، بل يستضر ، لوقوعه فى عمياء ، وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد العارى من الفائدة » .

وليس بين هاتين المنزلتين واسطة يكون الاستعمال فيه مذموما ، وهكذا القول فى كل كلام .

وذلك أن اصلاح الكلام الأول باجرائه على حكم النحو لا يغنى عنه فى الكلام الثانى ، والثالث ، حتى يتوهم أن حصول النحو فى جملة واحدة ، أو قصيدة أو رسالة ، يصلح سائر الجمل ، وحتى يكون أفراد كل جملة بحكمها منه تكريرا له ، وتكثيرا لأجزائه ، فيكون مثله مثل زيادة أجزاء الملح على قدر الكفاية .

وانما وازنه فى الكلام وزان لسان الميزان حتى ينبىء عن مساواة ما فى احدى الكفتين الأخرى ، فكما لا يتصور فى تلك الصفة زيادة

(٧٧) أسرار البلاغة ، ص ٥٠ .

(٧٨) جملة « وأن يكون » عطف على الفساد ، اى ونفى عنه كونه كالطعام .. الخ .

ونقصان حتى يكون كثيرها مذموما ، وقليلها محمودا ، كذلك الحكم فى الصفة التى تحصل للكلام باجرائه على حكم النحو ووزنه بميزانه .

ثم يصحح لهم هذا التشبيه ، ويوضح كل طرف منه ، فيقول :

اذ المعنى : أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه ــ التى هى الدالات على المقاصد ــ الا بمراعاة أحكام النحو فيه من الاعراب ، والترتيب الخاص ، كما لا يجدى الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه ــ وهى التغذية ــ ما لم يصلح بالملح .

ثم خص أحد هؤلاء الزاهدين فى النحو ، وأحد المضطربين فى هذا المقياس ، وصرح باسمه وهو أبو بكر الخوارزمى (ت ٣٨٣ هـ) فقال(٧٩):

« فقول أبى بكر الخوارزمى : « والبغض عندى كثرة الاعراب ». كلام لا تحصل منه على طائل ، لأن الاعراب لا يقع فيه قلة أو كثرة ان اعتبرنا الكلام الواحد والجملة الواحدة ، وان اعتبرنا الجمل الكثيرة. وجعلنا اعراب هذه الجملة مضموما الى اعراب تلك ، فهى الكثرة التى لابد منها ، ولا صلاح مع تركها ، والخليق بالبغض من ذمها » .

وعلى هذا التفسير الواضح للامام عبد القاهر لهذا التشبيه « النحو للكلام كالملح للطعام » الذى ألجم به الزاهدين فى النحو والمحتقرين له بما لايدع مجالا للمزيد ــ كما سبق ــ يبدو سقوط أحد الباحثين حينما عاد بهذا التشبيه الى فكر هؤلاء المنحرفين عن النحو ، والراغبين عنه ، وأحيا فكرة قديمة منحرفة تنبه لها عبد القاهر ، ووأدها فى مهدها ، وقاد أصحابها الى الفكر الصائب ، والتشبيه الصحيح ، يقول الباحث(٨٠):

---

(٧٩) أسرار البلاغة ، ص ٥٠ .
(٨٠) فى اللغة ودراستها ، ص ١٧ ، ١٨ .

« النحو للكلام كالملح للطعام » ــ عبارة لا يدرى قائلها ، تتردد بين المشتغلين بهذا العلم ، ان النحو ليس هو الكلام ، لكنه ضرورى لاصلاحه ، وتقبله تماما ، كما أن الملــح ليس هو الطعـــام نفســـه ، لكنه ضرورى لاستكمال اجادة طهيه وتذوقه واستساغته ، لكن الملح اذا زاد عن القدر المطلوب مجته الطبيعة البشرية فى ذاته ، وعافت الطعام الذى خالطه أيضا ، والنحو أيضا ــ مع افتراض قبول العبارة السابقة ــ اذا استخدم فى اللغة بقدر حاجتها منه وفائدته لها كان مقبولا مساغا ، أما اذا جاوز الحــاجة والفائدة الى الأكثر والتزيد دون حاجة ، فانه حينئذ يكون عبثا فى ذاته حيث يصعب فهمه واستيعابه ، وربما أدى الأمر الى ذود الناس عن الاقبال على تعلم اللغة العربية نفسها ، بله النفرة منها » .

وفى هذا التفسير رجوع الى مذهب الزاهدين فى النحو ، والمحتقرين له الذين عناهم عبد القــاهر فى حديثه الســابق ، ووجه اليهم تحــذيره وتوجيهه ، وهذا ما لاتجيزه الطبيعة العربية ، ولايبيحه القياس الصحيح ، ولا التشبيه المأثور .

حتمية الاعراب

اول رمز للاعراب :

كان نقط أبو الأسود الدؤلى للمصحف أول رمز رمز به لأحوال أواخر الكلمات المختلفة ، ثم تبعه عمل الخليل فى ابدال الضمة ، والكسرة ، والفتحة ، من النقط التى وضعها أبو الأسود بين يدى الحرف ، وتحته ، وفوقه ، وعرف اذ ذاك أن هذه العلامات لازمة لبناء الكلمات .

بعد هذا بدأ الجدل حول هذه العلامات ، أهى علامات لمعان مختلفة تطرأ على الأسماء ، أم هى مجرد آلات يستعان بها على النطق بالحروف السواكن ؟

كان هذا السؤال يتردد بين الدارسين ، ولم تظهر الاجابة عنه الا بعد الخليل وسيبويه ، وأغلب الظن أن الجدل فى دلالة هــذه الحركات على المعانى الاعرابية ، وعدم دلالتها عليها ظهرت بعد الطبقة الأولى من النحاة ، وأن الجدل دار بين تلاميذ هذه الطبقة ، فذهب جمهورهم الى الأول ، وذهب بعضهم الى الثانى .

خروج « قطرب » عن عرف النحاة :

كان قطرب أبو على محمد بن المستنير تلميذ سيبويه (ت ٢٠٦هـ) يذهب الى أن الحركات المختلفة التى تعرض لأواخر الكلمات انما جيء بها للتخفيف من الثقل الناشيء من اسكان الحروف لا للدلالة على معنى من المعانى الاعرابية ، يقول قطرب[٨١] :

« لم يعرب الكلام للدلالة على المعانى ، والفرق بين بعضها وبعض ، فقد نجد فى كلامهم أسماء متفقة فى الاعراب مختلفة المعانى ، وأسـماء مختلفة الاعراب متفقة المعانى .

فَمَا اتَّفَقَ إِعْرَابُهُ وَاخْتَلَفَ معناه قولك : إنَّ زيداً أخوك ، ولعل زيداً أخوك ، وكأنَّ زيداً أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه .

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك :

« مَا زَيْدٌ قائماً ، وَمَا زَيْدٌ بقائمٍ ، فاخْتَلَفَ إعْرَابُهُ واتَّفَقَ معناه ، ومثله قولُهُ تعالى : « إنَّ الأَمْرَ كلَّهُ لِلّهِ ، وَإِنَّ الأَمْرَ كُلُّه لله[٨٢] » قُرِىءَ بِالْوَجْهَيْن جميعاً .

ومثل هذا كثير مما اتفق اعرابه واختلف معناه ، فلو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعانى لوجب أن يكون لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله .

---

(٨١) الايضاح فى علل النحـو ، ص ٦٩ ، ٧٠ ، الأشباه والنظائر فى النحو ، ج ٧٨/١ ، ٧٩ .

(٨٢) آل عمران ، ص ١٥٤ .

والما أعربت العـرب كلامها ، لأن الاسـم فى حال الوقف يلزمه السـكون للوقف ، فلو جعلوا وصفه بالسـكون أيضا ، لكان يلزمه الاسكان فى الوصـل والوقف ، فكانوا يبطئون عند الادراج ، فلمـا وصلوا وأمكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام .

ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ، ولا فى حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم فى اجتمـاع الساكنين يبطئون ، وفى كثرة الحروف يستعجلون ، وتذهب المهلة فى كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الاسكان .

وأغلب الظن أن قطربا قد انفرد بين القدماء بهذا الرأى .

مناقشة قطرب والرد عليه :

والنحاة الآخرون كانوا يذهبون الى أن الاعراب انما دخل الكلام ليفرق بين المعانى من الفاعلية والمفعولية والاضافة ، وهو الذى أخـذ به النحاة فى العصور المختلفة حتى العصر الحاضر .

ولا أحسب أحدا من القدماء تشكك فى وجود الاعراب فى اللغـة العربية قبل الاسلام وبعده حتى القرن الأول وأوائل القرن الثانى على الأقل ، فالنصوص القرآنية ، وقصائد الشعراء ، وكلام المتقدمين فيما يعرض لروى القصائد من اقواء ، وأقوال الفصحاء فيما يتعلق بحملهـم على اللحن واللحانين ، ثم أعمال النحاة وما بنوا عليه من دراستهم من اختلاف أحوال الكلمات حين تتألف الجمل ، كل أولئك شواهد تأخذ بنا الى القطع بوجود الاعراب .

يضاف إلى ذلك الْقِصَصُ التى تُروى عند البحث فى نَشْأَة النَّحْو من أَنَّ عليًّا بن أبى طالب سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يقرأ « لاَ يَأْكُلُهُ إِلاَّ الْخَاطِئِينَ » (الحاقة ٢٧) ، وَأَنَّ أَعْرَابِيًّا قدم على عُمَر بنِ الْخَطَّابِ فى أَثْنَاء خلافته ، وَطَلَبَ إِلَى أَحَدِ الْقُرَّاء أن يُقْرِئه القرآن ، فَأَقْرَأَهُ رجلٌ

سورةَ بَرَاءَة ، فقال : « إِنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشرِكِينَ وَرَسُولِهِ » بالخفض قَالَ الأعرابى : أَوَقَدْ بَرِيءَ اللهُ مِنَ رَسُوله ؟ إنْ يَكُن اللهُ تَعَالَى بَرِيءَ مِنْ رسولِهِ فأَنا أبرأُ منه [٨٣] » .

ويتساءل أبو القاسم الزجاجى (ت ٣٣٧هـ) وكأنه شعر بما فى نفوس الناس من شكوك فى جدوى الاعراب وفائدة النحو ، فعقد فصلا فى كتابه ، يقول فيه :

« فان قال قائل : قد ذكرت أن الاعراب داخل عقب الكلام [٨٤] ، فما الذى دعا اليه ، واحتج اليه من أجله ؟

فالجواب : أن يقال : ان الأسماء لما كانت تعتورها المعانى ، وتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافا اليها ، ولم يكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هـذه المعانى ، بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبيء عن هذه المعانى .

فَقَالُوا : « ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً » فَدَلُّوا برفع (زيدٌ) على أن الْفِعْلَ لهُ ، وَبِنَصْبِ (عَمْراً) على أن الْفِعْل واقع به .

وقالوا : (ضرِبَ زَيْدٌ) فَدَلُّوا بتغييرِ أولِ الْفِعْلِ ورفع (زَيْدٌ) على أن الْفِعْل ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، وأنَّ المفعولَ قدْ نَابَ مَنَابَه .

وقالوا : « هَذَا غُلَامُ زَيْدٍ » فَدَلُّوا بخفض « زيدٍ » على إِضَافة الغلامِ إليه .

وكذلك سائر المعانى ، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا فى كلامهم ، ويقدموا الفاعل اذا أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة الى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعانى ــ هذا قول جمهور النحويين .

---

(٨٣) نزهة الالباء ، ص ٨ ، ٩ .

(٨٤) يعنى أن الاعراب عرض داخل على الكلام ــ فالكلام سابق على الأعراب .

ثم ينقل رد المخالفين لقطرب ، فيقول :

« لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ، ورفعه أخرى ، ونصبه ، وجاز نصب المضاف اليه ، لأن القصد فى هــذا انما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام ، وأى حركة أتى بها المتكلم أجزأته ، فهو مخير فى ذلك ، وفى هذا افساد للكلام واخراج عن أوضاع العرب ، وحكمــة نظام كلامهم .

واحتجوا لمــا ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعانى ، واختلاف الاعراب واتفاق المعانى فى الأسماء التى تقدم ذكرها ، بأن قالوا: انما أصل دخول الاعراب فى الأسماء التى تذكر بعد الأفعال ، لأنه يذكر بعدها اسمان ، أحدهما فاعل والآخر مفعول فمعناهما مختلف ، فوجب الفرق بينهما ، ثم جعل سائر الكلام على ذلك ، وأما الحروف التى ذكرها فمحمول على الأفعال[٨٥] » .

وقال أبو ســعيد الحسن بن عبد الله المرزبانى النحــوى المعروف بالسيرافى (ت ٣٦٨هـ) فى أثناء مناظرة جرت بينه وبين متى بن يونس الفيلسوف فى مجلس الوزير بن الفرات ، ادعى فيها الفيلسوف أن النحو وغيره من العلوم فى حاجة الى المنطق ، ولكن المنطق ليس فى حاجة الى شىء منها ، وما زال أبو سعيد به حتى ألزمه الحجة وأبان له خطل رأيه ، وأثبت له أن المنطق هو المحتاج الى النحــو ، وليس النحــو بحاجة الى المنطق ، ومما جاء فى هذه المناظرة[٨٦] :

« معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضــع الحروف فى مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوخى الصواب فى ذلك ، وتجنب الخطأ ، وان زاغ شىء عن النعت فانه

---

(٨٥) الايضاح فى علل النحو ، ص ٦٩–٧١ .

(٨٦) معجم الأدباء ، جـ ٨/١٩٠ – ٢٧٧ ، المقابسات ، ص ٦٨–٨٧ .

لا يخلو من أن يكون سائغا للاستعمال النادر ، والتأويل البعيد ، أو مردودا ، فخروجه عن عادة القوم الجارية على نظرتهم ..

ومما قاله أيضا :

« ما تقول فى قول القائل : زيد أفضل الاخوة ؟ قال : صحيح .

قال : فما تقول ان قال : زيد أفضل اخوته ؟ قال : صحيح .

قال : فما الفرق بينهما مع الصحة ؟ ــ فجف ريقه وعى بالجواب .

قال أبو سعيد : أفتيت على غير بصيرة ولا استبانة .

فطلب اليه ابن الفرات بيان الفصل بينهما .

فقال : ان اخوة زيد هم غير زيد ، وزيد خارج من جملتهم ، بدليل أن سائلا لو قال : من اخوة زيد ؟ لم يجز أن تقول : زيد ، وعمر ، وبكر ، وخالد ، وانما تقول : عمرو ، وبكر ، وخالد ــ اذ هو غيرهم ، فلا يجوز أن تقول : أفضل اخوته .

ولكنك اذا قلت : « أفضل الاخوة » جاز لأنه أحد الاخوة ، والاسم يقع عليه وعلى غيره ، فهو بعض الاخوة » .

والحق أنه لولا الاعراب لعمى المراد على السامع ، والتبست المعانى ، ووقع السامعون فى الخطأ ، واستحال معرفة المدلول ، يقول ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)(٨٧):

« فان الاعراب هو الفارق بين المعانى ، ألا ترى أن القائل اذا قال : ما أحسن زيد ، لم يفرق بين التعجب ، والاستفهام ، والذم ، الا بالاعراب؟

---

(٨٧) الصاحبى ، ص ٦٦ .

وكذلك إذا قال : ضَرَبَ أَخُوكَ أَخَانَا ، وَوَجْهكَ وَجْهُ حُر ، وَوَجهُكَ وَجْهُ حُر ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ الْمُشْتَبَه ، هذا وقد رُوِىَ أَنَّ الرسولَ ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال : « أَعْرِبُو الْقُرْآن» .

وقال مرة أخرى : « ومن العلوم الجليلة التى اختصت بها العرب الاعراب الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل عن مفعول ، ولا مضاف عن منعوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من توكيد ...»(٨٨) .

ويجعل ابن سنان الخفاجى (ت ٤٦٦هـ) من شروط فصاحة الكلام الثمانية(٨٩) :

« أن تكون الكلمة جارية على العرف العربى الصحيح ... لأن اعراب اللفظة تبع لتأليفها من الكلام ، وعلى حكم الموضع الذى وردت فيه » .

ثم يقال لمن عساه يمنع أن يكون اعراب الكلام شرطا فى فصاحته :

هل يجوز عندك أن يكون عربيا وان استعمل كل اسم منه لغير ما وضعته له العرب ؟

فان قال نعم ، لزمه أن يكون متكلما باللغة العربية اذا سمى الفرس انسانا ، والسواد بياضا ، والموجود معدوما ، وغير ذلك من الكلام ، وهذا حد لا يذهب اليه محصل .

وان قال لا يكون عربيا حتى يضع كل اسم فى موضعه ، ويلفظ به على حد ما يلفظ به أهله ، قلنا : فقد دخل فى هذا اعراب الكلام ، لأن

(٨٨) الصاحبى ، ص ٤٣ .

---

(٨٩) سر الفصاحة ، ص ٨٧ ، ٩٧ ، ٩٩ .

معانيه تتعلق به ، وهو الدليل على المقصود منها ، وبه يزول اللبس والجواز فيها ، واذا ثبت أنه لا يكون عربيا حتى يجرى على ما نطقت العرب به وجب أن يشترط فى فصاحته تتبعهم فيما تكلموا به ، ولا نجيز العدول عنه ، لأن كلامنا انما هو فى فصاحة اللغة العربية ، ومتى خرج الكلام عن كونه عربيا لم يتعلق قولنا به ، كما لا يتعلق بغيره من اللغات ، فقد بان أن اشتراطنا ما ذكرناه فى الفصاحة صحيح لازم » .

فابن سنان يستخدم المنطق والحجة مع من ينكر الاعراب ، أو يتشكك فى وجوده ، ويحصر المانع فى دائرة ضيقة تجعله ينطق بـ (نعم) للاعراب ، ويسلم بحتميته ووجوبه ، اذ أننا ننطق اللغة العربية فلابد أن ننطقها كما نطقتها العرب ، وليس لنا أن نبدل أو نغير .

ويقول الزمخشرى[٩٠] (ت ٥٢٨ هـ) فى وجوه اعراب الاسم : « هى الرفع والجر والنصب وكل واحد منها علم على معنى » .

ويقول ابن يعيش فى شرحه كلام الزمخشرى[٩١] :

« الاعراب : الابانة عن المعانى باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل فى أولها ــ ألا ترى أنك لو قلت : (ضر بزيد عمرو) بالسكون بدون اعراب لم يعلم الفاعل من المفعول .

ولو اقتصر فى البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الاعراب .

ألا ترى أنك تقول : (ضرب زيد عمرا ــ وأكرم أخاك أبوك) فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه تقدم أو تأخر » .

---

(٩٠) المفصل ، ص ١٨ ، ط بيروت .
(٩١) شرح المفصل ، جـ ٧٢/١ .

وابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) يجعل النحو والتفقه فى الاعراب من الأسباب الكثيرة والآلات الجمة التى يستقيم بها معانى الكلام ، وتحكم عرى تأليفه من الانحلال والانفصام ، يقول(٩٢) :

« ان صناعات تأليف الكلام من المنثور والمنظوم تحتاج الىأساليب كثيرة ، وآلات جمة ، ويعد منها علم النحو ، فهو الذى يستقيم بها معانى الكلام ، وتصان عرى تأليفه عن الانحلال والانفصام ، ولولا ذلك لفسدت معانيه ، واختلفت مبانيه » .

ثم يضرب لذلك مثالا ، فيقول(٩٣) :

« لَوْ قَالَ لَنَا قَائِل : « مَا أَحسَنْ زَيْدْ » ولم يبيِّن الإعراب لَمَا فَهِمْنا غَرَضَهُ مِنْ هَذَا الْقَوْل ، إذْ يُحْتَمَل أَن يُريد به التَّعَجُّب من حسنِهِ ، وَيُحتَمَل به الاستفهام عن أى شىءٍ فيه أَحسن ، ويحتمل أَن يُرِيدَ الْأَخْبَارَ بِنَفْىِ الإحسان عنه ، ولو بَين الإِعْرَابَ فى ذلك ، فقال : مَا أَحْسَنَ زَيْداً !! ، وَمَا أَحْسَنُ زَيْدٍ ؟ ، وَمَا أَحْسَنَ زيدٌ — عِلِمْنَا غَرَضَهُ ، وَفَهِمْنَا مَغْزَى كلامه ، لانفراد كلٍّ قِسْمٍ من هَذِهِ الأَقسام الثلاثة بما يُعْرَفُ به من الإِعْراب .

فوجب حينئذ على المؤلف بهذا الدليل معرفة النحو ، اذ كان ضابطا لمعانى كلامه ، حافظا لها من الاختلاف .

فان قيل : أما علم النحو فمسلم اليك ، أما علم التصريف والادغام فلا حاجة به اليهما ، لأن التصريف انما هو معرفة أصل الكلمة وزيادتها ، وهذا لا يضر مؤلف الكلام جهله ، ولا ينفعه معرفته ..

ثم يجيب ابن الأثير على هذا التساؤل ، فيقول :

---

(٩٢) الصاحبى ، ص ٤٣ .
(٩٣) الجامع الكبير ، ص ٧—١٢ .

من العجب أن يقال : ان مؤلف الكلام لا يحتاج الى التصريف ، ألم يعلم أن نافع بن أبى نعيـم ــ وهو من أكبر القراء السبعة قدرا ، وأعظمهم شأنا ــ قال فى (معايش) (معائش) بالهمز ، ولم يعلم بالأصل فى ذلك ، فأخذ عليه ، وعيب من أجله •

ومن جملة من عابه على ذلك أبو عثمان المازنى ، فقال فى كتابه فى التصريف : « ان نافعا لم يدر ما العربية » ، وكثيرا ما يقع أولو العلم فى مثل هــذه المواضع ، فكيف الجهال الأغمار الذين لا خبـرة لهم بها ، ولا اطلاع لهم عليها ؟•

واذا كان المؤلف عارفا بحقيقة الأمر فى ذلك ، لا يقع فى ورطة تؤخذ عليه ، وهذه لفظة (معايش) لا يجوز همزها ألبتة باجماع من علمـاء العربية ، لأن الياء فيها ليست مبدلة من همزة (٩٤) •••

وهنا نكتة أخرى ، وهى من أعظـم الأسباب الموجبة لمعرفة علم التصريف ، وذلك لأن المعتل من الكلام اذا بنى من ماضيه مستقبل يجهل مواضع الصواب فيه ان لم يكن المؤلف عارفا بعلم التصريف •

مثال ذلك : إذا أَرَادَ المؤلِّفُ أن يَبْنِيَ من وَزْنِ (فَعَل) المعتلّ فَاؤُهُ بِالْوَاوِ مُسْتَقْبَلاً ، فَإِنْ كَانَ جَاهِلاً بذلك قَالَ فى (وَعَدَ يَوْعِدُ) قياساً عَلى الصَّحِيح فى (ضَرَبَ يَضْرِبُ) ، وَإِنْ كَانَ عَالِماً به حَذَفَ الوَاوَ » .

وابن الأثير يتبع فى بعض أمثلته ابن فارس فى النحو ، ويؤكد أن

---

(٩٤) المراد الآية (وجعلنا لكم فيها معايش) « الحجر ٢٠ » ، واكثر القــراء على ترك الهمـزة فى (معايش) الا ما روى عن نافع فانه همزها ، وجميع النحــويين البصريين يزعمون أن همزتها خطأ ، وذكروا أن الهمزة انما تكون فى هذه الياء اذا كانت زائدة ، مثل : صحيفة وصحائف ، فأما معايش فمن العيش الياء فيها أصلية •

من يجهل النحو والصرف فلابد أن يقع فى الخطأ ، ويكون ملبسا فى كلامه ، ويخلط فى قوله ، ويكون السامع من عباراته فى ضلالة عمياء ، وجهالة جهلاء .

ويجعل الرافعى الاعراب من وجوه تمدين اللغة وتحضرها ، فيقول(٩٥) :

« ومن وُجُوهِ تَمَدْيُنِ اللُّغةالّتى تُنَاسِب طابع الاقْتِصَادِ الْمَدَنِىّ هَذِهِ الحركات الّتى تُخَصِّصُ المعانى ، وَتُعَيِّنُ الأَغراض بِأَيْسَرِ إشَارَة ، وهى أَخَصُّ مُمَيِّزات السُّمُوِّ العقلىِّ ، ومنها حركاتُ الإِعْرَابِ كقولهم : مَا أَحْسَنَ زَيْداً ! » _ إذا أرادوا التعَجُّب من حُسْنِهِ ، وَمَا أَحْسَنُ زَيْدٍ ؟ إذا أرادوا الاستفهام عن أحسنِ ما فيه ، وما أَحْسَنَ زَيْدٌ _ إذا أرادوا نَفْىَ الإِحْسَانِ عنه ، ولا يُوجَد ذلك فى غيرِ لُغَةِ الإِعْرَابِ » .

ويقول الدكتور وافى(٩٦) : « فنظام الاعراب عنصر أساسى من عناصر اللغة العربية ، وقد اشتملت عليه منذ أقدم عهودها ، وكل ماعمله علماء القواعد حياله هو أنهم استخلصوا مناهجه استخلاصا من القرآن والحديث وكلام الفصحاء من العرب ، ورتبوها وصاغوها فى صورة قواعد وقوانين » .

فللاعراب فوائد جمة لا ينكرها الا معاند ، اذ به يتضح المعنى ، وعن طريقه تعرف الصلة فى المعنى بين الكلمة والكلمة فى الجملة الواحدة .

وليس معنى الاعراب فى اللغة بعيدا عن هذا المعنى الاصطلاحى ،

---

(٩٥) تاريخ آداب العرب ، جـ ٢١٨/١ (بيروت) .

(٩٦) فقه اللغة ، ص ٢٠٦ .

فهو فى اللغة الانفصاح عما فى النفس ، ومنه الحديث الشريف : « الثيب تعرب عن نفسها ، والبكر رضاها صمتها[٩٧] » .

« زد على ذلك أن فى الاعراب معنى الايجاز » اذ يدل بالحركة على معنى جديد غير المادة اللغوية ، وغير معنى القالب الصرفى لهـا ــ وهو معناها أو وظيفتها النحـوية كالفاعلية أو المفعولية ــ فنحن حين نقول : (جاء صاحب الدار) فانما ندل بضم الباء على معنى غير المعنى اللغوى المستفاد من مادة (صحب) ، وغير معنى اسم الفاعل المستفاد من صيغة (صاحب) ، وهو معنى اسـناد المجىء الى الصاحب ــ أى معنى الفاعلية ــ وهذا هو المعنى المستفاد من الضم[٩٨] » .

والحق ما شـهدت به الأعداء ، يقول أحد المستشرقين (يوهان فك[٩٩]) « لقد احتفظت العربية الفصحى فى ظاهرة التصرف الاعرابى بسمة من أقدم السمات اللغوية التى فقدتها جميع اللغات السامية ... فأشعار العرب البادية ــ من قبل العهد الاسـلامى ومن بعده ــ ترينا علامات الاعراب مطردة كاملة السلطات .

كما أن الحقيقة الثانية من أن اللغويين والنحويين الاسـلاميين ، كانوا حتى القرن الرابع الهجرى والعـاشر الميـلادى ــ على الأقل ــ يختلفون الى عرب البـادية ليدرسوا لغتهـم ، تدل على أن التصرف الاعرابى كان بالغا أشده لذلك العهد ، بل لا نزال حتى اليوم نجد فى بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداة ظواهر الاعراب .

أما أن أقدم أثر من آثار النثر العربى ، وهو القرآن ، قد حافظ

---

(٩٧) مسند الامام أحمد ، جـ ١٩٢/٢ .
(٩٨) نحو وعى لغوى ، ص ٧٤ .
(٩٩) العربية ، الدراسات فى اللغة واللهجات والأساليب ، ص ٣ ، ٤ .

أيضا على غاية التصرف الاعرابى ، فهذا أمر وان لم يكن من الوضوح والجلاء بدرجة الشعر الذى لا تترك أساليب العروض والقافية مجالا للشك فيه كذلك .

انظرْ مَثَلاً آية ٢٨ من سورةِ فَاطِر « إنما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » .

وآية التوبة ٣ « إنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكين وَرَسُولُه » .

وآية ١٢٤ من سورة البقرة : « وَإِذَ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّه » .

وآية ٨ من سورة النساء : « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولِى الْقُرْبَى » .

تمثل مَواقع الكلمات فى هذه الآيات كالا ستعمال اللاتينى (الأُمَّ تُحِب الْبِنْتُ) لا يمكن أن يكون إلاَّ فى لغةٍ لا يَزَالُ الإعرابُ فيها حَيًّا صَحِيحاً .

يضاف الى ذلك شهادة القرآن نفسه مثل آية ١٠٣ من سورة انحل « وهذا لسان عربى مبين » ، وصريح من هذا أنه لم يقم عند محمد ومعشره فرق هام بين لغة القرآن وبين لغة العرب .. » .

فالقول بأن الاعراب لم يكن له وجود فى اللغة العربية ، أو أن العرب كانوا يسكنون أواخر الكلمات زعم يستند الى تجاهل تلك القرائن الناطقة .

فالاستشهاد بقوله تعالى : « واذ ابتلى ابراهيم ربه » ، وقوله تعالى : « انما يخشى الله من عباده العلماء » وغيرها للتدليل على أن الاعراب هنا مقصود ، ولا أثر للشك فيه ، يدل التزاما على أن الفتحة فى « ابراهيم » وفى « الله » انما هو علم المفعولية وأن الضمة فى « ربه »

وفى « العلماء » انما هو علم الفاعلية ، لأنه لو لم يكن كذلك لما كان هناك ما يرجح اختيار الضمة والفتحة على غيرهما » .

فها هى تلك الآثار الناطقة ، والحقائق الصادقة ، فى حتمية الاعراب للأساليب ، وضرورة قواعد النحو للتراكيب ، حتى يكون المعنى بينا ، والمقصود ظاهرا ، ومن خرج عن ذلك فقد خرج عن الجماعة ، ومن خالف ذلك فهو شاذ لا يقاس عليه .

وقد بلغ الاعراب من كثير التقدير ، ووافر التعظيم ، أن اللجوء اليه والاحتماء به كان من عوامل تقدير الملتزم به ولو كان عدوا ، بل وكان فيه هبة الحياة له وانقاذه من الهلاك الحقيقى ، تروى كتب البلاغة والنقد أن عتبان الحرورى قال فى بنى أمية(١٠٠) :

وَإنْ يَكُ منكم كان مروان وابنه ... وعمرو ومنكم هاشمٌ وَحَبِيبُ
فمنا حُصَيْن والبُطَين وَقَعْنَب ... ومنا أميرُ المؤْمنين شَبِيبُ

فلما بَلَغَ هذ الشِّعر هِشَاماً وَظَفِرَ به ، قَالَ له : أَنْتَ الْقَائل « وَمِنَّا أَمِيرُ الْمُؤْمنين » ؟ ، فقال : ما قلتُ هَذا ، وإنَّمَا قُلْتُ : « « وَمِنَّا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبُ » .

فتخلص عتبان بفتح الراء من (أمير) بعد ضمها ، وبهذا تغيرالمعنى، وصار الكلام مما يلائم مدح بنى أمية بعد أن كان يسلب منهم الامارة ، وبذلك نجا من الهلاك .

صدى لرأى قطرب :

بقى علينا أن نعرض للمشكلة التى تتفرع عن عدم الاعراب فىاللغة

(١٠٠) معجم البلاغة العربية ، ص ٩٣٥ ، ط ليبيا .

العربية ، والجدل الذى ارتفع به هـذا الصوت نتيجة لاتجاه قطرب ، وخالف فيه جمهور الدارسين الذين يذهبون الى أن علامات الاعراب دوال على معان اعرابية تعرض للكلمات فى مواقعها المختلفة من الجمل .

وهذا الأمر الواضحة حجته ، الثابتة براهينه ، لا نرى له — فى علمنا — تابعا ، حتى جاء ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) ، فنقرأ له فى مقدمته ما يدل على عدم التزام الاعراب ، ولا احترامه للقواعد النحـوية فى عهـده ، بل تجـاوز ذلك الى عدم تقـديره للنحاة أنفسهم فوصفهم بالخرفشة ، وقصور المدارك ، وتشيع الطباع ، وقد عقد فصله التاسع والثلاثين بعنوان (فصل فى أن لغة العرب لهذا العهد لغة مستقلة مغايرة للغة مضر وحمير) ، وقد بين حالة اللغة العربية فى عهده من ناحيتين :

١ — جهة الألفاظ والمعانى والأسلوب :

وقد بين فى هذا الجانب أن لغة العرب فى عهده تستعمل الألفـاظ الصحيحة فى معانيها الموضـوعة لها ، وأنها تؤدى أغراضها ومقاصدها للمتكلمين والسامعين نظما ونثرا ، وفى كل ذلك هى مماثلة للسان المضرى الذى كان للعرب قبل ، ويقول(١٠١) :

« نجد اليوم كثيرا من ألفاظ العرب لم تزل فى موضوعاتها الأولى ، والتعبير عن المقاصد والتعاون فيه بتفاوت الابانة موجود فى كلامهم لهذا العهـد ، وأساليب اللســان وفنونه من النظـم والنثر موجـودة فى مخاطباتهم »

٢ — جهة فقدان الاعراب والاستعاضة عنه بقرائن الأحوال :

وفى هـذا الجانب يقرر أن الاعراب قد فقد من اللغة العربية فى

---

(١٠١) مقدمة ابن خلدون ، ص٥١٠ ، ٥١١ ، ط عبد الرحمن محمد ، مصر .

عهده ، وأن فقدان هذا الاعراب ، وترك النحو فى التراكيب لم يؤثر فى أداء اللغة لمعناها الصحيح والبليغ ، ويمكن أن يستغنى عنه بما يعرف من قرائن الأحوال أو ما سماه « بساط الحال » ، ويقول(١٠٢) : لم يفقد منها ــ لغة هذا العهد ــ الا دلالة الحركات على تعيين الفاعل من المفعول، فاعتاضوا عنها بالتقديم والتأخير ، وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد ... لأن الألفاظ بأعيانها دالة على المعانى بأعيانها ، ويبقى ما تقتضيه الأحوال ، ويسمى « بساط الحال » محتاجا الى ما يدل عليه ، وكل معنى لابد وأن تكتنفه أحوال تخصه ، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال فى تأدية المقصود ، لأنها صفاته ، وتلك الأحوال فى جميع الألسن أكثر مايدل عليها بألفاظ تخصها بالوضع .

وأما فى اللسان العربى ، فانما يدل عليها بأحوال وكيفيات فى تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير ، أو حذف ، أو حركة اعراب ، وقد يدل عليها بالحروف المستقلة » .

فاللغة العربية فى عهد ابن خلدون قد فقدت الاعراب ، ولم يعد للعلامة الاعرابية قيمة فى أداء المعنى ــ كما كان ذلك فى العصور الأولى ــ وقد استغنى عن حركات الاعراب تلك بقرائن الحال ، وقد عبر عن ذلك (بالقرائن الدالة على خصوصيات المقاصد) ، ويتحدث عما سماه (بساط الحال) الذى يحيط بالمعنى ، ويقرر أن أداءه فى اللسان العربى بأحوال وكيفيات فى تراكيب الألفاظ ، وتأليفها من تقديم وتأخير، أو حذف ، أو حركات الاعراب ، ويعلن أن (بساط الحال) يتحقق بهذه الأمور كلها ، ومنها الاعراب ــ لا بالاعراب وحده .

ويؤكد ذلك مرة أخرى ، فيقول(١٠٣) :

---

(١٠٢) مقدمة ابن خلدون ، ص٥١٠ ، ٥١١ ، ط عبد الرحمن محمد ، مصر .

(١٠٣) المقدمة ، ص ٥١١ .

« ولعلنا لو اعتنينا بهـــذا اللسان العربى لهذا العهد ، واستقرينا أحكامه نعتاض عن الحركات الاعرابية فى دلالتها بأمور أخرى موجودة فيه ، فتكون لها قوانين تخصها ، ولعلها تكون فى أواخره غير المنهـــاج الأول فى لغة مضر » •

وهـــكذا يقرر ابن خلدون أنه لا يضر فقـــدان الاعراب اذ تغنى القرائن عنه ، وهى فكرة كما رأينا لم نجدها الا عنـــد (قطرب) قبله بعدة قرون(١٠٤) •

الاعراب فى الشعر فى عهد ابن خلدون :

يذكر ابن خلدون أنه كان فى عهده شـــعر يطلق عليه أهل المغرب (الأصمعيات) نسبة الى الأصمعى ، وأطلق عليه أهل المغرب (البدوى) وسموا ما يتغنون به (الحورانى) نسبة الى حوران من أطراف الشـــام والعراق •

ومن هذا الشعر تلك الأبيات قالتها امرأة من (عرب نمر) بنواحى (حـــوران) ، قتل زوجهـــا فبعثت الى أحـــلافه مـــن (قيس) تطلب ثأره(١٠٥) :

تقول فتاةُ الحى أمُّ سلامـــة بعين – أراع الله – من لا رثى لها

تبيت بطول الليل ما تألف الكرى موجعة ، كأن الشق فى مجالهـــا

على ما جرى فى مالها وبُو عيالهـــا بلحظة عين البين غير حالها

---

(١٠٤) الدكتور تمام حسان فى كتابه ، ص ١٨١ (اللغة العربية مبناها ومعناها) يكاد يطابق كلام ابن خلدون وسمى تلك العـــلاقات (العلاقات السياقية) فالفاعل فى قولنا (ضرب زيد) ـــ مثـــلا ـــ لا يعرف انه فاعل بالاعراب فقط ، وانما بعدة قرائن منها الاعراب ، وقد عد منها : قرينـــة الصيغة ، وقرينة العلامات الاعرابية ، وقرينة التعليق ، وقرينة الرتبة •

(١٠٥) المقدمة ، ص ٥٤١ •

فقدْنا شهاب الدين يا قيس كلكم وَنِمْتُو عن أخد التّار ماذا مقالها
أيا حين تسريح الذوائب واللحى وبيض العذارى ما حَمِيتُوا جمالها

فهذا نموذج من الشعر ، واذا نطقت كلماته معربة يكون من بحر الطويل (فعولن مفاعيلن ثمانى مرات) ، لكن من الواضح أن كلماته غير معربة لأن قوافى الأبيات كلها لا يتفق فيها حرف اللام الا اذا سكن، ولو كان خاضعا للحكم الاعرابى لخرج عن نظام العروض •

كما أن فى الأبيات كلمات خرجت عن أبنية الفصحى مثل (بوعيالها) أخد التار ، حميتمو) ، وهذا مما يدل على أن العرب نظمت أشعارها (أو بعضا منها) فى هـذا العهد غير معربة مع التغيير والتبديل فى أبنية الكلام •

وهـذا وان كان مرذولا وغير مقبول عند علماء العربية ، لأنه فقد الاعراب ، وتغيرت فيه بنيـة التراكيب ، لكن ابـن خلـدون يقـول فيه(١٠٦) :

« فالدلالة بحسب ما يصطلح عليه أهل الملكة ، فاذا عرف اصطلاح فى ملـكة واشتهر صحت الدلالة ، واذا طابقت تلك الدلالة المقصـود ، ومقتضى الحال صحت البـلاغة ، ولا عبرة بقوانين النحـو فى ذلك ، وأساليب الشعر وفنونه موجودة فى أشعارهم هـذه ما عـدا حركات الاعراب فى أواخر الكلم ، فان غالب كلماتهم موقوفة الآخر ، ويتميز عندهم الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر ، بقرائن الكلام لا بحركات الإعراب » •

فالمعنى يعرف بالاصطلاح ، والدلالة تصح بالعرف ، والبلاغة تتم

---

(١٠٦) نفسه ، ص ٥٣٤ •

بالمطابقة لمقتضى الحال ، والكلام الساكن الآخر والموقوف عليه يفيد المقصود منه ، وحركات الاعراب يستغنى عنها بالقرائن •

وفى خلال بحث ابن خلدون ذلك يوجع النحاة تقريعا وتسفيها ، اذ يقول(١٠٧) :

« ولا تلتفتن الى خرفشة النحاة أهل صناعة الاعراب ، القاصرة مداركهم عن التحقيق ، حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت ، وأن اللسان العربى فسد ، اعتبارا بما وقع أواخر الكلم من فساد الاعراب الذى يتدارسون قوانينه ، وهى مقالة دسها التشيع فى طباعهم، وألقاها التصور فى أفئدتهم » •

هذه هى فكرة ابن خلدون ، ولا نجد ــ فيما علمنا ــ سابقة له قبل قطرب ، وسنجد علماءنا المحدثين يغترفون من هذه الأفكار ــ وقلما يبينون عن مصدرها ــ ويصبونها فى قوالب جديدة ، ولكنها فى مضمونها تتفق على هدم لغة الاعراب ، والاستغناء عن نحو العربية •

***

ويأتى صاحب « احياء النحو » وهو اسم عريض ضخم فيه كثير من المبالغة والادعاء فيذهب(١٠٨) الى أن الحركات بعضها علم على معنى الاعراب ، فالضمة علم الاسناد ، والكسرة علم الاضافة ، أما الفتحة فحركة لا تدل على شىء ، وانما هى حركة يميل اليها العرب كثيرا حين يذهبون مذهب الاستخفاف ، كما تميل العامة الى تسكين أواخر الكلمات فى لهجاتها الحية الآن » •

فمعانى الاعراب عنده هما : الاسناد والاضافة ــ والعلامات الدالة على هذه المعانى هى الضمة والكسرة فقط ــ وهذا مسلم •

---

(١٠٧) المقدمة ، ص ٥١٠ ، ٥١١ •

(١٠٨) احياء النحو ، ص ٥٠ •

« أما أن تكون « الفتحة » حركة لا تدل على معنى ، بل تقتصر على قصد الخفة فى التعبير ، فهذا ما لا نقر عليه ، لأن الفتحة عند النحاة علم المفعولية ، ولا تلجأ اليها العرب عند الوقوف لخفتها كما ادعى الباحث ، وانما تلجأ فى ذلك الى السكون لأنه أخف من الفتحة(١٠٩) » .

***

وجاء صاحب « من أسرار اللغة » ، فيدعى أنه ليس للحركات الاعرابية أى مدلول ويمعن فى التدليل على عدم جدواها فى الكلام ، فيقول(١١٠) :

« يظهر — والله أعلم — أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل فى الكلام شعرا أو نثرا ، فاذا وقف المتكلم أو اختتم لم يحتج الى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى (السكون) — كما يظهر أن الأصل فى كل الكلمات أن تنتهى بهذا السكون ، وأن المتكلم لا يلجأ الى تحريك الكلمات الا لضرورة شعرية » .

« وقال أيضا : « لم تكن تلك الحركات الاعرابية تحدد المعانى فى أذهان العرب القدماء ، كما يزعم النحاة ، بل لاتعدو أن تكون حركات يحتاج اليها فى الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض » .

وبذلك يكون الباحث من الذين يرون أنه ليس للحركات الاعرابية مدلول ، وأنها لا تدل على معنى ، ولا تؤثر فى تصوير المفهوم .

***

---

(١٠٩) انظر فى الرد على الباحث كتاب « النحو والنحاة » ، ص ١٦٥
(١١٠) من أسرار اللغة ، ص ٢٢٠ .

والواقع أن آراء هؤلاء ممعنة فى الشذوذ ، ولم يوافق عليها النحاة ، بل وأسقطوها من حسابهم ، وتناولوها بالرد والتزييف ـ كما بينا سابقا ـ •

والحقيقة أننا لا نعتقد أن أحدا يشك فى وجود الاعراب ، وثبوت النحو فى الكلمات الا أفراد لا وزن لآرائهم ، اذ هم يقترحون كثيرا ولا يقدمون البديل عن الاعراب ، ولا الطريقة التى بها يحدد المعنى ، ويوضح المقصود ، ويعين المراد ، وبهذا يسقط اقتراحهم ، وتبلى آراؤهم •

ومن أتباع تلك المدرسة التى اتفقت فيما بينها على اطراح النحو وقواعد العربية الأستاذ لطفى السيد ـ الذى قال عن النحو والشكل الاعرابى « ليس الشكل من أصول اللغة ، بل هو أمر عرض لها بعد الاسلام خشية عليها من التحريف فى أواخر الكلمات ومبانيها » •

وأسهم الأستاذ قاسم أمين فى هذه القضية بنصيب •

والأستاذ سلامة موسى قال فى كتابه (البلاغة العصرية) : « الاعراب فى لغتنا لعبة بهلوانية للذهن واللسان : ولن نحسنها الا بعد أن نربى عضلات قوية تستجيب بسرعة : وكثيرا ما رأينا القارىء الذى يتلفت الى الاعراب لا يفهم ما يقرأ وهو يعرب » •

وسار فى نفس الاتجاه لغويون عرب يحسبون على العربية ، ومنهم :

الأستاذ أنيس فريحة فى كتابه « نحو عربية ميسرة » يقول : « الاعراب لا يتلاءم مع الحضارة ، نحن نرى فى الاعراب ـ الاعراب

فى أية لغة ــ بقية من البداوة » ، و « لو أن الاعراب ضرورة للفهم والافهام لبقى ولحافظت عليه جميع اللغات التى كانت معروفة ، ولكن لكونه غير ضرورة سقط » .

وعلى هذا النحو كان كثير من أساتذة الجامعة الأمريكية ببيروت ، وتطالعنا كتبهم من آن لآخر بهذا الانحراف فى لغة الاعراب(١١١).

ودعاوى هؤلاء جميعا لا تعتمد على أسس علمية ، بل هى فى معظمها أفكار سطحية لا وزن له فى مقام التقويم ــ على أن ما تخفى صدورهم أكبر، وما يكمن وراء ذلك من نيات خبيثة أعظم من أن يدرك.

فالتهاون فى لغة الاعراب مقدمة لابد منها للانصراف عن مقومات ديننا الحنيف والابتعاد عن لغة القرآن الكريم ، وهذا هو ما يرهب أعداءه ، ويجعلهم يفكرون ليل نهار فى ضربات وقائية تحميهم من زحفه ، وتمنعهم من قهره ، ولكن الله غالب على أمره .

وهذه الآراء على اختلاف وجوه أصحابها وأسماء مخترعيها يتفقون على شىء واحد وهو « التحلل من القوانين والأصول التى صانت اللغة خلال خمسة عشر قرنا أو تزيد .. فكأنما القرآن قد نزل فينا اليوم : وكأنما شعراء العربية وفقهاؤها وفلاسفتها وكتابها وأطباؤها ورياضيوها وطبيعيوها وكيميائيوها على اختلاف أزمانهم قد كتبوا ماكتبوا ، وألفوا ما ألفوا فى الأمس القريب ، وكأنما المتنبى أو البحترى يخاطب جيلنا .. وكأنما الرصافى يكتب شعره للقاهريين ، وكأنما الشابى يكتب شعره للشاميين ، وكأنما شوقى يخاطب بشعره أهل المغرب ، وهذه ميزة من الله بها علينا ولم تحظ بمثلها أمة من الأمم فاذا تحللنا من القوانين

---

(١١١) فى اللغة ودراستها ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

والأصول التى صانت لغتنا خلال هذه القرون المتطاولة تباينت الألسن .. وتوسع الخلف بين المختلفين ، حتى تصبح عربية الغد شيئا آخر يختلف كل الاختلاف عن عربية القرن الأول ، وتصبح قراءة القرآن والتراث العربى الاسلامى كله متعذر على غير المتخصصين من دارسى الآثار ومفسرى الكلام(١١٢)» .

وبعد ــ فقد وعدنا الله عَزَّ وَجَلَّ أَن يَصُونَ القُرآنَ الكريم ، فقال فى مُحْكَمِ الآيَاتِ : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » (الحجر ٩) وَهَلْ يَكُونُ صِيَانَتُهُ إِلاَّ بِصِيَانَةِ لُغَتِهِ ؟ وَهَلْ يَكُونُ حِفْظُهُ إِلاَّ بِحِفْظِ إِعْرَابِهِ ؟ .

فهؤلاء الهدامون أضعف كيدا من أن ينقضوا ما أكده الله ، وأن يعارضوا ما قضاه .

***

---

(١١٢) حصوننا مهددة من داخلنا ، ص ٢٣٣ .

الفصل الثاني

بلاغة التركيب النحوى

ويشتمل على :

١ ـ النحو مجموعة من العلاقات .

٢ ـ خطأ القدامى فى عنايتهم باللغة والقراءات أكثر من عنايتهم بالنظم وعلم البيان .

٣ ـ التراكيب النحوية وما يستتبعها من دلالات فيما عرف بعد عبد القاهر بـ (علم المعانى) .

٤ ـ عبد القاهر فى بلاغته رائد للزمخشرى .

٥ ـ التراكيب النحوية وما يستتبعها من دلالات فيما عرف بعد عبد القاهر بـ (علم البيان) .

٦ ـ اغفال قواعد النحو المشهورة يفسد التراكيب .

بلاغة التركيب النحوى

النحو مجموعة من العلاقات :

بعد أن بين عبد القاهر لهؤلاء المنحرفين خطأهم ، وأظهر لهم انحرافهم ، وبين لهم موضع الداء ، أخذ يصف لهم الدواء ، ويوضح لهم الطريق السليم ، والمنهج الواضح للاستفادة من علم النحو ــ وهو منهج يختلف عن منهجهم ، واتجاه يخالف اتجاههم ، وفهم عزب عن فهمهم ، حيث أعطى للتراكيب النحوية معطيات حية ، وولد منها حياة جديدة ، وأضاف اليها ألوانا من الدلالات ، وأصباغا من المعانى ، أعادت الى النحو الحياة ، ولمسائله البقاء ، كما استخدمه فى تحليل النصوص ، وجعله المعيار السليم لاظهار وجوه المعانى فى الكلام ، وطرائق البيان فى التركيب ، ونظرة فى أى فصل من فصول كتابه تعطينا صورة مشرقة لفكره واتجاهه الفريد .

واذا كان الدكتور مندور[1] رأى أن « نقطة البدء ــ فى معرفة منهج عبد القاهر ــ فى آخر « دلائل الاعجاز » حيث يقرر ماقرره علماء اليوم من أن اللغة ليست مجوعة من الألفاظ بل هى مجموعة من العلاقات ، وعلى هذا الأساس بنى عبد القاهر تفكيره اللغوى » .

فاننا نرى أن هذا كان نتيجة لمقدمات طويلة ، وشرحا ضافيا لما سجله فى أول ــ كتابيه (دلائل الاعجاز ، وأسرار البلاغة) ، فقد كان تفكيره منطقيا أتى بالمقدمات ثم أعقبها بالنتائج ، يقول فى أول صفحة من مقدمة دلائل الاعجاز :

---

(1) فى الميزان الجديد ١٤٧ .

« معلوم أن ليس النظم سوى تعلق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض » . ثم أخذ يفصل هذه العلاقات ، ويوضح تلك الأسباب ، فيقول :

« والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام :

تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما .

فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه ، أو حالا منه ، أو تابعا له : صفة : أو تأكيدا : أو عطف بيان : أو بدلا : أو عطفا بحرف ــ أو بأن يكون الأول مضافا الى الثانى ، أو بأن يكون الأول يعمل فى الثانى عمل الفعل ، ويكون الثانى فى حكم الفاعل له أو المفعول ، وذلك : فى اسم الفاعل ، كقولنا : زيد ضارب أبوه عمرا ، وكقوله تعالى :

[أَخْرِجنا من هذه القريةِ الظالِمِ أهلُها[٢]] ، وقوله تعالى : وَهُمْ يلعبون لاهيةً قلوبهم[٣]] :

واسم المفعول ، كقولنا : زيدٌ مَضْرُوبٌ غِلْمَانُه ، وكقوله تعالى : « ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاس[٤] » والصفة المشبهة كقولنا : زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ، وكريمٌ أصلهُ ، وشديدٌ ساعدُه .

والمصدر ، كقولنا : عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ عمراً ، وكقوله تعالى : [أَوْ إِطْعَامٌ فى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيماً[٥]] :

---

(٢) النساء ٧٥ .
(٣) الانبياء ٢ ، ٣ .
(٤) هود ١٠٣ .
(٥) البلد ١٤ ، ١٥ .

أو يكون تمييزا قد جلاه منتصبا عن تمام الاسم ، ومعنى تمام الاسم : أن يكون فيه مايمنع من الاضافة ، وذلك بأن يكون فيه نون تثنية ، كقولنا : قفيزان برا ، أو نون جمع ، كقولنا : عشرون درهما ، أو تنوين ، كقولنا : راقود خلا ، وما فى السماء قدر راحة سحابا ، أو تقدير تنوين كقولنا : خمسة عشر رجلا ، أو يكون قد أضيف الى شيء فلا يمكن اضافته مرة أخرى ، كقولنا : لى ملؤه عسلا ، وكقوله تعالى :
« مِلْءُ الأَرضِ ذَهباً »(٦) .

أما تعلق الاسم بالفعل ، فبأن يكون فاعلا له ، أو مفعولا .

فيكون مصدرا قد انتصب به ، كقولنا : ضربت ضربا ، ويقال له : المفعول المطلق ، أو مفعولا به ، كقولك : ضربت زيدا .

أو ظرفا مفعولا فيه زمانا أو مكانا ، كقولك : خرجت يوم الجمعة ، ووقفت أمامك . أو مفعولا معه : كقولنا : جاء البرد والطيالسة : ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها . أو مفعولا له : كقولنا : جئتك اكراما لك ، وفعلت ذلك ارادة الخير لك ، وكقوله تعالى :
« ومن يفعَلْ ذلك ابتغاءَ مرضاةِ الله »(٧) .

أو يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول ، وذلك فى خبر كان وأخواتها والحال . والتمييز المنتصب عن تمام الكلام ، مثل : طاب زيد نفسا ، وحسن وجها ، وكرم أصلا . ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء كقولنا : جاء القوم الا زيدا ، لأنه من قبيل ما ينتصب عن تمام الكلام .

---

(٦) آل عمران ٩١ .
(٧) النساء ١١٤ .

وأما تعلق الحرف بهما ــ فعلى ثلاثة أضرب :

أحدهما : أن يتوسط بين الفعل والاسم ، فيكون ذلك فى حروف الجر التى من شأنها أن تعدى الأفعال الى مالا تتعدى اليه بأنفسها من الأسماء ، مثل أنك تقول : (مررت) ــ فلا يصل الى نحو (زيد وعمر) ــ فاذا قلت : مررت بزيد ، أو على زيد ، وجدته قد وصل بالباء أو على .

وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى (مع) فى قولنا : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، فهى بمنزلة حرف الجر فى التوسط بين الفعل والاسم ، وايصاله اليه ...

وكذلك حكم « الا » فى الاستثناء ، فانها عندهم بمنزلة هذه الواو الكائنة بمعنى (مع) فى التوسط وعمل الفعل النصب فى المستثنى ، ولكن بواسطتها وعون منها .

والضرب الثانى فى تعلق الحروف بما يتعلق به : (العطف) ــ وهو أن يدخل الثانى فى عمل العامل فى الأول ، كقولنا : جاء زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا ، ومررت بزيد وعمرو .

والضرب الثالث : تعلق بمجموع الكلمة جملة ، كتعلق حرف النفى والاستفهام ، والشرط والجزاء ، بما يدخل عليه ، وذلك أن من شأن هذه المعانى أن تناول ما تتناوله بالتقييد : وبعد أن يسند الى شيء .

معنى ذلك أنك اذا قلت : ماخرج زيد ، وما زيد خارج ، لم يكن النفى الواقع بها متناولا الخروج على الاطلاق ، بل الخروج واقعا من زيد ومسندا اليه ..

واذا قلت : هل خرج زيد ؟ لم تكن قد استفهمت عن الخروج مطلقا ، ولكن عنه واقعا من زيد •

واذا قلت : ان يأتني زيد أكرمه ـ لم تكن جعلت الاتيان شرطا • بل الاتيان من زيد ، وكذلك لم تجعل الاكرام على الاطلاق جزاء للاتيان، بل الاكرام واقعا منك ••

ومختصر كل الأمر :

أنه لايكون الكلام من جزء واحد ، وأنه لابد من مسند ومسند اليه ، وكذلك مشبها ومشبها به ، كقولك : كأن زيدا الأسد ، وكذلك اذا قلت : لو ، لولا ، وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جوابا للأولى •

وجملة الأمر :

أنه لايكون كلاما من حرف وفعل أصلا ، ولا من حرف واسم الا فى النداء ، نحو : ياعبد الله ـ وذلك أيضا اذا حقق الأمر كان كلاما بتقدير الفعل المعتمد الذى هو (أعنى ، وأريد ، وأدعو) و (يا) دليل عليه ، وعلى قيام معناه فى النفس •

فهذه هى الطرق والوجوه فى تعلق الكلم بعضها ببعض ، وهى كما ترى (معانى النحو) وأحكامه •

وكذلك السبيل فى كل شىء كان له مدخل فى صحة تعلق الكلم بعضها ببعض ، لاترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النحو ، ومعنى من معانيه ، ثم انا نرى هذه كلها موجودة فى كلام العرب ، ونرى العلم بها مشتركا بينهم » •

فالمعانى التى تنشأ من تعلق الاسم بالاسم : أو تعلق الاسم بالفعل ، أو تعلق الحرف بهما : هى معانى النحو وأحكامه ، فالتعلق والاسناد يفهمان من النحو : وعنهما تكون المعانى التى يريد المتكلم ابرازها : ويستطيع السامع ادراكها : ولا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النحو : ومعنى من معانيه •

ويقول عبد القاهر فى ثانى صفحة من « أسرار البلاغة » شارحا وباسطا الفكرة السابقة نفسها ــ وهى أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل مجموعة من العلاقات : « من البين الجلى أن التباين فى هذه الفضيلة ، والتباعد عنها الى ماينافيها من الرذيلة ، ليس بمجرد اللفظ ــ كيف والألفاظ لاتفيد شيئا حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف ، ويعمد بها الى وجه دون وجه من التركيب والترتيب ، فلو أنك عمدت الى بيت شعر ، أو فصل نثر ، فعددت كلماته عدا كيف جاء واتفق ، وأبطلت نضده(٨) ونظامه الذى عليه بنى ، وفيه أفرغ المعنى وأجرى ، وغيرت ترتيبه الذى بخصوصه أفاد كما أفاد ، وبنسقه المخصوص أبان المراد ، نحو أن يقول :

* قفَا نَبْكِ من ذِكرَى حبيبٍ ومنزل *

* منزل قفا ذكرى من نبك حبيب *

أخرجته من كمال البيان الى محال الهذيان ، نعم ، وأسقطت نسبته من قائله : وقطعت الرحم بينه وبين منشئه ، بل أحلت أن يكون له اضافة الى قائل ، ونسب يختص بمتكلم •

(٨) نضد المتاع من باب ضرب ، ضم بعضه الى بعضه منسقا أو مرقوما ، وقد اجراه فى تركيب الكلام تجوزا ، والنضد بالتحريك : الشىء المنضود •

وفى ثبوت هذا الأصل ماتعلم به أن المعنى الذى له كانت هـذه الكلم ، بيت شعر ، أو فصل خطاب ، وهو ترتيبها على طريقة معلومـة . وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة .

وعلى ذلك وضعت المنازل والمراتب فى الجمل المركبة ، وأقسام الكلام المدونة ، فقيل من حق هذا أن يسبق ذلك ، ومن حكم ماههنا أن يقع هنالك ، كما قيل فى المبتدأ والخبر ، والمفعول والفاعل ، حتى حظر فى جنس من الكلم بعينه أن يقـع الا سابقا ، وفى آخر أن يوجـد الا مبنيا على غيره ، وبه لاحقا ، كقولنا : ان الاستفهام له صدر الكلام ، وأن الصفة لاتتقدم على الموصوف ، الا أن تزال عن الوصفية ــ الى غيرها من الأحكام .

ويعيد عبد القاهر مرة أخرى شاهد امرىء القيس فى « دلائل الاعجاز » للغرض نفسه ، فيقول :

« أترى أنه يتصور أنه يجب فى ألفاظ الكلم التى تراها فى قوله :

* قِفَا نَبْكِ من ذِكْرَى حبيبٍ ومنزل *

هذا الترتيب من غير أن يتوخى فى معانيها أن امرأ القيس توخاه من كون (نبك) جوابا للأمر ، وكون (من) معدية له الى (ذكرى) وكون (ذكرى) مضـافة الى (حبيب) وكون (منزل) معطـوفا على (حبيب) أم ذلك محال ؟

فَإنْ شَكَكْتَ فى استحالتِه لَمْ تُكَلَّم . . » .

ألا ترى بعد هذا العرض الطويل من كلام عبد القـاهر فى كلا كتابيه ، بل ومن أوائل صفحاتهما أن هذه النتيجة التى تحدث الدكتور

مندور عنها كانت لها مقدمات طويلة ، وشرح واف ، أعقبه بهذه النتيجة المختصرة ؟

فعبد القاهر وهب نفسه للدفاع عن النحو ، وبيان خصائصه ، وابراز وجه الحاجة اليه فى نظم الكلام ، وتنسيق التراكيب ، وبذلك نراه قد نقل النحو الى جو يزخر بالحيوية ، وجعل موضوعاته ميدانا يجول فيها بذهنه الصافى ، ويطلع الناس على ألوان من التعبيرات التى تمر بهم ، ولكنهم لم يقفوا على روعتها ، ولم يتذوقوها ، فهو قد نقل هذا العلم من الاهتمام بأواخر الكلمات فقط ، والبحث عن العلة ، وعلة العلة ، الى علم رحب فسيح ، ينبض حياة وحركة .

وعبد القاهر لايمل من ترديد فكرته ، وأن النظم والترتيب هو معانى النحو ، وأن الفروق بين المعانى ناشئة من اختلاف نظم الكلم وضم بعضه الى بعض ، يقول مؤكدا كلامه السابق[٩] .

« اعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل بشىء منها .

وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه ، فينظر فى الخبر الى الوجوه التى تراها فى قولك :

زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق .

وفى الشرط والجزاء الى الوجوه التى تراها فى قولك : ان تخرج

---

(٩) دلائل الاعجاز ٥٥ .

أخرج ، وان خرجت خرجت ، وان تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج ان خرجت ، وأنا ان خرجت خارج •

وفى الحال الى الوجوه التى تراها فى قولك : جاءنى زيد مسرعا . وجاءنى يسرع ، وجاءنى وهو يسرع ، أو هو يسرع ، وجاءنى قد أسرع ، وجاءنى وقد أسرع •

فيعرف لكل من ذلك موضعه ، وتجىء به حيث ينبغى له •

وينظر فى الحروف التى تشترك فى معنى ، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصيته فى ذلك المعنى ، فيضع كلا من ذلك فى خاص معناه •

نحو أن يجىء بـ (ما) فى نفى الحال ، و بـ (لا) اذا أراد نفى الاستقبال •

و بـ (إن) فيما يترجح أن يكون وألا يكون ، و بـ (اذا) فيما علم أنه كائن •

وينظر فى الجمل التى تسرد ، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو ، من موضع الفاء ، من موضع ثم ، وموضع أو ، من موضع أم ، وموضع لكن ، من موضع بل •

ويتصرف فى التعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير ، فى الكلم كله ، وفى الحذف ، والتكرار ، والاضمار ، والاظهار ، فيضع كلا من ذلك فى مكانه ، ويستعمله على الصفة ، وعلى ماينبغى له •

هذا هو السبيل ـــ فلست بواجد شيئا يرجع صوابه ـــ ان كان

صوابا ، وخطؤه ان كان خطأ ــ الى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم الا وهو معنى من معانى النحو ، قد أصيب به موضعه ، ووضـع فى حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، واستعمل فى غير ماينبغى له .

فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه الا وأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل ، الى معانى النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه » .

وهذه القطعة من كلام عبد القاهر مع القطعة الآنفة الذكر تجمل مباحث علم المعانى ، فقد ذكر الاسناد ، والمسند ، والمسند اليه ، وما يجرى فيه من صـور كثيرة ، فالمسند (أو الخبر) يكون اسـما أو فعلا مضارعا ، ويكون معرفا أو منكرا ، ويتقدم المسند اليه ويتأخر عنه ، وقد يفصل بينهما بضمير فصل ، ولكل ذلك وجه فى التعبير .

والشرط والجزاء يأتيان على صور كثيرة ، ولكل صورة دلالتها الخاصة ، والحال تكون اسما أو فعلا مضارعا أو جملة اسـمية خبرها اسم أو فعل ، وقد تكون ماضيا مسبوقا بقد وحدها أو بقد والواو ، ولكل ذلك موضعه الدقيق فى الكلام .

واذا كانت للأسماء والأفعال خصائص فى التعبير ، فان للحروف أيضا خصائص دقيقة ، فان النفى بـ (ما) غير النفى بـ (لا) وموضع استخدام (إن) الشرطية غير موضع استخدام (اذا) .

وبالمثل تختلف مواضع حروف الوصل والعطف ، ولابد معها من معرفة مواضع الفصل والوصل بين العبارات ، وبجانب ذلك لابد من

معرفة مواضع التعريف والتنكير فى الأسماء مسندة أو مسندا اليها ، وأيضا لابد من معرفة مواضع التقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، والتكرار ، والاضمار والاظهار •

وتندرج فى المواضع الأخيرة صور من الايجاز الذى يقوم على الحذف ، والاطناب الذى يقوم على التكرار(١٠) •

وهذه المباحث هى نفسها المباحث التى انتهى اليها (علم المعانى) على يد السكاكى ومدرسته •

وغاية ماهنالك أن عبد القاهر قد فاته فرع أو شعبة كبعض شعب باب الانشاء •

وعبد القاهر يرى أن الفروق بين التراكيب ، والاختلاف بين الأساليب ، ليس فرقا فى الحركات ، وما يطرأ على الكلمات من تغييرات، وانما الفرق فى معانى العبارات ، وما يحدثه هذا الوضع وذلك النظم ، فليس القصد معرفة قواعد النحو وحدها ، ولكن فيما تحدثه هذه القواعد ، وما تستتبعه من معنى ، وما يتولد عن النظم من مدلول •

فقد يوجد شخص لا يعرف تلك المصطلحات الدقيقة لموضوعات النحو ، ولكنه يفقه الفروق الدقيقة بينها ، ويحس بمعانيها بمجرد سماعها ، شأنه فى ذلك شأن البدوى الذى لا يعرف شيئا عن تلك المصطلحات ، غير أنه حينما يسمع يميز أسلوبا عن أسلوب ، يقول عبد القاهر(١١) :

---

(١٠) البلاغة تطور وتاريخ ١٦٩ •

(١١) دلائل الاعجاز ٢٦٤ ، ٢٦٥ •

« قالوا : لو كان النظم يكون فى معانى النحو لكان البدوى الذى لم يسمع بالنحو قط ، ولم يعرف المبتدأ أو الخبر ، وشيئا مما يذكرونه لا يتأتى له نظم كلام ، وانا لنراه يأتى فى كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم فى علم النحو .

قيل : شبهة من جنس ماعرض للذين عابوا المتكلمين ، فقالوا : انا نعلم أن الصحابة ــ رضى الله عنهم ــ والعلماء فى الصدر الأول لم يكونوا يعرفون الجوهر والعرض ، وصفة النفس ، وصفة المعنى ، وسائر العبارات التى وضعتموها ، فان كان لاتتم الدلالة على حدوث العالم والعلم بوحدانية الله الا بمعرفة هذه الأشياء التى ابتدأتموها ، فينبغى لكم أن تدعوا أنكم قد علمتم فى ذلك مالم يعلموه ، وأن منزلتكم فى العلم أعلى من منازلهم .

وجوابنا : هو مثل جواب المتكلمين ، وهو أن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات ، فاذا عرف البدوى الفرق بين أن يقول : جاءنى زيد راكبا ــ وبين قوله : جاءنى زيد الراكب ــ لم يضره أن يعرف أنه اذا قال : (راكبا) كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا فى (راكبا) أنه حال ــ واذا قال (الراكب) أنه صفة جارية على (زيد) .

واذا عرف فى قوله : « زيد منطلق » إن زيدا مخبر عنه ، ومنطلق خبر ، لم يضره أنا نسمى (زيد) مبتدأ .

ولو كان عدم العلم بهذه العبارات يمنعه العلم بما وضعناها له وأردناه بها لكان ينبغى ألا يكون له سبيل الى بيان أغراضه ، وألا يفصل فيما يتكلم به بين نفى واثبات ، وبين (ما) اذا كان استفهاما ، وبينه اذا كان بمعنى الذى ، واذا كان بمعنى المجازاة ، لأنه لم يسمع عباراتنا فى الفرق بين هذه المعانى .

أترى الأعرابى حين سمع المؤذن يقول : أشهد أن محمدا رسول الله (بالنصب) فأنكر وقال : صنع ماذا ؟ ، أنكر عن غير علم أن النصب يخرجه عن أن يكون خبرا ، ويجعله والأول فى حكم اسم واحد ، وأنه اذا صار والأول فى حكم اسم واحد احتيج الى اسم آخر أو فعل حتى يكون كلاما ، وحتى يكون قد ذكر ماله فائدة إن كان لم يعلم ذلك ، فلماذا قال : صنع ماذا ؟ فطلب مايجعله خبرا » .

فعبد القاهر قرر أن القواعد النحوية ليست هى الهدف ، وانما الأمر يتعلق بمعانى العبارات ، ووضعها موضعها ، لا بمعرفة مصطلحات الصرف والنحو ، واتقان قواعدهما ، فكل هذه أمور تعليمية تبصر الناشئة ، وتعلم المبتدئين ، أما أصحاب الفطرة والماهرين فى اللغة فالعبرة بمعرفة المدلول ، لا بمعرفة تلك المصطلحات ، ولذلك كان البدوى فى قوله مصيبا ، وفى الرجوع الى فطرته موفقا .

خطأ القدامى فى عنايتهم باللغة والقراءات أكثر من عنايتهم بالنظم وعلم البيان

خطأ علماء اللغة :

راع عبد القاهر وأدهشه أن رأى كثيرا من الناس يحصرون « علم البيان » فى « علم اللغة » ، ويربطونه بالمظاهر الحسية الخطابية ، والاكثار من الغريب والمحافظة على الاعراب وتجنب اللحن ، وتركوا النظر فى النظم ، مع أنه مقياس التفاضل بين التراكيب ، اذ تسمو به المعانى ، وتقوى الدلالات ، وأيقنوا أنهم بصنعهم ذلك قد أصابوا حقيقة الاعجاز وأدركوا سر البلاغة ، يقول[١٢] :

---

(١٢) الدلائل ٥ ، ٦ .

« انك لن ترى نوعا من العلم قد لقى من الضيم ما لقيه ـ يعنى علم البيان ـ ومنى من الحيف بما منى به ، ودخل على الناس الغلط فى معناه مادخل عليهم فيه ، فقد سبقت الى نفوسهم اعتقادات فاسدة ، ردية ، وركبهم جهل عظيم وخطأ فاحش ، ترى كثيرا منهم لايرى له معنى أكثر مما يرى للاشـارة بالرأس والعين ، وما يجده للخط والعقد[١٣] ، ويقول : انما هو خبر واستخبار ، وأمر ونهى ، ولكل من ذلك لفظ قد وضع له ، وجعل دليلا عليه ، فكل من عرف أوضاع لغة من اللغات عربية كانت أو فارسية ، وعرف المغزى من كل لفظة ، ثم ساعده اللسان على النطق بها ، وعلى تأدية أجراسها وحروفها ، فهو بين فى تلك اللغة ، كامل الأداة ، بالغ من البيان المبلغ الذى لامزيد عليه ، منته الى الغاية التى لامذهب بعدها ، يسمع الفصاحة والبلاغة والبراعة ، فلا يعرف لها معنى سوى الاطناب فى القول ، وأن يكون المتكلم فى ذلك جهير الصوت ، جارى اللسان ، لا تعترضه لكنة ، ولا تقف به حبسة ، وأن يستعمل اللفظ الغريب ، والكلمة الوحشية ، فان استظهر[١٤] فى الأمر ، وبالغ فى النظر فانه لا يلحن ، فيرفع فى موضع النصب ، أو يخطىء فيجىء باللفظة على غير ماهى عليه فى الوضع اللغوى ، وعلى خلاف ماثبتت به الرواية عن العرب .

وجملة الأمر أنه لايرى النقص يدخل على صاحبه فى ذلك الا من جهة نقصه فى علم اللغة ، لا يعلم أن ههنا دقائق وأسرارا ، طريق العلم بها الروية والفكر ، ولطائف مستقاها العقل ، وخصائص معان ينفرد بها قوم قد هدوا اليها ، ودلوا عليها ، وكشف لهم عنها ، ورفعت الحجب بينهم وبينها ، وأنها السبب فى أن عرضت المزية فى الكلام ، ووجب أن

(١٣) التفاهم بعقد الأصبع .
(١٤) احتاط واستوثق .

يفضل بعضه بعضا ، وأن يبعد الشأو فى ذلك ، وتمتد الغاية ، ويعلو المرتقى ، ويعز المطلب ، حتى ينتهى الأمر الى الاعجاز ، والى أن يخرج عن طوق البشر » .

صرح عبد القاهر فى هذا النص بأنه يخص اللغويين ، وينبههم الى أنهم بمنهجهم هذا لن يصلوا الى الغاية من علم البيان ، وذلك لأن اللغويين والرواة اتجهوا الى العناية بالغريب ، والميل اليه .

يقول الجاحظ : طلبت علم الشعر عند الأصمعى فوجدته لايحسن الا غريبه ..[15] .

وقوله : « ولم أر غاية رواة الشعر الا كل شعر فيه غريب ، أو معنى صعب يحتاج الى الاستخراج »[16] .

وقد يكون عبد القاهر يعرض بالجاحظ والرمانى ومن لف لفهما عندما ربطوا بين البلاغة فى المعانى وبين المخرج السهل والنطق الحسن ، والاشارة باليد ، ورباطة الجأش ، وسكون الجوارح .

يقول الجاحظ وهو يورد أصـــناف الدلالات التى هى وسائل البيان : « انها اللفظ ، والاشارة ، والعقد ، والخط ، والحال[17] » .

وتبعه فى ذلك الرمانى ، فقال : « والبيان على أربعة أقسام ، كلام ، وحال ، واشارة ، وعلامة[18] » .

---

(١٥) العمدة حـ٢/١٠٥ .
(١٦) البلاغة العربية فى دور نشأتها ٣٦ .
(١٧) البيان والتبيين حـ ١/٥٥ .
(١٨) النكت فى اعجاز القرآن .

كما ربط الجاحظ بين بلاغة المعانى وبين حركات الخطيب وصفاته ، فيورد أسماء الخطباء وصفاتهم ، وفى خلال ذلك يذكر أن سهيل بن هارون كان شديد الاطناب فى وصف المأمون بالبلاغة ، ومقومات البراعة فيها من الجهارة ، والحلاوة ، والفخامة ، وجودة اللهجة ، والطلاوة[١٩] .

وينقل الجاحظ عن الهنود ربطهم البلاغة بالخطابة ، فيقول[٢٠] :

« أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة ، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش ، ساكن الجوارح ، قليل اللحظ ، متخير اللفظ ، لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السوقة » .

خطأ علماء القراءات :

كذلك لاحظ عبد القاهر أن القدماء من العلماء قد اجتهدوا فى معرفة القراءات وبذلوا جهدهم فى البحث عن وجوهها ، وأغفلوا النظر فى أمر النظم ، وأهملوا شأنه ، مع أنه هو الذى يعظم به التفاوت بين الأساليب ، وبه يشتد التباين بين التراكيب ، وظنوا أنهم بعلمهم هذا قد وصلوا الى قمة البحث فى القرآن ، وانتهوا الى أسرار البلاغة ، ودلائل الاعجاز ، يقول[٢١] :

« أو ههنا أمور أخرى نحيل فى المزية عليها ، ونجعل الاعجاز كان بها ، فتكون تلك الحوالة لنا عذرا فى ترك النظر فى هذه التى معنا ، والاعراض عنها ، وقلة المبالاة بها ؟

أوليس هذا التهاون ـــ ان نظر العاقل ـــ خيانة منه لعقله ودينه ، ودخولا فيما يزرى بذى الخطر ، ويغض من قدر ذوى القدر؟ »

---

(١٩) البيان والتبيين حـ ١/٦٧ .
(٢٠) البيان والتبيين حـ ١/٦٤ ط لبنان تحقيق فوزى عطوة .
(٢١) الدلائل ٧٥ .

وهل يكون أضعف رأيا ، وأبعد من حسن التدبير منك اذا همك أن تعرف الوجوه فى (أأنذرتهم)[٢٢] ، والامالة فى (رأى القمر)[٢٣] . وتعرف (الصراط)[٢٤] و (الزراط) ، وأشباه ذلك مما لا يعدو علمك فيه اللفظ ، وجرس الصوت ، ولا يمنعك — ان لم تعلمه بلاغة — ولا يدفعك عن بيان ، ولا يدخل عليك شكا ، ولا يغلق دونك باب معرفة ، ولا يفضى بك الى تحريف وتبديل ، والى الخطأ فى تأويل . والى مايعظم فيه المعاب[٢٥] عليك ، ويطيل لسـان القادح فيك ، ولا يعنيك[٢٦] ولا يهمك أن تعرف ما اذا جهلته عرضت نفسك لكل ذلك ، وحصلت فيما هناك ، وكان[٢٧] أكثر كلامك فى التفسير وحيث تخوض فى التأويل : كلام من لا يبنى الشىء على أصله ، ولا يأخذه من مأخذه ، ومن ربما وقع فى الفاحش من الخطأ الذى يبقى عاره ، وتشنع آثاره » .

وهذا النقد من عبد القاهر لعلماء اللغة والقراءات نقد موضوعى : فهو يوجه اليهم اللوم ، لأنهم يجهدون أنفسهم ، ويجدون فى البحث فى أمور ليست هى المقصد الأول ، والغرض الأسمى الموصـل لأسرار الاعجاز القرآنى ، وانمـا هم عكفوا على توابع الهدف وذيوله ، ولو تركوا البحث فيها لم يلاموا ، ولم يوجه اليهم العيب ، أو يتهموا بالتقصير

---

(٢٢) هى : تحقيق الهمزتين ، وتخفيف الثانية بين بين ، وتوسيط الف بينهما محققتين ، وتوسيطها والثانية بين بين ، وحذف حرف الاستفهام والقاء حركته على الساكن قبله ، كما قرىء (قد أفلح) كذا فى الكشاف فى البقرة آية « ٦ » .

(٢٣) الانعـام ٧٦ ، قرأ أبو عمرو بامالة الهمزة وغيره بكسر الراء والهمزة ، وبكسر الراء وفتح الهمزة .

(٢٤) قرىء بالصاد واشمامها الزاى والسين ، وقد قرىء بالزاى خالصة .

(٢٥) المعاب : العيب .

(٢٦) معطوف على (اذا أهمك) .

(٢٧) معطوف على (عرضت) .

والنقص . بينما لو أهملوا النظر فى النظم لكان هـذا الذى يعظم فيه المعاب ، ويطيل لسان القادح ، ويفوتهم أسرار الاعجاز .

ولهذا أخذ على عاتقه توضيح أمر النظم ، وتطبيقه على التراكيب النحوية ، والأساليب اللغوية ، وشحذ همته لبيان ذلك مطبقا على أبواب البلاغة .

التراكيب النحوية وما يستتبعها من دلالات فيما عرف بعد عبد القاهر ب (علم المعانى)

سبب انفعال السامع وسر دهشته :

اذا وقف الأديب أمام نص من النصوص ، يصور موقفا من المواقف ، أو يرسم مشهدا من المشاهد ، وجد الأديب نفسه مشدودا لا الى المعانى القريبة البسيطة التى تحملها الكلمات بحكم وضعها اللغوى ، بل يكون انفعاله وسر دهشته الى دلالات أخرى تستتبع المعانى البسيطة الأولى ، وهى التى تمتع الأديب ويهش لادراكها ، والوقوف عليها .

فلم تكن تلك اللذة وهذا الامتاع لما تحمله الألفاظ من معان أول تظهر من النص لأول وهلة ، وانما لما وراء ذلك من معان ثانية هى التى تسعد النفس ، وتجذب اليها الطباع ــ يقول عبد القاهر[٢٨] :

« واذا كان بينا فى الشىء أنه لايحتمل الا الوجه الذى هو عليه حتى لايشكل ، وحتى لايحتاج فى العلم ــ بأن ذلك حقه وأنه الصواب ــ الى فكر وروية ، فلا مزية ، وانما تكون المزية ، ويجب الفضل ، اذا احتمل فى ظاهر الحال غير الوجه الذى جاء عليه وجها آخر ، ثم رأيت

(٢٨) دلائل الاعجاز ١٧٨ وما بعدها .

النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر ، ورأيت للذى جاء عليه حسنا وقبولا يعدمهما اذا أنت تركته الى الثانى » .

فعبد القاهر لايجد فى المعنى اللغوى مزية وفضل ، أما اذا كان هذا المعنى تمهيدا ودليلا الى معنى آخر ، لا تدركه الا الأفهام الجيدة والهمم اليقظة ، فهذا مايهمه ويسعى اليه .

ثم يُمَثِّلُ لهذا بقوله تعالى : « وَجَعَلُوا لله شُرَكَاءَ الْجِنَّ » ويَذْهَبُ إلى أنَّ فى تَقْدِيم (شُرَكَاءَ) حُسْناً وَرَوْعة ، ومأخذاً مِنَ الْقُلُوب ، أَنْتَ لاَ تَجِدُ شَيْئاً منه إنْ أَنْتَ أَخَّرْتَ فَقُلْتَ : (وَجَعَلُوا الْجِنَّ شُرَكَاءَ لِلهِ) ، وأنت تَرى حالَكَ حَالَ مَنْ نُقِلَ عَن الصُّورةِ الْمُبْهِجَةِ وَالْمَنْظَرِ الرَّائِقِ ، والْحُسْنِ الْبَاهِرِ إلى الشَّىْءِ الْغُفْلِ الَّذِى لا تَحْلَى منه بِكَثِير طَائل .

وسبب ذلك هو الفائدة الشريفة ، والمعنى الجليل الذى فى التقديم ، والذى لاسبيل اليه مع التأخير .

وهذا هو المعنى الثانى الذى يشـــير اليه عبد القاهر ، ويتناوله بالشرح ، فيقول :

« بيانه ، أنا وان كنا نرى جملة المعنى ومحصـوله : أنهم جعلوا الجن شركاء لله وعبدوهم مع الله ، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم » .

وهذا هو المعنى الأول الذى يفهم من وضـع اللفظ فى اللغة ، ثم يتناول مايستتبعه من الدلالة فيقول :

---

(٢٩) الأنعام ١٠ .

« فان تقـديم الشركاء يفيـد هـذا المعنى ، ويفيد معـه معنى آخر ، وهو أنه ماكان ينبغى أن يكون لله شريك ، لا من الجن ولا من غير الجن ، واذا تأخر ، فقيل : جعلوا الجن شركاء لله ، لم يفد ذلك ، ولم يكن فيه شيء أكثر من الاخبـار عنهم بأنهم عبدوا االجن مع الله تعالى .

فأما انكار أن يعبد مع الله غيره ، وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن : فلا يكون فى اللفظ مع تأخير الشركاء دليل عليه » .

ثم يوضح عبد القاهر مافى الآية من معان جمالية باعراب الجملة ، لأن النظم عنده قائم على معانى النحو ، فيقول : « واذا كان التقدير فى (شركاء) أنه مفعول أول و (لله) فى موضع المفعول الثانى ، وقع الانكار على كون شركاء لله تعالى على الاطلاق من غير اختصاص شيء دون شيء ، وحصـل من ذلك اتخاذ الشريك من غير الجن قد دخل فى الانكار دخول اتخاذه من الجن ، لأن الصفة اذا ذكرت مجردة غير مجراة على شيء كان الذى يعلق بها من النفى عاما فى كل مايجوز أن يكون له تلك الصفة ــ فاذا قلت : مافى الدار كريم ، كنت تفيت الكينونة فى الدار عن كل من يكون الكرم صفة له ــ وحكم الانكار أبدا حكم النفى .

واذا أخر فقيل : وجعلوا الجن شركاء لله ــ كان (الجن) مفعولا أول ، و (شركاء) مفعـولا ثانيا ــ واذا كان كذلك كان (الشركاء) مخصوصا غير مطلق ، من حيث كان محالا أن يجرى خبرا على الجن ، ثم يكون عاما فيهم وفى غيرهم ــ واذا كان كذلك احتمل أن يكون القصد بالانكار الى الجن خصوصا أن يكونوا شركاء دون غيرهم ــ جل الله تعالى عن أن يكون له شريك وشبيه بحال ــ فانظر الآن الى شرف ماحصل منه المعنى بأن قدم (الشركاء) واعتبره ، فانه ينبهك لكثير من الأمور ،

ويدلك على عظم شأن النظم ، وتعلم به كيف يكون الايجـاز به ، وما صورته ، وكيف يزداد فى المعنى من غير أن يزاد فى اللفظ ، اذ قد ترى أن ليس الا تقديم وتأخير ، وأنه قد حصل لك بذلك من زيادة المعنى ، ما ان حاولته مع تركه لم يحصل لك ، واحتجت الى أن تستأنف له كلاما نحو أن تقول : وجعلوا الجن شركاء لله ، وما ينبغى أن يكون له شريك لا من الجن ولا من غيرهم ، ثم لايكون له اذا عقل من كلامين من الشرف والفخامة ، ومن كرم الموقع فى النفس ماتجده له الآن ، وقد عقل من هذا الكلام الواحد » .

فالنظم فى الآية الشريفة له معنى أول وهو لايحتاج الى أكثر من معرفة المعنى اللغوى ، وهى مدلولات التراكيب والألفاظ التى تسمى (علم النحو) ــ أصل المعنى ــ وهى عامة فى كل كلام ، وشائعة فى كل قول .

وهناك معان ثانية ، لايدركها الا صاحب ذوق واحساس ، وهى لا تكون الا فى النص الأدبى وتعظم وتسمو فى نظم القرآن الكريم حتى تصل الى درجة الاعجاز .

ويؤكد عبد القاهر ذلك مرة أخرى ، فيقول(٣٠) :

« فاذا رأيت البصير بجواهر الكلام يستحس شعراء ، أو يستجيد نثرا ، ثم يجعل الثناء عليه من حيث اللفظ ، فيقول : حلو رشيق ، وحسن أنيق ، وعذب سائغ ، وخلوب رائع ، فاعلم أنه ليس ينبئك عن أحوال ترجع الى أجراس الحروف ، والى ظاهر الوضع اللغـوى ، بل الى أمر يقع من المرء فى فؤاده ، وفضل يقتدحه العقل من زناده » .

---

(٣٠) اسرار البلاغة ٣٠ .

وسنتناول بعض الاشارات التى سجلها عبد القاهر فى النص السابق الذى أخذ منه علماء البلاغة (علم المعانى) لنطبق عليها — من كلامه — فكرته التى شقى فى سبيل توضيحها . واليك البيان :

(١) فروق فى الخبــر

الخبر اذا كان اسما أو فعلا :

يتحدث عبد القاهر عن فروق فى الخبر — أو المسند — فاذا كان اسما دل على الثبوت ، واذا كان فعلا دل على التجدد ، واذا كان الفعل مضارعا دل على تكرار الفعل ووقوعه مرة بعد أخرى ، ولا يصـــلح أحدهما فى مكان صاحبه ، وتلك لطيفة من لطائف البلاغة لايدركها الا صاحب الذوق ، يقول عبد القاهر وهو يعدد الفروق فى الخبر[٣١] :

« من فروق الخبر الفرق بين الاثبات اذا كان بالاسم وبينه اذا كان بالفعل ، وهو فرق لطيف تمس الحاجة فى علم البلاغة اليه » .

بيانه : أن موضوع[٣٢] الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضى تجدده شيئا بعد شيء .

وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضى تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء ، فاذا قلت : (زيد منطلق) فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا فشيئا ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى فى قولك : (زيد طويل ، وعمرو قصير) ، فكما لايقصد هنا الى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث آنا بعد آن ، بل توجبهما وتثبتهما فقط ،

---

(٣١) دلائل الاعجاز ١١٤ وما بعدها .
(٣٢) الاسم وضع لهذا وافادته الدوام والاستمرار بقرينه .

وتقضى بوجودهما على الاطلاق ، كذلك لاتتعرض فى قولك : (زيـد منطلق) ، لأكثر من اثبات الانطلاق لزيد .

وأما الفعل فانه يقصد فيه الى ذلك ، فاذا قلت : (زيد هاهو ذا ينطلق) فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا ، وجعلته يزاوله ويزجيه ، وان شئت أن تحس الفرق بينهما من حيث يلطف ، فتأمل هذا البيت .

لاَ يَأْلَفُ الدِّرْهَمَ المضروبَ صُرَّتُنَا   لكِنْ يَمُرُّ عليها وَهُوَ مُنْطَلِقُ(٣٣)

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل ــ لكن يمر عليها وهو ينطلق ــ لم يحسن .

واذا أردت أن تعتبره بحيث لايخفى أن أحدهما لايصلح فى موضع صاحبه ، فانظر الى قوله تعالى : « وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد »(٣٤) فان أحدا لايشك فى امتناع الفعل ههنا ، وأن قولنا : (وكلبهم يبسط ذراعيه) لايؤدى الغرض ، وليس ذلك الا لأن الفعل يقتضى مزاولة وتجدد الصفة فى الوقت ، ويقتضى الاسم ثبوت الصفة وحصـولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية(٣٥) فعل يحدث شيئا فشيئا .

ولا فرق بين (وكلبهم باسط) وبين أن يقول : (وكلبهم واحد) ــ مثلا ــ فى أنك لاتثبت مزاولة ولا تجعل الكلب يفعل شيئا ، بل تثبته بصفة هو عليها ، فالغرض اذن تأدية هيئة الكلب .

---

(٣٣) الأحسـن نصب الدرهم ورفع الصرة ليكون عدم الألفة من جانب الصرة .
(٣٤) الكهف ١٨ ، الوصيد : الفناء .
(٣٥) زجى الشيء أزجاه : دافعه برفق .

ومتى اعتبرت الحال فى الصفات المشبهة وجدت الفرق ظاهر بينا ، ولم يعترضك الشك فى أن أحدهما لايصلح فى موضع صاحبه ، فاذا قلت : زيد طويل ، وعمرو قصير ، لم يصلح مكانه يطول ويقصر ، وانما تقول : يطول ويقصر ـ اذا كان الحديث عن شىء يزيد وينمو ، كالشجر ، والنبات ، والصبى ، ونحو ذلك ، مما يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر ، فأما وأنت تحدث عن هيئة ثابتة وعن شىء قد استقر طوله ولم يكن ثم تزايد وتجدد ، فلا يصلح فيه الا الاسم •

واذا ثبت الفرق بين الشيئين فى مواضع كثيرة وظهر الأمر بأن ترى أحدهما لايصلح فى موضع صاحبه ، وجب أن تقضى بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلح فى مكان الآخر ، وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره ، كما هو العبرة فى حمل الخفى على الجلى •

وينعكس لك هذا الحكم ـ أعنى أنك كما وجدت الاسم يقع حيث لايصلح الفعل مكانه ، كذلك تجد الفعل يقع ثم لايصلح الاسم مكانه ، ولا يؤدى ماكان يؤديه ، فمن البين فى ذلك قول الأعشى :

لعمرى لقد لاحت عيونٌ كثيرة ... إلَى ضَوْءِ نَارٍ فى اليَفَاعِ تَحَرَّقُ
تُشَبُّ لمقْروربن يَصْطِليانِها ... وباتَ على النار النَّدى والمحلَّقُ (٣٦)

معلوم أنه لو قيل : (الى ضوءنا متحرقة) لنبا عنه الطبع ، وأنكرته النفس ، ثم لا يكون ذاك النبو ، وذاك الانكار من أجل القافية ، وأنها تفسد به ، بل من جهة أنه لا يشبه الغرض ، ولا يليق بالحال ، وكذلك قوله :

(٣٦) لاح : لمح ، اليفاع : المشرف من الأرض والجبل ، المقرور : من أصيب بالقر والبرد ، اصطلى النار : استدفأ بها .

أَوَ كُلَّما وَرَدَتْ عُكَاظَ قبيلةٌ   بعثــوا إلَيَّ عريفهم يتوسمُ (٣٧)

وذاك لأن المعنى فى بيت الأعشى على أن هناك موقد يتجدد منه الالهاب والاشعال حالا فحالا ، واذا قيل (متحرقة) كان المعنى أن هناك نارا قد ثبتت لها وفيها هـذه الصفة ، وجرى مجرى أن يقال : (الى ضوء نار عظيمة) فى أنه لا يفيد فعلا يفعل .

وكذلك الحال فى قوله : (بعثوا الى عريفهم يتوسم) ، وذلك لأن المعنى على توسم وتأمل ، ونظر يتجدد من العريف هناك حالا فحالا ، وتصفح منه الوجوه واحدا بعد واحد ، ولو قيل : (بعثوا الى عريفهم متوسما) لم يفد ذلك حق الافادة .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالى : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » ، لَوْ قِيلَ : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ رَازِقٌ لكم) ، لكانَ الْمَعْنى غَيْرَ مَا أُرِيد » .

ثم يؤكد عبد القاهر الفرق بين الخبر اذا كان فعلا والخبر اذا كان اسما ، فيقول :

« ولا ينبغى أن يغرك أنا اذ تكلمنا فى مسائل المبتدأ والخبر ، قدرنا الفعل فى هذا النحو تقدير الاسم ، كما تقول فى : (زيد يقوم) انه فى موضع (زيد قائم) ، فان ذلك لايقتضى أن يستوى المعنى فيهما استواء لايكون من بعده افتراق ، فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلا والآخر اسـما ، بل كان ينبغى أن يكونا جميعـا فعلين أو يكونا اسمين » .

---

(٣٧) العريف : من يعرف أصحابه ، يتوسم : يتفرس الوجوه .

الخبر اذا كان ب (ال) أو مجردا منها :

ويعرض عبد القاهر أيضا للألوان الفروق فى الاثبات الذى يفيده الاسم ، فيقول(٣٨) :

« ومن فروق الاثبات أنك تقول : زيد منطلق ـ وزيد المنطلق ـ والمنطلق زيد ـ فيكون لك فى كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص ، وفائدة لاتكون فى الباقى ، وأنا أفسر لك ذلك :

اذا قلت : (زيد منطلق) ـ كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان لا من زيد ولا من عمرو ، فأنت تفيده ذلك ابتداء .

واذا قلت : (زيد المنطلق) كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان اما من زيد واما من عمرو ، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره .

والنكتة أنك تثبت فى الأول الذى هو قولك : (زيد منطلق) فعلا لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، وتثبت فى الثانى الذى هو (المنطلق زيد) فعلا قد علم السامع أنه كان ، ولكنه لم يعلمه لزيد ، فأفدته ذلك .

وتمام التحقيق(٣٩) أن هذا كلام يكون معك اذا كنت قد بلغت أنه كان من انسان انطلاق من موضع كذا فى وقت كذا ، لغرض كذا ، فجوزت أن يكون ذلك كان من زيد ، فاذا قيل لك : (زيد المنطلق) صار الذى

---

(٣٨) الدلائل ١١٧ .

(٣٩) قال الرازى : والحاصل أن الاخبار يجب أن يكون عما يعرف بما لايعرف ، فاذا قلت « المنطلق زيد » ، فالمنطلق معلوم والشخص مجهول ، واذا قلت : زيد منطلق ، كان المقصود اثبات الانطلاق لزيد ، واذا قلت : زيد المنطلق ، كان المقصود اما حصر انطلاق معين أو حصر حقيقة الانطلاق اما تحقيقا أو مبالغة (وانظر فى ذلك ـ البهاء السبكى وآراؤه البلاغية والنقدية ص ٢٩٦ للمؤلف) .

كان معلوما على جهة الجواز معلوما على جهة الوجوب ، ثم انهم اذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فصلا بين الجزأين ، فقالوا : (زيد هو المنطلق) .

ومن الفرق بين المسألتين ــ وهو ماتمس الحاجة الى معرفته ــ أنك اذا نكرت الخبر جاز أن تأتى بمبتدأ ثان على أن تشركه بحرف العطف فى المعنى الذى أخبرت به عن الأول ، واذا عرفت لم يجز ذلك .

تفسير هذا أنك تقول : (زيد منطلق وعمرو) ــ تريد (وعمرو منطلق أيضا) ، ولا تقول : (زيد المنطلق وعمرو) ــ ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد، فاذا أثبته لزيد لم يصح اثباته لعمرو ، ثم ان كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين ، فانه ينبغى أن تجمع بينهما فى الخبر ، فتقول : زيد وعمرو هما المنطلقان ــ لا أن تفرق ، فتثبته أولا لزيد ، ثم تجىء فتثبته لعمرو » .

ويعرض عبد القاهر ــ وهو بصدد تعريف الخبر ــ لافادة (أل) معنى الجنس ، ثم وضح وجوها منها ، فقال[٤٠] :

« واعلم أنك تجد الألف واللام فى الخبر على معنى الجنس ، ثم ترى له فى ذلك وجوها :

الوجه الأول :

أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة ، وذلك قولك : (زيد هو الجواد ، وعمرو هو الشجاع) تريد أنه الكامل ، الا أنك تخرج الكلام فى صورة توهم أن الجود ، أو الشجاعة لم توجد الا فيه ، وذلك لأنك لم تعتد بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال ، فهذا كالأول

---

(٤٠) الدلائل ١١٨ .

فى امتناع العطف عليه للاشراك ، فلو قلت : (زيد هو الجواد وعمرو) كان خلفا من القول •

الوجه الثانى :

أن تقصر جنس المعنى الذى تفيده بالخبر على المخبر عنه ، لا على معنى المبالغة ، وترك الاعتداد بوجوده فى غير المخبر عنه ، بل على دعوى أنه لا يوجد الا منه ، ولا يكون ذلك الا اذا قيدت المعنى بشىء يخصصه، ويجعله فى حكم نوع برأسه ، وذلك كنحو أن يقيد بالحال ، والوقت ، كقولك : هو الوفى حين لاتظن نفس بنفس خيرا •

وهكـذا اذا كان الخبر بمعنى يتعدى ، ثم اشترطت له مفعولا مخصوصا ، كقول الأعشى :

هو الْوَاهِبُ الْمِائَةَ الْمُصْطَفَاةَ إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَـارَا

فأنت تجعل الوفاء فى الوقت الذى لايفى فيه أحد نوعا خاصا من الوفاء •

وكذلك تجعل هبة المائة من الابل نوعا خاصا •

ثم انك تجعـل كـل هـذا خبرا على معنى الاختصـاص ، وأنه المذكور دون من عداه ، ألا ترى أن المعنى فى بيت الأعشى : أنه لا يهب هذه الهبة الا الممدوح •

وربما ظن الظان أن اللام فى (هو الواهب المائة المصطفاة) بمنزلتها فى نحو (زيد هو المنطلق) من حيث كان القصد الى هبة مخصوصة ،

---

(٤١) المخاض : الحوامل ، ناقة عشراء ، كنفساء مضى على حملها عشرة أشهر •

كما كان القصد الى انطلاق مخصوص ، وليس الأمر كذلك ، لأن القصد ها هنا الى جنس من الهبة مخصوص ، لا الى هبة مخصوصة بعينها ــ يدلك على ذلك أن المعنى على أنه يتكرر منه ، وعلى أنه يجعله يهب المائة مرة بعد الأخرى ــ وأما المعنى فى قوله :(زيد هو المنطلق) فعلى القصد الى انطلاق كان مرة واحدة ، لا الى جنس من الانطلاق ، فالتكرار هنا غير متصور •

الوجه الثالث :

ألا يقصد قصر المعنى فى جنسه على المذكور ، لا كما كان فى (زيد هو الشجاع) ، تريد ألا تعتمد بشجاعة غيره ، ولا كما ترى فى قوله : (هو الواهب المائة المصطفاة) ، لكن على وجه ثالث ، وهو الذى عليه قول الخنساء :

إذا قَبُحَ البكاءُ على قتيلٍ   رأيتُ بكاءك الحسنَ الجميلاَ

لم ترد أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل ، ولم تقيد الحسن بشيء ، فيتصور أن يقصر على البكاء ، كما قصر الأعشى هبة المائة على الممدوح ، ولكنها أرادت أن تقره فى جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذى لا ينكره أحد ، ولا يشك فيه شاك •

ومثله قول حسانَ :

وإن سِنَام المَجْدِ من آل هاشمٍ   بنُو بيت مخزومٍ ،ووالدُك العبدُ (٤٢)

أراد أن يثبت العبودية ثم يجعله ظاهر الأمر فيها ، ومعروفا بها ،

---

(٤٢) يهجو ابو سفيان قبل اسلامه ، والمراد من كونه عبدا ان امه ليست بقرشية ولم تلدها قبيلة مشهورة •

ولو قال ، (ووالدك عبد) ، لم يكن جعل حاله فى العبودية حالة ظاهرة متعارفة .

وعلى ذلك قول الآخر :

أسودٌ إذا ما أَبْدت الحربُ نابَها   وفى سائر الدهر الغيوثُ المواطرُ

الوجه الرابع(٤٣) :

بيان أن المسند اليه تنطبق عليه الصفة الموجودة فى المسند ، كقولك : هو البطل المحامى ، وهو المتقى المرتجى ، وأنت لاتقصد شيئا من وجوه التعريف السابقة ، ولكنك تريد أن تقول لصاحبك : هل سمعت بالبطل المحامى ؟ وهل حصلت معنى هذه الصفة ؟ وكيف ينبغى أن يكون الرجل ؟ — حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه — فان كنت قد علمته ، وتصورته حق تصوره ، فأشدد عليه يدك ، فهو ضالتك وعنده بغيتك .

« ويزداد هذا المعنى وضوحا — اذا كانت الصفة التى تريد الاخبار عنها عن المبتدأ مجراة على موصوف ، كقول ابن الرومى :

هو الرجُلُ المشروكُ فى جُلِّ ماله   ولكنه بالمجد والحمد مفردُ

فكأنه يقول : فكر فى رجل لايتميز(٤٤) عفاته وجيرانه ومعارفه عنه فى ماله ، وأخذ ماشاءوا منه ، فاذا استقرت صورته فى نفسك فاعلم أنه ذلك الرجل » .

ويعلق عبد القاهر على الصفة المجراة على موصوف حين يخبر عنها عن المبتدأ بقوله :

---

(٤٣) فى هذا الوجه كلام عبد القاهر — بتصرف .

(٤٤) ماز الشيء وميزة : عزله وفصله ، العفاة : جمع عاف وهو طالب الجود .

« وهذا فن عجيب الشأن ، وله مكان من الفخامة والنبل ، وهو من سحر البيان الذى تقصر العبارة عن تأدية حقه ، والمعول فيه على مراجعة النفس واستقصاء التأمل » .

ثم يعلق على هذا البيت وأمثاله بقوله :

« فهذا كله على معنى الوهم والتقدير ، وأن يصور فى خاطره شيئا لم يره ولم يعلمه ، ثم يجريه مجرى ما عهد وعلم » .

ويدخل فى هذا النوع كلمة (الذى) اذا وقعت مسندا ، فيقول :

« وليس أغلب على هذا الضرب الموهوم من (الذى) فانه يجىء كثيرا على أنك تقدر شيئا فى وهمك ، ثم تعبر عنه بالذى ، ومثال ذلك قوله :

أخوك الذى إن تَدْعه لِمُلمَّة
يُجِبْك ، وإنْ تغضَبْ إلى السيف يَغْضَبِ

وقول الآخر :

أخوك الذى إن رِبْتَه قال إنما أَرِبتَ ،وإنعاتبته لان جانبُه (٤٥)

فهذا ونحوه على أنك قدرت انسانا هذه صفته ، وهذا شأنه ، وأحلت السامع على من يتعين فى الوهم دون أن يكون قد عرف رجلا بهذه الصفة ، فأعلمته أن المستحق لاسم الأخوة هو ذلك الذى عرفته .

ولكون هذا الجنس معهودا من طريق الوهم والتخيل ، جرى على ما يوصف بالاستحالة كقولك للرجل وقد تمنى : هذا هو الذى لا يكون ، وهذا ما لا يدخل فى الوجود » .

---

(٥٤) ان ربته : اي اتيت بما يرتاب فيه قال لك : اربت ، اى انتفت عنك الريبة .

فقد رأينا أن بناء التراكيب اللغوية ، ونظم الكلام وتأليفه ، يحتاج الى دقة فى الفهم ، وروية فى التفكير، وبعد فى الرؤية ، والبحث عن الدلالات المختلفة وما يستتبعها من المعانى القائمة كلها على قواعد النحو.

شبهات حول الخبر اذا كان بـ (ال) او مجردا منها :

ويقف عبد القاهر وقفة متأنية ــ عند مجيء الألف واللام فى الخبر ويزيل شبها كانت عالقة ببعض الأذهان ، وأمورا كانت مســتقرة فى نفوس بعض المعاصرين له .

(أ)

يفرق عبد القاهر بين (المنطـلق زيد) وبين (زيد المنطـلق) فيقول(٤٦) .

وأما قولنا : (المنطلق زيد(٧٤)) والفرق بينه وبين (زيد المنطلق) فالقول فى ذلك ، أنك وان كنت ترى فى الظاهر أنهما سواء من حيث كون الغرض فى الحالين (اثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد) فليس الأمر كذلك ، بل بين الكلامين فصل ظاهر .

وبيانه : أنك اذا قلت (زيد المنطلق) فأنت فى حديث انطلاق قد كان وعرف السامع كونه الا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو ؟ ، فاذا قلت : (زيد المنطلق) أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز .

وليس كذلك اذا قدمت « المنطلق » فقلت :(المنطلق زيد) بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت انسانا ينطلق بالبعد منك فلم تتبينه

---

(٤٦) الصفة حين تقدم وتجعل مبتدأ يراد بها الذات ، والاسم الذى يقع خبرا لا يراد منه الذات وانما يراد منه المفهـوم والسبب أن المستمع قد عرف ذلك الشخص عينه والمجهول عنده اتصافه بكونه صاحب هـذا الاسم .

ولم تعلم أزيد هو أم عمرو ؟، فقال لك صاحبك : (المنطلق زيد[٤٧]) ـ أى هذا الشخص الذى تراه من بعد هو زيد •

ثم يستمر فى التوضيح والبيان ، فيقول :

« وقد ترى الرجل قائما بين يديك وعليه ثوب ديباج ، والرجل ممن عرفته قديما ، ثم بعد عهدك به فتناسيته ، فيقال لك : (اللابس الديباج صاحبك) والذى كان يكون عندك فى وقت كذا ، أما تعرفه ؟ لشـد ما نسيت !!) ، ولا يكون الغرض أن تثبت له لبس الديباج لاستحالة ذلك من حيث أن رؤيتك الديباج عليه تغنيك عن اخبار مخبر واثبات مثبت للبسه له •

فمتى رأيت الفاعل ، أو صفة من الصفات قد بدىء به فجعل مبتدأ وجعل الذى هو صاحب الصفة فى المعنى خبرا ، فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض اذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبرا ، كقولك : «زيد المنطلق» •

فهذا هو غاية البراعة فى استنتاج الدلالات ، واستنباط المفاهيم للكلام حسب اختلاف المقامات ، فلم يكن التركيب النحوى مجرد شكل يخضع لمقتضيات العوامل ، وانما هناك شىء وراء ذلك ، وهو سر البلاغة ودلائل الاعجاز الذى تتطاول اليه الأفهام ، ويتسابق فيه أهل النظر والبصيرة •

***

---

(٤٧) القاعدة انه يبتدأ بالأعرف فالذى تراه منطلقا أعرف عندك من زيد ، لأنه شخص أمام عينك تشير اليه وهو منطلق وأنت تجهل انه زيد •

(ب)

ثم وضح شبهة أخرى كانت شائعة بين خواص النحويين ، فيقول(٤٨) :

« واعلم أنه ربما اشتبهت الصورة فى بعض المسائل من هذا الباب حتى ظن أن المعرفتين اذا وقعتا مبتدأ وخبرا لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير .

ومما يوهم ذلك قول النحويين فى (باب كان) : اذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار فى جعل أيهما شئت اسما والآخر خبرا ، كقولك : كان زيد أخاك ، وكان أخوك زيدا .

فيظن من هنا أن تكافؤ الاسمين فى التعريف يقتضى ألا يختلف المعنى ، بأن تبدأ بهذا وتثنى بذاك ، وحتى كان الترتيب الذى كان يدعى بين المبتدأ والخبر ، وما يوضع لهما من المنزلة فى التقديم والتأخير يسقط ويرتفع اذا كان الجزآن معا معرفتين .

ومما يوهم ذلك أنك تقول : الأمير زيد ، وجئتك والخليفة عبد الملك ، فيكون المعنى على اثبات الامارة لزيد والخلافة لعبد الملك ، كما يكون اذا قلت : زيد الأمير ، وعبد الملك الخليفة .

وهكذا من يتوهم فى نحو قوله(٤٩) :

أَبوك حبابٌ سارقُ الضيف بُرْدَه   وَجَدّى يا حجاجُ فارسُ شمَّرا

(٤٨) الدلائل ، ص ١٢٤ .

(٤٩) الشاعر جميل بن معمر العذرى يذم الحجاج ، وسارق الضيف: من اضافة اسم الفاعل الى فاعله ، شمر : اسم فرسه .

أنه لا فصل بينه وبين أن يقال : حباب أبوك ، وفارس شمر جدى ، وهو موضع غامض •

والذى يبين وجه الصواب ، ويدل على وجوب الفرق بين المسألتين، أنك اذا تأملت الكلام وجدت مالا يحتمل التسوية ، وما تجد الفرق قائما فيه قياما لاسبيل الى دفعه هو الأعم(٥٠) الأكثر •

وان أردت أن تعرف ذلك فانظر الى ماقدمت لك من قولك : (اللابس الديباج زيد) وأنت تشير الى رجل بين يديه •

ثم انظر إلى قول العرب : ليس الطيبُ إلاَّ الْمِسْكُ .

وقول جرير : « أَلَسْتُمْ خير من رَكِب الْمَطَايَا » ؟

وقول المتنبى : « ألستَ ابنَ الأُولَى سَعِدُوا وسَادوا » ؟

وأشباه ذلك مما لا يحصى ، ولا يعد ، وأرد المعنى أن يسلم لك مع قلب طرفى الجملة ، وقل : ليس المسك الا الطيب ، وأليس خير من ركب المطايا اياكم ؟ وأليس ابن الأولى من سعدوا وسادوا اياك ؟ ـ تعلم أن الأمر على ماعرفتك من وجوب اختلاف المعنى بحسب التقديم والتأخير » •

فعبد القاهر يخطىء بعض النحويين الذين يسوون بين المعرفتين اذا وقعتا مبتدأ وخبرا فى أن المعنى لم يختلف اذا تقدم أحدهما وتأخر الآخر ، وبرهن على خطأ من ظن ذلك ، بعد أن قرر بأن هذا باب غامض يحتاج الى تأمل ، ثم بين الوضع الصحيح وطبق عليها بأكثر من مثال •

---

(٥٠) الأعم ، مفعول وجدت •

(٥١) لغة تميم اهمال (ليس) مع (الا) حملا على (ما) كهذا القول •

(ج)

ثم يستمر عبد القاهر ليوضح شبهة أخرى ، وكان القصـــد من توضيـحها تأكيد كلامه السابق وزيادة بيان ــ أن المعرفتين اذا كانت احداهما مبتدأ والأخرى خبرا لابد من وجود فرق بينهما فى المعنى ــ يقول(٥٢) :

« وهنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق ، وهى أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا ، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند اليه ، ومثبت له المعنى ، والخبر خبر لأنه مسند ومثبت به المعنى .

تفسير ذلك : أنك اذا قلت : زيد منطلق ، فقد أثبت الانطلاق لزيد ، وأسندته اليه ، فـ (زيد) مثبت له ، و (منطلق) مثبت به ، وأما تقديم المبتدأ على الخبر لفظا فحكم واجب من هذه الجهة ــ أى من جهة أن كان المبتدأ هو الذى يثبت له المعنى ويسند اليه ، والخبر هو الذى يثبت به المعنى ويسند .

ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه اللفظ مقدم مبدوء به لكان ينبغى أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال : منطلق زيد ، ولوجب أن يكون قولهم: ان الخبر مقدم فى اللفظ والنية به التأخير محالا .

واذا كان هذا كذلك ، ثم جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبرا ، فقد وجب وجوبا أن تكون مثبتا بالثانى معنى للأول ــ فاذا قلت : زيد أخوك ، كنت قد أثبتت بـ (أخوك) معنى لـ (زيد) ــ واذا قدمته

(٥٢) دلائل الاعجاز ، ص ١٢٥ وما بعدها .

وأخرت فقلت : أخوك زيد ــ وجب أن تكون مثبتا بـ (زيد) معنى لـ (أخوك) ، والا كان تسميتك له الآن مبتــدأ واذ ذاك خبرا تغييرا للاسم عليه من غير معنى ، ولأدى الى ألا يكون لقولهم (المبتدأ والخبر) فائدة غير أن يتقدم اسم فى اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لايكون لصاحبه ، وذلك مما لايشك فى سقوطه .

ومما يدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى ــ اذا جئت بمعرفتين ثم جعلت هذا المبتدأ وذاك خبرا تارة ، وتارة بالعكس ، قولهم : (الحبيب أنت) و (أنت الحبيب) .

وذاك أن معنى (الحبيب أنت) أنه لافصل بينك وبين من تحبه اذا صدقت المحبة ، وأن مثل المتحابين مثل نفس يقتسمها شخصان ــ كما جاء عن بعض الحكماء أنه قال : الحبيب أنت الا أنه غيرك ــ فهذا كما ترى فرق لطيف ونكتة شريفة .

ولو حاولت أن تفيدها بقولك : (أنت الحبيب) حاولت مالا يصح ، لأن الذى يعقل من قولك : (أنت الحبيب) هو ماعناه المتنبى فى قوله[٥٣] :

أنت الحبيب ولكنى أعوذ به   من أكون محباً غير محبوب

ولا يخفى بعد مابين الغرضين ، فالمعنى فى قولك : (أنت الحبيب) أنك الذى أختصه بالمحبة من بين الناس .

واذا كان كذلك عرفت أن الفرق واجب أبدا ، وأنه لايجوز أن يكون (أخوك زيد) و (زيد أخوك) بمعنى واحد .

***

(٥٣) كان المتنبى يمدح كافورا بقصيدة منها هذا البيت .

وهكذا يتبين صبر عبد القاهر فى الاستنتاج ، وجهده فى الاستنباط مستعينا على ذلك بحس مرهف ، وذوق بلاغى أصـيل ، ونلمح قدرته الفذة فى التصريف فى التراكيب النحوية ، والعبارات اللغوية ، وتوليده منهـا المعـانى اللطيفة ، والدلالات المختلفة ، والتفريق بين التراكيب والأساليب بفروق دقيقة ، لاتستخلص الا بصفاء الذهن ، والتروى فى الفكر ، والتمعن فى البحث ، بحث عما تحت السطور من معان ، وما تحتويه من دلالات ، وما يتبعها من ايحاءات ، وكل تلك المعانى واللطائف قائمة على معانى النحو •

٣ ــ القصر

(انما) عند النحاة :

تحدث عبد القاهر عن القصر بتعريف المسند والمسـند اليه حين تحدث عن مجىء الألف واللام فى الخبر ، ولاحظ أن القصر فى نحو : (المنطلق زيد) أقوى منه فى : (زيد المنطلق) ، وبين مايترتب على ذلك من تغيير فى المعانى •

وتتمة لكلامه فى القصر نورد بقية حديثه عنه ، وقد بدأ بالحديث عن (انما) ، وهى (إن) المتصلة بـ (ما) الزائدة ، وقد نزلت مع (ما) منزلة الكلمة الواحدة و (ما) هى التى سماها النحويون كافة ــ أى تحجب (إن) عن العمل ــ وقد نتج عن هذه الملازمة بين جزأيها تغير فى الوظيفة التى كانت (إن) تؤديها منفردة ، لأن الكلمتين قبل التركيب كان لكل منهما معنى على حدة ، ولما ركبتا أصبح لهما معنى جديد ، وقد تغيرت دلالتها على التوكيد من كونه توكيدا مخففا الى توكيد مشدد •

وليس القصر بـ (انما) و (ما والا) بمنزلة واحدة ، ولم تستعملا

ليكونا بمنزلة المترادفين ، يقول عبد القاهر منبها لهذا ، ومخطئا من كان على خلافه(٥٤) :

« قال أبو على فى الشِّيرَازِيَّات(٥٥) : يقول ناسٌ من النحويين فى نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ» إِنَّ الْمَعْنَى : مَا حَرَّمَ رَبِّى إِلَّا الفواحشَ .

قال : وأصبت ما يدل على صـــحة قولهم فى هـــذا وهو قول الفرزدق(٥٧) :

أنـــا الذائد الحامى الذِّمار وإنما يُدافع عن أحسابهم أنا أَوْ مِثْلى

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجبا أو منفيا ، فلو كان المراد به الايجاب لم يستقم ، ألا ترى أنك لاتقول : يدافع أنا ، ولا يقاتل أنا ؟ ، وانما تقول : أدافع وأقاتل ـــ الا أن المعنى لما كان : مايدافع الا أنا ـــ فصلت الضمير كما تفصله مع النفى اذا ألحقت معه الا ـــ حملا على المعنى .

وقال أبو إسْحاق الزَّجّاج فى(٥٦) قوله تعالى : « إِنَّمَا حَرَّمَ عليكم الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ »(٥٨) النصب فى (الْمَيْتَةَ) هو القراءة ، ويجوز : (إِنَّمَا حُرِّمَ عليكم) .

---

(٥٤) الدلائل ، ص ٢١٤ وما بعدها .
(٥٥) هو أبو على الفارسى (ت ٣٧٧ هـ) ، والشيرازيات : من كتبه .
(٥٦) الأعراف ، الآية ٢٣ .
(٥٧) قال يخبر جريرا بانه يحمى نســاءه وأحسابه ، ذاد ، دافع ، الذمار : العرض والحريم ونحوهما مما يلزم المرء حفظه ؛
(٥٨) النحل ، الآية ١١٥ .

قال أبو اسحاق(٥٩) : والذى اختاره أن تكون (ما) هى التى تمنع (إن) من العمل ، ويكون المعنى : ماحرم عليكم الا الميتة ، لأن (انما) تأتى اثباتا لما ذكر بعدها ونفيا لما سواه ، وقول الشاعر :

. . . . وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أَوْ مِثْلِي

المعنى : مايدافع عن أحسابهم الا أنا أو مثلى — انتهى كلام أبى على .

الفرق بين
(انما) والعطف ب (لا) — والنفى والاستثناء

وبعد أن بين عبد القاهر وجهة نظر بعض النحويين فى التسوية بين الصورتين ، أخذ يوضح الفروق بينهما فى المعنى ، فقال :

(أ)

اعلم أنهم وان كانوا قد قالوا هذا الذى كتبته لك ، فاعلم أنهم لم يعنوا بذلك أن المعنى فى هذا هو المعنى فى ذلك بعينه ، وأن سـبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد ، وفرق بين أن يكون فى الشىء معنى الشىء ، وبين أن يكون الشىء الشىء على الاطلاق .

يبين لك أنهما لايكونان سـواء ، أنه ليس كل كلام يصلح فيه (ما والا) يصلح فيه (انما) ، ألا ترى أنها لاتصلح فى مثل قوله تعالى : « وما من اله الا الله(٦٠) » ، ولا فى نحو قولنا : ما أحد(٦١) الا وهو يقول ذاك ؟ — اذ لو قلت : انما من اله الا الله ، وانما أحد وهو يقول ذاك — قلت مالا يكون له معنى .

---

(٥٩) هو ابراهيم اخذ عن المبرد وثعلب ، وكان يخرط الزجاج وعنه اخذ ابو على الفارسى (ت ٣١١ هـ) .

(٦٠) آل عمران ، الآية ٦٢ .

(٦١) لأن (أحدا وعريبا وديارا) لا تقع فى حيز الاثبات .

فان قلت : ان سبب ذلك أن (أحدا) لايقع الا فى النفى ، وما يجرى مجرى النفى من النهى والاستفهام ، وان (من) المزيدة فى (مامن اله الا الله) كذلك لاتكون الا فى النفى .

قيل : ففى هذا كفاية ، فانه اعتراف بأن ليسا سواء ، لأنهما لو كانا سواء لكان ينبغى أن يكون فى (انما) من النفى مثل مايكون فى (ما والا) .

وكما وجدت (انما) لاتصلح فيما ذكرنا ، كذلك نجد (ما والا) لاتصلح فى ضرب من الكلام قد صلحت فيه (انما) ، وذلك مثل قولك : انما هو درهم لا دينار — لو قلت : ماهو الا درهم لا دينار(٦٢) — لم يكن شيئا .

واذ قد بان بهذه الجملة أنهم حين جعلوا (انما) فى معنى (ما والا) لم يعنوا أن المعنى فيهما واحد على الاطلاق ، وأن يسقطوا الفرق .

(ب)

ويوضح عبد القاهر فرقا ثانيا بين الصورتين ، فيقول :

اعلم أن موضوع (انما) على أن تجىء لخبر لايجهله المخاطب ، ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة ، تفسير ذلك :

أنك تقول للرجل : انما هو أخوك — وانما هو صاحبك القديم —

---

(٦٢) لان النفى بـ « لا » لا يجامع النفى والاستثناء ، وقد وقع فى كلام الحريرى فى قوله :

لعمرك ما الانسان الا ابن يومه ... على ما تجلى يومه لا ابن امسه

ويجامع (انما والتقديم) لان النفى فيها غير مصرح به ، ويكون القصر بهما والعطف بـ (لا) تاكيد .

لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ، ولكن لمن يعلمه ويقر به ، الا أنك تريد أن تنبه للذى يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب ، ومثله قول الآخر(٦٣) :

إنما أنتَ وَالِدٌ ، والأَبُ القَاطِعُ أَحْنى من واصِل الأَولاد

لم يرد أن يعلم كافورا أنه والد ولا ذاك مما يحتاج كافور فيه الى الاعلام ، ولكنه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم ليبنى عليه استدعاء ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد .

ومثلُ ذلك قولهم : « إِنَّمَا يَعْجَلُ مَنْ يَخْشَى الْفَوْتَ ـ وذلك أن من المعلوم الثابت فى النفوس أَنَّ مَنْ لم يَخْشَ الفوت لم يعجل .

ومثاله من التنزيل قوله تعالى : « إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ(٦٤) » وقوله عز وجل : « إِنَّمَا تُنْذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ(٦٥) » وقوله تعالى : « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا(٦٦) » ، كل ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم ، وذلك أن كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلا ممن يسمعُ وَيَعْقِلُ ما يُقَال له ، وكذلك معلوم أَنَّ الإنذار إِنَّمَا يكون إنذاراً ويكون له تأثير إذا كان مع مَنْ يُؤْمن بالله ، فأَمَّا الكافرُ الجاهل فالإنذار وترك الإنذار معه واحد .

وأما مثال ما ينزل هذه المنزلة فكقوله(٦٧) :

إنمـا مصعبٌ شهابٌ من الله تجلَّتْ عن وجهه الظَّلْمَاءُ

---

(٦٣) قاله المتنبى حينما أراد قوم من الغلمان ان يفسدوا ابن الاخشيد على كافور مولاه فطالبهم بتسلمهم اياه وصالحهم .

(٦٤) الانعام ، الآية ٣٦ .

(٦٥) يس ، الآية ١١ .

(٦٦) النازعات ، الآية ٤٥ .

(٦٧) هو عبد الله بن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير .

ادعى فى كون الممدوح بهذه الصفة أنه أمر ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء اذا مدحوا أن يدعوا فى الأوصاف التى يذكرون بها الممدوحين أنها ثابتة لهم ، وأنهم قد شهروا بها ، وأنهم لم يصفوا الا بالمعلوم الظاهر الذى لا يدفعه أحد .

ومثله قولهم : انما هو أسد ، وانما هو نار ، وانما هو سيف صارم ـ اذا أدخلوا (انما) جعلوا ذلك فى حكم الظاهر والمعلوم الذى لا ينكر ، ولا يدفع ، ولا يخفى .

وأما الخبر بالنفى والاثبات نحو ـ ما هذا الا كذا ، وان هو الا كذا ـ فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه ، فاذا قلت : ما هو الا مصيب ، أو ما هو الا مخطىء ، قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته ـ واذا رأيت شخصا من بعيد ، فقلت : ما هو الا زيد ، لم تقله الا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد ، وانما انسان آخر ، ويجد فى الانكار أن يكون زيدا .

واذا كان الأمر ظاهرا ـ كالذى مضى ـ لم تقله كذلك ، فلا تقول للرجل ترققه على أخيه وتنبهه للذى يجب عليه من صلة الرحم ، ومن حسن التحاب : ما هو الا أخوك ، وكذلك لا يصح فى (انما أنت والد) ما أنت الا والد .

فأما نحو (انما مصعب شهاب) فيصلح فيه أن يقول : (مامصعب الا شهاب) ، لأنه ليس من المعلوم على الصحة ، وانما ادعى الشاعر فيه أنه كذلك ـ واذا كان هذا هكذا ، جاز أن تقول بالنفى والاثبات، الا أنك تخرج المدح حينئذ عن أن يكون على حد المبالغة من حيث لا يكون قد ادعيت فيه أنه معلوم ، وأنه بحيث لا ينكره منكر ، ولا يخالف فيه مخالف .

ثم يعود للكلام مرة أخرى فى هذا الموضوع بعد خمسة عشر صفحة ليضيف اليه بيانا فيقول[٦٨] :

« ومما يجب عليك أن تجعله على ذكر منك من معانى (إنما) ما عرفتك أولا من أنها قد تدخل فى الشىء على أن يخيل فيه المتكلم أنه معلوم ، ويدعى أنه من الصحة بحيث لا يدفعه دافع ، كقوله :

إنما مُصعبٌ شهابٌ من الله

ومن اللطيف فى ذلك قول قيس بن حصن :

ألا أيها الناهى فَزَارَةَ بعدما أَجَدَّتْ لِغَزْوٍ – إنما أنت حالمٌ

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عن اليهود : « وَإِذَا قِيلَ لَهُم لا تُفْسِدُوا فى الأَرْضِ قالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ » دخلت (إنما) لتدل على أنهم حين ادَّعَوْا لأنفسهم أنَّهم مُصْلِحُونَ ، أظهروا أنهم يَدَّعُونَ من ذلك أمراً ظاهراً معلوماً ، ولذلك أكّد فى تكذيبهم والرَّدّ عليهم ، فجمع بين (ألاَ) الذى هو للتنبيه ، وبين (إنَّ) الذى هو للتأكيد ، فقيل (ألاَ إِنَّهُمْ هُمُ المُفْسِدُونَ ولكنْ لا يَشْعرون) » .

وجملة القول أنك متى رأيت شيئا هو من المعلوم الذى لا يشك فيه قد جاءك بالنفى فذلك لتقدير معنى صار به فى حكم المشكوك فيه ، فمن ذلك :

قوله تعالى : « (وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِى القُبُور ، إِنْ أَنْتَ إِلاَّ نَذِير)[٦٩] إِنَّمَا جَاءَ – والله أعلم – بالنفى والإثبات ، لأنه لَمَّا قال

---

(٦٨) الدلائل ، ص ٢٣١ هـ .
(٦٩) فاطر ، الآية ٢٢ ، ٢٣

تعالى : « وما أنت بمسمع من فى القبــور » وكان المعنى فى ذلك : أن يقال للنبى ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ انك لا تستطيع أن تحول قلوبهم عما هى عليه من الاباء ، ولا تملك أن ترفع الايمان فى نفوســهم مع اصرارهم على كفرهم ، واستمرارهم فى جهلهم ، وصــدهم بأسماعهم عما تقوله لهم ، وتتلوه عليهم ـــ كان اللائق بهذا أن يجعل حال النبى ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ حال من قد ظن أنه يملك ذلك ، ومن يعلم يقينا أنه ليس فى وسعه شىء أكثر من أن ينذر، ويحذر ، فأخرج اللفظ مخرجه ، اذا كان الخطاب مع من يشك ، فقيل : (ان أنت الا نذير) .

(حـ)

ثم يشير عبد القاهر الى فرق ثالث بين (انما ، والنفى والاستثناء)، فيقول(٧٠):

« واعلم أنها (أى انما تفيد فى الكلام بعدها ايجاب الفعل لشىء ونفيه عن غيره ، فاذا قلت : انما جاءنى زيد ـــ عقل منه أنك أردت أن تنفى أن يكون الجائى غيره ، فمعنى الكلام معها ايجاب الفعــل لشىء ونفيه عن غيره دفعة واحدة ، وليس كذلك الأمر فى (جاءنى زيد لا عمرو، فانك تعقلها فى حالين) .

ويشير عبد القاهر فى خلال ذلك الى معنى القصر بـ (لا) العاطفة ، ليوازن بين القصر بها والقصر بـ (انما) ، فيقول :

« ثم اعلم أن قولنا فى (لا) العاطفة أنها تنفى عن الثانى ما وجب للأول ، ليس المراد به أنها تنفى عن الثانى أن يكون قد شاركه فى الفعل، بل تنفى أن يكون الفعل الذى قلت أنه كان من الأول قد كان من الثانى دون الأول .

(٧٠) دلائل الاعجاز ، ص ٢١٩ وما بعدها .

ألا ترى أن ليس المعنى فى قولك : جاءنى زيد لا عمرو ، أنه لم يكن من عمرو مجيء اليك مثل ما كان من زيد ، فهو كلام تقوله مع من يغلط فى الفعل قد كان من هذا ، فيتوهم أنه كان من ذلك •

والنكتة : أنه لا شبهة فى أن ليس هناك جائيان ، وأنه ليس الا جاء واحد ، وانما الشبهة فى أن ذلك الجائى زيد أم عمرو ، فأنت تحقق على المخاطب بقولك : جاءنى زيد لا عمرو ـ أنه زيد وليس بعمرو •

ونكتة أخرى : وهى أنك لا تقول : جاءنى زيد لا عمرو ـ حتى يكون قد بلغ المخاطب أنه كان مجيء اليك من جاء ، الا أنه ظن أنه كان من عمرو ، فأعلمته أنه لم يكن من عمرو ، ولكن من زيد •

وعبد القاهر فى تحليله هذا لمعنى القصر بـ (لا) العاطفة يريد أن يؤكد أن هذا النوع من القصر لا يكون الا فى (قصر القلب) ـ دون (قصر الافراد والتعيين) ، وهذا يخالف ما عليه الجمهور فقد أجازوا استعمال القصر بـ (لا) فى الثلاثة حسب اعتقاد المخاطب من شركة ، أو عكس حكمك ، أو التردد فى اثبات الحكم لواحد بعينه •

ويجرى عبد القاهر معنى القصر فى (انما) مجرى معنى القصر فى (لا) العاطفة فيقول :

« واذ قد عرفت هذه المعانى فى الكلام بـ (لا) العاطفة ، فاعلم أنها بجملتها قائمة فى الكلام بـ (انما) ـ فاذا قلت : انما جاءنى زيد ـ لم يكن غرضك أن تنفى أن يكون قد جاءك مع زيد غيره ، ولكن أن تنفى أن يكون المجيء الذى قلت ، انه كان من عمرو •

وكذلك تكون الشبهة مرتفعة فى أن ليس ههنا جائيان وأن ليس الا جاء واحد ـ وانما تكون الشبهة فى أن ذلك الجائى زيد أم عمرو ، فاذا قلت : انما جاءنى زيد ـ حققت الأمر فى أنه زيد •

وكذلك لا تقول : انما جاءنى زيد ــ حتى يكون قد بلغ المخاطب أن قد جاءك جاء ولكنه ظن أنه عمرو « مثلا » فأعلمته أنه زيد » •

(د)

وتتيجة لما مضى من شرح وبيان ، أخذ يفرق بين القصر بـ (انما) و (النفى والاستثناء) من جهة المعنى ، فقال : « اعلم أنك اذا قلت : ما جاءنى الا زيد احتمل أمرين :

أحدهما : أن تريد اختصاص زيد بالمجىء ، وأن تنفيه عمن عداه ، وأن يكون كلاما تقوله ، لا • لأن بالمخاطب حاجة الى أن يعلم أن زيدا قد جاءك ، ولكن لأن به حاجة الى أن يعلم أنه لم يجىء اليك غيره •

والثانى : أنَّ الَّذى ذَكَرْنَاهُ فى (إنَّمَا) ويكون كلاماً تقولُهُ ليُعلم أنَّ الجائى زيدٌ لا غيره ، فمن ذلك قولك للرجل يَدَّعى أنك قلتَ قولا ثم قُلْتَ خلافَه : ما قُلتُ اليوم إلاَّ ما قُلْتُه أمس بعينه ، ويقول : لَمْ تَرَ زيداً ، وإنَّمَا رأيتَ فلاناً ، فتقول : بل لَمْ أرَ إلاَّ زيداً .

وعلى ذلك قولُهُ تعالى : « مَا قُلْتُ لَهُمْ إلاَّ مَا أَمَرْتَنِى بِهِ إنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّى وَرَبكم »[٧١] ، لأنه ليس المعنى أنِّى لَمْ أزد على مَا أمرتنى به شيئاً ــ ولكنَّ المعنى : أنِّى لَمْ أَدَعْ مَا أَمَرْتَنِى به أَنْ أقولَه لهم وقلتُ خِلاَفَه ، ومثال ما جاء فى الشعر من ذلك قوله :

قد علمتْ سلمى وجاراتُها　　　ما قَطَّرَ الفارسُ إلا أنا

المعنى : أنا الذى قطر الفارس ، وليس المعنى : على أنه يريد أن يزعم أنه انفرد بأنه قطره ، وأنه لم يشركه فى غيره » •

---

(٧١) المائدة ، الآية ١١٧

وبعد هـذا التوضيح والبيـان الذى يدل على التأمل الواعى ، والنضج فى الفهم من عبد القاهر ، نرى أن معنى القصر بـ (انما) لايكون الا فيما سمى فيما بعد بـ (قصر القلب) ، بينما معنى القصر بـ (ما والا) يجوز أن يكون من قبيل (قصر القلب) أو نفى الشركة ــ وهى ما سمى (قصر الافراد) ــ على حسب المعنى والمقام .

ولم يشر الى ما سـماه البلاغيون بعده باسم (قصر التعيين) ، وكأن عبد القاهر يدمج هذه الصورة فى صورة (قصر الافراد) .

(هـ)

ثم يشير عبد القاهر الى موضع أخير من الفرق بين معنى القصر بـ (انما) ومعنى القصر بـ (ما والا) ، وهو أنها تأتى للتعريض ، وهو أحسن مواضع (انما) ، فيقول[٧٢]:

ثم اعلم أنك اذا استقريت وجدتها أقوى ما تكون ، وأعلق ماترى بالقلب ، اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه ، نحو أنا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى : «انما يتذكر أولو الألباب»[٧٣] أن يعلم السـامعون ظاهر معناه ، ولكن أن يذم الكفار ، وأن يقال أنهم من فرط العناد ، ومن غلبة الهوى عليهم فى حـكم من ليس بذى عقـل ، وأنكم ان طمعتـم منهم فى أن ينظروا ويتذكروا ، كنتم كمن طمع فى ذلك من غير ذى الألباب .

وكذلك قولُه : « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاها[٧٤] » ، وقولُهُ عز اسمه : « إِنَّمَا تُنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ[٧٥] » ــ المعنى : عـ

(٧٢) الدلائل ، ص ٢٣٠
(٧٣) الزمر ، الآية ٩
(٧٤) النازعات ، الآية ٤٥
(٧٥) فاطر ، الآية ١٨

أَنَّ مَنْ لم تكنْ له هذه الْخَشْيَة ، فهو كأنه ليس له أُذن تَسمع وَقَلْبٌ يَعقل ، فالإنذارُ معه كَلاَ إنذار .

ومثال ذلك من الشعر(٧٦) :

أنـا لم أُرزق محبتهـا إنمـا للعبـد ما رُزِقَـا

الغرض أن يفهمك من طريق التعريض أنه قد صار ينصح نفسه ، ويعلم أنه ينبغى له أن يقطع الطمع من وصلها ، وييأس من أن يكون منها اسعاف .

ومن ذلك قوله(٧٧) : وَإِنَّمَا يَعْذِرُ الْعُشَّاقَ مَنْ عَشِقَا .

يقول : انه ليس للعاشق أن يلوم من يلومه فى عشقه ، وأنه ينبغى أن لاينكر ذلك منه ، فانه لايعلم كنه البلوى فى العشق ، ولو كان ابتلى به لعرف ماهو فيه فعذره .

وقوله(٧٨) :

ما أنت بالسبب الضعيف وإنما نُجْح الأُمـور بقوة الأَسباب
فاليوم حاجتنا إليك وإنمـا يُدْعى الطبيب لساعة الأَوصاب

يقول فى البيت الأول أنه ينبغى أن أنجح فى أمرى حين جعلتك السبب اليه ، ويقول فى الثانى : انا قد وضعنا الشىء فى موضعه ، وطلبنا الأمر من جهته حين استعنا بك فيما عرض من الحـاجة ، وعولنا على

---

(٧٦) هو العباس بن الأحنف فى محبوبته فوز .
(٧٧) هو للعباس أيضا وصدر البيت : « يلوم فى الحب من لم يدر طعم الهوى » .
(٧٨) قيل هما للزبير بن بكار كان قاضيا بمكة (ت ٢٥٦ هـ) بمدح بهما الفضل بن خاقان وزير المتوكل .

فضلك ، كما أن من عول على الطبيب فيما يعرض له من السقم كان قد أصاب بالتعويل موضعه ، وطلب الشيء من معدنه .

ثم أن العجيب أن هذا التعريض الذى ذكرت لك لايحصل من دون (انما)، فلو قلت : (يتذكر أولو الألباب) لم يدل على مايدل عليه من الآية ، وان كان الكلام لم يتغير فى نفسه ، وليس الا أنه ليس فيه (انما) .

والسبب فى ذلك أن هــذا التعريض انما وقع بأن كان من شأن (انما) أن تضمن الكلام معنى النفى من بعد الاثبات ، والتصريح بامتناع التذكر ممن لايعقل ــ واذا أسقطت من الكلام فقيل : يتذكر أولو الألباب ــ كان مجرد وصف لأولى الألباب بأنهم يتذكرون ، ولم يكن فيه معنى نفى للتذكر عمن ليس منهم ، ومحال أن يقع تعريض لشيء ليس له فى الكلام ذكر ولا فيه دليل عليه ..

وهذا موقع فيه دقة وغموض ، وهو مما لايكاد يقع فى نفس أحد أنه ينبغى أن يتعرف سببه ، ويبحث عن حقيقة الأمر فيه » .

***

فعبد القــاهر اسـتطاع بجدارة أن يفسر التراكيب النحوية ، والأساليب اللغوية ، والنظم فى الكلام ، والتأليف فيه تفسيرا رده فيه الى المعانى الاضافية والتابعة للمعانى الأول ، والتى تتلمس من الكلام حسب مضامينه والدلالات الكمينة والدفينة فيه .

ويعرض لبعض الآيات القرآنية ، والأبيات الشعرية ، مبينا فيهــا دقة التعبير ، وجمال المعانى ، وروعة الدلالات .

ففى مقام القصر بـ (انما) بين أن هناك فروقا فى المعنى بينها وبين

(النفى والاستثناء) وأن بين الأسلوبين فروقا من المعـانى الاضافية . والدلالات الخفية تفهم من التراكيب النحوية ، وقد وضحها بما لامزيد عليه ، وأحسبه أنه فى هذا فريد .

وقد بين خطأ النحاة فيما ذهبوا اليه من أن الأسـلوبين فى القصر سواء فى المعنى ، متفقان فى المضمون ، وأتى بالشـواهد العربية تمكينا لقوله ، وهو فى هذا كان رائدا للفكرة ، وتبعه فى هـذا كل النحويين والبلاغيين .

(٣) فروق فى الحال

جملة الحال بالواو أو بدونها :

كتب عبد القاهر فصلا بعنوان : « فروق فى الحال لها فضل تعلق بالبلاغة » وهذا الفصل يكاد يعادل ماكتبه فى « الفصل والوصل » ، ولعل فى هذا مايشير الى أهميته فى النظم والتراكيب الكلاميـة ، وما يستتبعها من معان ودلالات .

فيتحدث عن الحال[٧٩] ، ويبين أنها تجىء مفردة ، وجملة ، والجملة تأتى مرة بالواو ، وأخرى بغيرها .

فمثال مجيئها مع الواو : « أتانى وعليه ثوب ديباج ، ورأيته وعلى كتفه سيف ، ولقيت الأمير والجند حواليه .

ومثال مجيئها بغير الواو : « جاءنى زيد يسعى غلامه بين يديه ، وأتانى عمر يقود فرسه ، وفى تمييز ما يقتضى الواو مما لايقتضيـه صعوبة .

---

(٧٩) الدلائل ، ص ١٣٣

والقول فى ذلك أن الجملة اذا كانت من مبتدأ وخبر ، فالغالب عليها أن تجىء مع الواو ، كقولك : جاءنى زيد وعمرو أمامه ، وأتانى وسيفه على كتفه ، فان كان المبتدأ من الجملة ضمير ذى الحال ، لم يصلح بغير الواو ألبتة ، وذلك كقولك : جاءنى زيد وهو راكب ، ورأيت زيدا وهو جالس ، ودخلت عليه وهو يملى الحديث ، وانتهيت الى الأمير وهو يعبىء الجيش ، فلو تركت الواو فى شىء من ذلك لم يصلح ، فلو قلت : جاءنى زيد هو راكب ، ودخلت عليه هو يملى الحديث ، لم يكن كلاما .

فان كان الخبر فى الجملة من المبتدأ أو الخبر ظرفا ثم كان قد قدم على المبتدأ كقولنا : عليه سيف ، وفى يده سوط ، كثر أن تجىء بغير واو ، فما جاء منه قول الشاعر :

إذا أنكرتنى بلدة أو نَكِرْتُها خرجتُ مع البازى علىّ سوادُ

ويطيل عبد القاهر فى مواضع التزام واو الحال أو عدم التزامها ، كما يزيد فى الاستشهاد بالشعر ، ثم ينتهى الى أن يقول[٨٠] :

« واذ قد رأيت الجمل الواقعة حالا ، قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر ، فلابد من أن يكون ذلك انما كان من أجل علل وأسباب تقتضيه ، فمحال أن يكون ههنا جملة لاتصلح الا مع الواو ، وأخرى لاتصلح فيها الواو ، وثالثة تصلح أن تجىء فيها الواو وأن تدعها فلا تجىء بها ، ثم لايكون لذلك سبب وعلة ، وفى الوقوف على العلة فى ذلك اشكال وغموض ، وذلك لأن الطريق اليه غير مسلوك ، والجهة التى منها تعرف غير معروفة .

---

(٨٠) الدلائل ، ص ١٤٠

ثم يحاول عبد القاهر التماس العلة لذلك ، فيقول[٨١] :

« فاعلم أن كل جملة وقعت حالا ، ثم امتنعت عن الواو ، فذاك لأجل أنك عمدت الى الفعل الواقع فى صدرها فضممته الى الفعل الأول فى اثبات واحد ، وكل جملة جاءت حالا ثم اقتضت الواو فذاك ، لأنك مستأنف بها خبرا وغير قاصد الى أن تضمها الى الفعل الأول فى الاثبات .

تفسير هذا أنك اذا قلت : جاءنى زيد يسرع ، كان بمنزلة قولك : جاءنى زيد مسرعا فى أنك تثبت مجيئا فيه اسراع ، وتصل أحد المعنيين بالآخر ، وتجعل الكلام خبرا واحدا ، وتريد أن تقول : جاءنى كذلك ، وجاءنى بهذه الهيئة .

واذا قلت : جاءنى وغلامه يسعى بين يديه ، ورأيت زيدا وسيفه على كتفه ، كان المعنى على أنك بدأت فأثبت المجيء والرؤية ، ثم استأنفت خبرا ، وابتدأت اثباتا ثانيا لسعى الغلام بين يديه ولكون السيف على كتفه .

ولما كان المعنى على استئناف الاثبات احتيج الى مايربط الجملة الثانية بالأولى ، فجيء بالواو ، كما جيء بها فى قولك : زيد منطلق وعمر ذاهب ، والعلم حسن والجهل قبيح .

وتسميتنا لها (واو الحال) لايخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة الى جملة ، ونظيرها فى هذا الفاء فى جواب الشرط نحو : ان تأتنى فأنت مكرم ــ فانها وان لم تكن عاطفة ، فان ذلك لايخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة فى أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن تربط بنفسها » .

***

---

(٨١) الدلائل ، ص ١٣١

فالتركيب النحوى الحالى ، ونظم الجملة به ، يشع من خلاله ايحاءات ودلالات ، وكلها تدور حول الواو وجودا وعدما ، فوجود الواو فى جملة الحال يثير الى أن جملة الحال جملة مستأنفة ومبتدأ بها ، وتفيد معنى جديدا ، فلهذا لزم الربط بينهما فكانت الواو .

وامتناع الواو فى جملة الحال يدل على أن جملة الحال جملة مضمومة فى المعنى الى صدر الجملة الأولى وكأنهما اثبات واحد ، فالكلام موصول أوله بآخره ، وكأن فى هذا فصل لجملة الحال عن صاحب الحال ، وفى ذلك اختلال فى تركيب الجملة .

(٤) الفصل والوصل

دقته وغموضه :

نحس دائما أن عبد القاهر فى تفكيره يتناول الكلمة أو الجملة ، ونجدها عند النظرة الأولى أنها تكاد تكون ميتة الدلالة ، سقيمة المعنى ، لكن ما ان يعمل فيها عقله ، وتتلقفها يده الصناع ، وذهنه الصافى ، حتى يعيد لها الحياة وتصبح بالمدلول ، ولا يتركها الا وكأنها خلقت خلقا جديدا .

وقد لمسنا منه ذلك فى فنون من القول ـ فى فروق الخبر ، وفى طرق القصر ، وفى فروق الحال ـ ونحسه الآن فى (الفصل والوصل) . « فقد قنع الناس فيه بأن يقولوا اذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف : ان هذا الكلام قد استؤنف ، وقطع عما قبله ، لاتطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك ، ولقد غفلوا غفلة شديدة »(٨٢) .

---

(٨٢) دلائل الاعجاز ، ص ١٥١

ولا ندرى ماقصد عبد القاهر بهؤلاء (الناس) ، ومن يعنيهم بهذا التقصير فى البحث والحق أن بعض بحوث (الفصل والوصل) وجدت عن سيبويه والفراء[٨٣] — بعيدا عن تلك المصطلحات المتاخرة — فلعله يقصد غيرهم .

ثم ان عبد القاهر يعلن بعد الدراسةوالبحث « أنه مامن علم من علوم البلاغة أنت تقول فيه : انه خفى غامض ، ودقيق صعب ، الا وعلم هذا الباب أغمض ، وأخفى ، وأدق وأصعب[٨٤] » .

كما أنه يذهب الى « أنه من أسرار البلاغة ، وبما لا يتأتى لتمام الصواب فيه الا الأعراب الخلص ، والأقوام طبعوا على البلاغة ، وأوتوا فنا من المعرفة فى ذوق الكلام ، وقد بلغ من قوة الأمر فى ذلك أنهم جعلوه حد البلاغة ، فقد جاء عن بعضهم[٨٥] أنه سئل عنها ، فقال : معرفة الفصل من الوصل ، ذاك لغموضه ، ودقة مسلكه . وأنه لايكمل لاحراز الفضيلة فيه أحد الا كمل لسائر معانى البلاغة[٨٦] » .

بحث عبد القاهر (الفصل والوصل) بحثا منظما يقوم على التقسيم

---

(٨٣) انظر الكتاب ، جـ ٢٢٥/١ ، معانى القرآن ، جـ ٦٨/٢ ، وانظر هـذا البحث مفصـلا فى « المعانى فى ضوء أساليب القرآن » للمؤلف ، ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ط ثالثة دار المعارف .

(٨٤) الدلائل ، ص ١٥١ .

(٨٥) البيـان والتبيين ، جـ ٨١/١ ، وقد فسر الشيخ المراغى — محقق دلائل الاعجـاز ، ص ١٤٥ ، ان الذى سئل عن البلاغة هو أبو على الفارسى — والتاريخ لا يؤيد هذا ، لأن أبا على الفارسى (ت ٣٧٧ هـ) أى بعد الجاحظ بمائة وعشرين عاما ، وهذا القول مروى عن الجاحظ فى (البيان والتبيين) فكيف يروى الجاحظ عنه هذا القول ؟ ، كما أن الجاحظ روى هذا الموضـوع عن عدد آخر من الجنسـيات كالهندى واليونانى مما يدل على أنه لا يريد شخصا بعينه وانما يريد الجنس .

(٨٦) الدلائل ، ص ١٤٥ .

والتحديد والتعليل ، وربطه بباب العطف بعد أن ربط البلاغة بمعاني النحو ، وأجمل مواضع (الفصل والوصل) بقوله[٨٧] :

ان الجمل على ثلاثة أضرب :

١ ــ جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد ، فلا يكون فيها العطف ألبتة ، لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه .

٢ ــ وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله الا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى ، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا ، أو مفعولا ، أو مضافا اليه ، فيكون حقها العطف .

٣ ــ وجملة ليست في شيء من الحالين ، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل شيء ان ذكر لم يذكر الا بأمر ينفرد به ، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله ، لعدم التعلق بينه وبينه رأسا ، وحق هذا ترك العطف ألبتة .

فترك العطف يكون اما للاتصال للغاية ، أو الانفصال الى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين » .

مواضع الفصل :

ويمثل عبد القاهر[٨٨] لمواضع الفصل بقوله تعالى : « أَلم ، ذَٰلِكَ الْكِتَابُ ، لاَ رَيْبَ فِيهِ[٨٩] » ، وَيَقُولُ : « قولُهُ : (لاَ رَيْبَ فِيهِ) بيانٌ وَتَوْكِيدٌ وَتَحْقِيقٌ لِقوله : (ذَٰلِكَ الْكِتَابُ) وزيادةُ تثبيتٍ له ، وبمنزلة

---

(٨٧) دلائل الاعجاز ، ص ١٥٨
(٨٨) دلائل الاعجاز ، ص ١٤٩
(٨٩) البقرة ، الآية ١ ، ٢

أَنْ تَقول : هُوَ ذَلِكَ الكتاب ، فتعيدُه مرةً ثانيةً لِتَثْبيته ، وليس شىء يُثَبِّتُ الخَبَرَ غيرَ الخَبَرَ ، ولاَ شَىء يتميزُ به عَنه فيحتاج إلى ضَامٍّ يَضُمهُ إليه ، وَعَاطِف يَعْطِفُه عَلَيْهِ .

وَمَثَلُ ذلك قوله تعالى : « إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عليهم أأَنْذَرْتَهم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم لاَ يُؤْمِنُونَ ، خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلى سَمْعِهِم وَعَلى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ولهم عَذَابٌ عَظِيم (٩٠) » .

قوله تعالى : (لايؤمنون) تأكيد لقوله : « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم » وقوله : « ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم » تأكيد ثان أبلغ من الأول ، لأن من كان حاله اذا أنذر مثل حاله اذا لم ينذر كان فى غاية الجهل ، وكان مطبوعا على قلبه لا محالة .

وكذلك قولُه عَزَّ وَجَلَّ : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا باللهِ وباليَوْم الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمنين ، يُخَادِعُونَ اللهَ (٩١) » إنَّمَا قال : (يُخَادِعُون) ولم يقل : (وَيُخَادِعُونَ) ، لأَنَّ هذه المخادعةَ ليستْ شيئاً غير قولهم : (آمنَّا) من غير أَنْ يكونوا مُؤْمنين ، فَهوَ إِذَنْ كلامٌ أُكِّدَ به كلامٌ آخر هو فى معناه .

وهكذا قولهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا : آمَنَّا ، وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينهم قَالُوا : إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهزِئُون ، اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فى طُغْيَانِهِم يَعْمَهُون (٩٢) » .

وذلك لأن معنى قولهم : (انا معكم) أنا لم نؤمن بالنبى — صلى الله عليه وسلم — ولم نترك اليهودية ، وقولهم : «انما نحن مستهزئون»

(٩٠) البقرة ، الآية ٦ ، ٧
(٩١) البقرة ، الآية ٨ ، ٩
(٩٢) البقرة ، الآية ١٤ ، ١٥

خبر بهذا المعنى بعينه ، لأنه لافرق بين أن يقولوا : انا لم نقل ماقلناه من أنا (آمنا) الا استهزاء ، وبين أن يقولوا : انا لم نخرج من دينكم وانا معكم ، بل هما فى حكم الشىء الواحد •

وقولُه تعالى : اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهم ، وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ » .

الظاهر – كما لا يخفى – يقتضى أنْ يُعطفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ قوله : « إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئون » ، وذلك أنَّه ليس بأجنبيٍّ عنه ، بلْ نَظِيرُ ما جاء معطوفاً من قوله : « يُخَادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خَادِعُهم[٩٣] » وقولُه : « وَمَكَرُوا وَمَكَرَ الله[٩٤] » ، وما أشبه ذلك مِمَّا يُرَدُّ فيه الْعَجْزُ على الصَّدْر[٩٥] .

ولكنه جاء غير معطوف لأمر أوجب ذلك ، وهو أن قوله : « انما نحن مستهزئون » حكاية عنهم أنهم قالوا ، وليس بخبر من الله تعالى ، وقوله : « الله يستهزىء بهم » خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم •

واذا كان كذلك كان العطف ممتنعا لاستحالة أن يكون الذى هو خبر من الله تعالى معطوفا على ماهو حكاية عنهم •

وليس كذلك الحال فى قوله تعالى : « يخادعون الله وهو خادعهم » ، « ومكروا ومكر الله » لأن الأول من الكلامين فيهما كالثانى فى أنه خبر من الله تعالى وليس بحكاية •

وهذا هو العلة فى قوله تعالى : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدوا فِى الْأَرْض قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ، أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ولكنْ لا يَشْعُرُون[٩٦] »

(٩٣) النساء ، الآية ١٤٢
(٩٤) آل عمران ، الآية ٥٤
(٩٥) هو تكرير كلمة من شطرى بيت من الشعر أو فقرتين من السجع .
(٩٦) البقرة ، الآية ١١ ، ١٢

انما جاء « انهم هم المفسدون » مستأنفا مفتتحا بـ (ألا) ، لأنه خبر من الله تعالى بأنهم كذلك ، والذى قبله من قوله : « انما نحن مصلحون » حكاية عنهم ، فلو عطف للزم عليه مثل الذى قدمت ذكره من الدخول فى الحكاية ، ولصار خبرا من اليهود ، ووصفا منهم لأنفسهم بأنهم مفسدون ، ولصار كأنه قيل : قالوا : انما نحن مصلحون ، وقالوا : انهم هم المفسدون ؛ وذلك مايشك فى فساده .

وكذلك قولُهُ تعالى : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ، قَالُوا : أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ، أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ولكنْ لاَ يَعْلَمُون(٩٧) » .

ولو عطف (انهم هم السفهاء) على ماقبله لكان يكون قد أدخل فى الحكاية ، ولصار حديثا منهم عن أنفسهم بأنهم هم السفهاء من بعد أن زعموا أنهم انما تركوا أن يؤمنوا لئلا يكونوا من السفهاء ــ على أن فى هذا أمرا آخر ، وهو أن قوله (أنؤمن) استفهام ، ولا يعطف الخبر على الاستفهام .

وهل يجوزُ أنْ يُعطف قوله تعالى : « اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهم » على « قَالُوا » مِنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : « قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ » ، لاَ على ما بعده ؟ .

ويجيب عبد القاهر : بأن (قالوا) هنا جواب شرط ، فلو عطف قوله : « الله يستهزىء بهم » عليه للزم ادخاله فى حكمه من كونه جوابا ، وذلك لايصح ، لأن المعنى حينئذ يكون : واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ، فاذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم ومدهم فى طغيانهم يعمهون » .

وهذا لايستقيم(٩٨) لأن الجزاء انما هو على نفس الاستهزاء وفعلهم

---

(٩٧) البقرة ، الآية ١٣

(٩٨) يرى البهاء السبكى ان العطف يجوز ، وخالف بذلك القواعد المعمول بها فى النحو والبلاغة ــ انظر فى ذلك للمؤلف (البهاء السبكى وآراؤه البلاغية والنقدية ، ص ٢٠٥) شروح التلخيص ، جـ ٢٤/٣ .

له ، وارادتهم اياه فى قولهم : (آمنا) ، لا على أنهم حدثوا عن أنفسهم بأنهم مستهزئون ، والعطف على (قالوا) يقتضى أن يكون الجزاء على حديثهم عن أنفسهم بالاستهزاء ، لا عليه نفسه .

ويبين ماذكرناه من أن الجزاء ينبغى أن يكون على قصدهم الاستهزاء ، وفعلهم له ، لا على حديثهم عن أنفسهم بأنا مستهزئون ، أنهم لو قالوا لكبرائهم : (انما نحن مستهزئون) ، وهم يريدون بذلك دفعهم عن أنفسهم بهذا الكلام ، وأن يسلموا من شرهم ، وأن يوهموهم أنهم منهم وان لم يكونوا كذلك ، لكان لايكون عليهم مؤاخذة فيما قالوا ، من حيث كانت المؤاخذة تكون على اعتقاد الاستهزاء والخديعة فى اظهار الايمان ، لا فى قول : (انا استهزأنا) من غير أن يقترن بذلك القول اعتقاد ونية .

ويجوز أن يكون قوله عز وجل : « الله يستهزىء بهم » جوابا لسؤال مقدر نشأ عن الآية كلها ، لأن الحكاية عنهم بأنهم قالوا : كيت وكيت ، تحرك السامعين لأن يعلموا مصير أمرهم وما يصنع بهم ، ومن هنا وجب الفصل ، لأنه جواب عن هذا المقدر وقوعه فى أنفس السامعين .

ثم يقولُ : « واعْلَمْ أنَّ الذى تَرَاهُ ، فى التَّنْزِيل من لَفْظ (قَالَ) مفصولاً غيرَ معطوف هَذَا هُوَ التَّقْدير فيه – والله أعلم – أعْنِى مثلَ قوله تعالى : « هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ، إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا : سَلَامًا ، قَالَ : سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ، فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ، فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ ، قَالَ : أَلَا تَأْكُلُون ، فَأَوْجَسَ مِنْهُم خِيفَةً ، قَالُوا : لَا تَخَفْ[99] » ، جاءَ عَلَى مَا يَقَعُ فى أَنْفُسِ المخلوقين مِنَ السُّؤال .

---

(٩٩) الذاريات ، الآية ٢٤–٢٨ .

فلما كان فى العرف والعادة فيما بين المخلوقين اذا قيل لهم : دخل قوم على فلان ، فقالوا : كذا ، أن يقولوا : فما قال هو ؟ ويقول المجيب : قال كذا ــ أخرج الكلام ذلك المخرج ، لأن الناس خوطبوا بما يتعارفونه، وسلك باللفظ معهم المسلك الذى يسلكونه .

مواضع الوصل :

ويتحدث عبد القاهر عن مواضع الوصل ، نيرى[١٠٠] أن العطف اما مفرد على مفرد ، أو جملة على جملة ، وفائدة العطف فى المفــرد أن يشرك الثانى فى اعراب الأول وحكمه .

والجملة المعطوفة بعضها على بعض ضربان :

١ ــ أن يكون للمعطوف عليها موضع من الاعراب ، وحينئذ يكون حكمها حكم المفرد ، كقولك : مررت برجل خلقه حسن ، وخلقه قبيح ، فقد أشركت الثانية فى حكم الأولى ، حيث كانت صفة للنكرة فى محل جر .

ومثله : وهو يقول ويفعل ، ويضر وينفع ، ويسيء ويحسن ، فمعنى الجمع فى الواو يزداد قوة وظهورا ، وذلك أنك اذا قلت : هو يضر وينفع ، كنت أفدت بالواو أنك أوجبت له الفعلين جميعا ، وجعلته يفعلهما معا ، ولو قلت : يضر ينفع ، من غير واو ــ لم يجب ذلك ، بل قد يجوز أن يكون قولك : (ينفع) رجوعا عن قولك (يضر) وابطالا له .

٢ ــ الضرب الثانى وهو الذى يشكل أمره ــ وذلك أن نعطف على الجملة العارية الموضع من الاعراب جملة أخرى ، كقولك : زيد قائم، وعمرو قاعد ، والعلم حسن والجهل قبيح ، لاسبيل الى أن تدعى أن الواو أشركت الثانية فى اعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه ، واذا كان ذلك كذلك ، ولم يكن معنا فى قولنا : (زيد قائم ، وعمرو قاعد) معنى

---

(١٠٠) الدلائل ، ص ١٤٦–١٤٨.

تزعم أن الواو أشركت بين هاتين الجملتين فيه ، ثبت اشكال المسألة .

ولكننا نرى أن أمرا آخر يفيد معه معنى الجمع ، وذلك أننا لانقول: زيد قائم وعمرو قاعد ، حتى يكون عمرو بسبب من زيد ، وحتى يكونا كالنظيرين أو الشريكين ، وبحيث اذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثانى .

يدل على ذلك أنك ان جئت فعطفت على الأول شيئا ليس منه بسبب ، ولا هو مما يذكر بذكره ، ويتصل بحديثه لم يستقم ، فلو قلت : خرجت اليوم من دارى ، ثم قلت : وأحسن الذى يقول بيت كذا ، قلت مايضحك منه ، ومن هنا عابوا أبا تمام فى قوله(١٠١) :

لا ، والذى هو عالم أنَّ النَّوى صَبِرٌ ، وأنَّ أبا الحسين كريم

ذلك لأنه لا مناسبة بين كرم أبى الحسين ومرارة النوى ، ولا تعلق لأحدهما بالآخر ، وليس يقتضى الحديث بهذا الحديث بذاك .

وكما يجب أن يكون المحدث عنه فى احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه فى الأخرى ، كذلك ينبغى أن يكون الخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه والنظير ، أو النقيض للخبر عن الأول ، فلو قلت : زيد طويل القامة وعمرو شاعر ــ كان خلفا ، لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر ، وانما الواجب أن يقال : زيد كاتب وعمرو شاعر ــ وزيد طويل القامة وعمرو قصير ــ وكذا السبيل أبدا .

والمعانى فى ذلك كالأشخاص ، فانما قلت مثلا : العلم حسن والجهل قبيح ، لأن كون العلم حسنا مضموما فى العقول الى كون الجهل قبيحا .

---

(١٠١) وقبل البيت :

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال اللوى ورسوم

صبر : ككتف ، عصارة شجر مر .

الجملة قد لا تعطف على ما يليها مباشرة :

ثم يعقد فصلا يصفه بأنه فى القول خاص ودقيق ، يعيب فيه على بعض العلماء غير المتصفين بدقة النظر ، وحسن التدبر فى العطف يقول[١٠٢] :

« اعلم أن مما يقل نظر الناس فيه من أمر العطف ، أنه قد يؤتى بالجملة ، فلا يعطف على ما يليها ، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التى تعطف جملة أو جملتان ....

وينبغى أن يجعل ما يصنع فى الشرط والجزاء من هذا المعنى أصلا يعتبر به ، وذلك أنك ترى متى شئت جملتين قد عطفت احداهما على الأخرى ، ثم جعلنا مجموعهما شرطا .

ومثالُ ذَلك قولُهُ تَعالى : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً[١٠٣] » ، الشرطُ ـ كما لاَ يَخْفى ـ فى مَجْمُوعِ الجملتين ، لا فى كلٍّ واحدة منهما عَلَى الإنْفِرَادِ ، ولا فى وَاحِدَةٍ دون الأُخرى ، لأنَّا إن قُلْنَا : إنَّه فى كلٍّ واحدةٍ منهما على الانْفِرَادِ جعلناهما شَرْطَيْن ،وإذا جعلناهما شَرْطَيْنِ اقْتَضَتَا جزاءين ، وليس معنا إلا جزاءٌ واحد ـ وإن قلنا :إنه فى واحدة منهما دون الأُخرى ، لَزِمَ منه إشْراكُ ما ليس بِشَرْطٍ فىالجَزْم بالشرط ،وذلك مَا لاَ يَخْفَىفساده .

ثم انا نعلم من طريق المعنى أن الجزاء الذى هو ـ احتمال البهتان والاثم ـ المبين أمره ، يتعلق ايجابه بمجموع ما حصل من الجملتين ، فليس هو لاكتساب الخطيئة على الانفراد ، ولا لرمى البرىء بالخطيئة أو الاثم على الاطلاق ـ بل لرمى الانسان البرىء بخطيئة أو اثم كان من الرامى ـ وكذلك الحكم أبدا .

---

(١٠٢) الدلائل ، ص ١٥٨ وما بعدها .
(١٠٣) النساء ، الآية ١١٢

فقوله تعالى : « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ، ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فقد وَقَعَ أَجْرُه عَلَى الله (١٠٤) » ، لم يعلق الْحُكْم فيه بالهجرة على الانْفِراد ، بلْ بها مقروناً إليها أنْ يُدْرِكَهُ الموتُ عليها .

واذا علمت ذلك فى الشرط فاحتذه فى العطف ، فانك تجده مثله سواء .

ومما لا يكونُ فيه الْعَطْف لاَ عَلَى هَذَا الْحَدِّ قولُه تعالى : « وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الأَمْر وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِين ، ولكنَّا أَنْشَأْنَا قُرُوناً فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمْ الْعُمُر ، وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فى أَهْلِ مَدْيَن تَتْلُوَ عَليهم آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِين » (١٠٥) .

لو جريت على الظاهر فجعلت كل جملة معطوفة على ما يليها منع منه المعنى ، وذلك أنه يلزم منه أن يكون قوله : (وما كنت ثاويا فى أهل مدين) معطوفا على قوله : (فتطاول عليهم العمر) وذلك يقتضى دخوله فى معنى (لكن) ، ويصير كأنه قيــل : ولكنك ما كنت ثاويا ــ وذلك ما لا يخفى فساده .

واذا كان كذلك بان منه أنه ينبغى أن يكون قــد عطف مجموع (وما كنت ثاويا فى أهل مدين ... الى ــ مرسلين) على مجموع قوله : (وما كنت بجانب الغربى اذ قضينا الى موسى الأمر .. الى ــ العمر) .

***

فها هو عبد القاهر الجرجانى ، يبدع فى الفصــل والوصــل بين الجمل ، ويخرج هذا الباب كاملا ، وفصــلا من فصــول البلاغة غير منقوص ، ولم يدخل العلماء عليه أى تعديل ، بل هو كان الرائد لهم ، والتكأة التى اتخذوها متكأ ومضجعا .

(١٠٤) النساء ، الآية ١٠٠

(١٠٥) القصص ، الآية ٤٤ ، ٤٥

فقد بين من أول الأمر أنه باب دقيق صعب ، وخفى غامض ، لايتأتى لأحد الصواب فيه الا الأعراب الخلص ، والقوم المطبوعين على البلاغة .

وهذه المقدمة توحى بأن الموضوع بالغ الصعوبة ، لذلك فقد شحذ همته ، وبذل جهده ، حتى خرج — على صعوبته — فى صورة مكتملة ، لاتحتاج الى مزيد .

فقد قسمه الى مواضع للفصل ، وأكثر من شواهده قرآنا وشعرا ، وأفاض فى الشرح ، وبالغ فى البيان ، موضحا لماذا كان الفصل ، ولأى سبب حذفت الواو ، حتى جاء التركيب النحوى على أعلى مستوى فى اللغة ، وأرقى أسلوب فى البيان .

ثم بين مواقع الوصل ، واستشهد له بالشواهد البينة ، مبينا فيها أسرار الوصل ، وفائدته فى التركيب ، وما يترتب عليه من معان لطيفة ، ودلالات شريفة .

ثم يعقد فصلا خاصا لبيان أن هناك نوعا من الجمل لاتعطف على مايليها مباشرة ، وانما تعطف على جملة أخرى بينها وبين هذه التى تعطف جملة أو جملتان ، ويقيس الوصل على ماورد من ذلك من جملة الشرط فى القرآن الكريم .

فما أجل علمه ، وأعظم بيانه ! ، فقد وضح الأسرار الكامنة ، والمعانى الخفية ، والدلالات المستقاة من تلك التراكيب النحوية التى تحتوى على الفصل والوصل .

(٥) التقديم والتأخير

التقديم وقيمته البلاغية :

يقول عبد القاهر(١٠٦) : « هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ،

---

(١٠٦) الدلائل ، ص ٧٣

واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لايزال يفتر [١٠٧] لك عن بديعه ، ويفضى بك الى لطيفه ، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ، ولطف عندك ، أن قدم فيه شيء وحول اللفظ من مكانه الى مكان » .

التقديم فى نظر القدماء :

لاحظ عبد القاهر ــ كما سبق فى الفصول السابقة ــ أن النحويين لايتغلغلون الى معرفة دقائق الكلام ، والفروق بين التراكيب ، ووجوه الاختلاف بينها ، سواء فى التقديم والتأخير ، أو فى الحذف والتكرار ، أو فى الاضمار والاظهار ، أو فى الفصل والوصل ، أو غير ذلك من صور التراكيب ، يقول [١٠٨] :

« واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا ــ يجرى مجرى الأصل ــ غيرالعناية والاهتمام ، قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول : وكأنهم يقدمون الذى بيانه أهم ، وهم بشأنه أعنى ، وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم » .

ثم يوجه اليه اللوم لأنه لم يذكر لذلك مثالا ، ولم يوضح ما قاله بالتطبيق والتحليل ، ولكن عبد القاهر زاد بأن أتى بالمثال من كلام النحويين ، فقال :

وقال النحويون : ان معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس فى فعل ما أن يقع بانسان بعينه ، ولا يبالون من أوقعه ، كمثل ما يعلم من حالهم فى حال الخارجى ، يخرج فيعيث ويفسد ، ويكثر منه الأذى ، أنهم يريدون قتله ، ولا يبالون من كان القتل منه ، ولا يعنيهم منه شيء ،

---

(١٠٧) يفتر الانسان : يضحك .
(١٠٨) الدلائل ، ص ٧٤ وما بعدها .

فاذا قتل ، وأراد مريد الاخبار بذلك ، فانه يقدم ذكر الخارجى ، فيقول : قَتَلَ الخَارِجِيَّ زَيْدٌ ــ ولا يقول : قتل زَيْدٌ الْخَارِجِيّ ، لأَنَّهُ يعلم أَنْ لَيْسَ للناس فى أَنْ يعلموا أَنَّ القاتل له (زَيْدٌ) جَدْوَى وفائدة ، فيعنيهم ذكرهُ ، ويهمهم وَيَتَّصل بِمَسَرَّتِهم ، ويعلم مِنْ حالهم أن الذى هُمْ مُتَوَقِّعُون له ، ومتطلعون إليه ، متى يكون وقوع القتل بالخارجىِّ الْمُفْسِدِ ، وأَنَّهُمْ قد كُفُوا شَرَّه ، وَتَخَلَّصوا منه .

ثم قالوا : فان كان رجل ليس له بأس ، وليس يقدر فيه أن يقتل ، فقتل رجلا ، وأراد المخبر أن يخبر بذلك ، فانه يقدم ذكر الفاعل ، فيقول : قتل زيد رجلا ــ ذاك لأن الذى يعنيه ويعنى الناس من شأن هذا القتل طرافته ، وموضع الندرة فيه ، وبعده من الظن .

ومعلوم أنه لم يكن نادرا وبعيدا من حيث كان واقعا بالذى وقع به ، ولكن من حيث كان واقعا من الذى وقع منه » .

ثم يعلق عبد القاهر على هذين المثالين بما يفيد رضاه ، وأنه ينبغى أن يلتمس ذلك فى كل كلام ، وأن يبحث عن المعانى الاضافية للتركيب فى كل قول ، يقول :

« فهذا حد بالغ الا أن الشأن فى أنه ينبغى أن يعرف فى كل شىء قدم فى موضع من الكلام مثل هذا المعنى ، ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير » .

ثم يعود مرة أخرى الى اللوم والعتاب ، فيقول :

« وقد وقع فى ظنون الناس أنه يكفى أن يقال : انه قدم للعناية ، ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر من أين كانت هذه العناية ، ولم كانت أهم ؟ .

ولتخليهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير فى نفوسهم ، وهونو

الخطب فيه ، حتى انك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف ، ولم تر ظنا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه •

وكذلك صنعوا فى سائر الأبواب ، فجعلوا لا ينظرون فى الحذف والتكرار ، والاظهار والاضمار ، والفصل والوصل ، ولا فى نوع من أنواع الفروق والوجوه الا نظرك فيما غيره أهم لك ، بل فيما ان لم تعلمه لم يضرك ، لا جرم أن ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها ، وصد أوجههم عن الجهة التى هى فيها ، والشق الذى يحويها •

تعميم الحكم فى جدوى التقديم :

يرى عبد القاهر أن من الخطأ فى الرأى أن يقسم تقديم الكلام قسمين : فيجعل مرة مفيدا ، وأخرى غير مفيد ، لأن التقديم والتأخير فى الكلام البليغ انما يكون لعلل بيانية يقتضيها ، يقول(١٠٩) :

« واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر فى تقديم الشىء وتأخيره قسمين ، فيجعل مفيدا فى بعض الكلام ، وغير مفيد فى بعض ، وأن يعلل تارة بالعناية ، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب ، حتى تطرد لهذا قوافيه ، ولذاك سجعه •

ذلك لأن من البعيد أن يكون فى جملة من النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى ، فمتى ثبت فى تقديم المفعول « مثلا » على الفعل فى كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك قضية فى كل شىء ، وكل حال •

ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء أن يدعى أنه كذلك فى عموم الأحوال ، فأما أن يجعله بين بين ، فيزعم أنه للفائدة فى

---

(١٠٩) الدلائل ، ص ٧٦

بعضها ، وللتصرف فى اللفظ من غير معنى فى بعض ، مما ينبغى أن يرغب عن القول به » .

التقديم والتأخير مع الاستفهام والهمزة :

على عادة عبد القاهر بعد أن يحدد مكان الداء ، يصف الدواء ، وعقب بيان مواضع الأخطاء وطرح المشكلات ، يعرض التصويبات والحلول ، فبعد أن عاب طريقة العلماء وتفسيرهم للتقديم والتأخير ، وعدم اهتدائهم للطريقة المثلى ، أخذ يبين ما ينبغى على البليغ أن يعرفه من أسرار التقديم والتأخير ، وأن ذلك يكون لعلل بيانية يقتضيها النظم، ومعان اضافية تستتبع التركيب ، يقول(١١٠):

« وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع عن التفرقة بين تقديم ما قدم فيها ، وترك تقديمه ، ومن أبين شىء فى ذلك الاستفهام بالهمزة .

فان موضع الكلام على أنك اذا قلت : أفعلت ؟ ، فبدأت بالفعل كان الشك فى الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده .

واذا قلت : أأنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم كان الشك فى الفاعل من هو ؟ ، وكان التردد فيه » .

فالتقديم والتأخير لا يأتيان للاهتمام أو للعناية ــ كما سبق أن أثر عن العلماء ــ وانما يأتيان لتحرير المعنى وضبط الدلالة .

ويذكر عبد القاهر أمثلة مختلفة مع همزة الاستفهام تارة يليها الفعل ، وتارة يليها الاسم ويكشف عما فيها من أسرار بلاغية ، فيقول :

« واعلم أن هذا الذى ذكرت لك فى الهمزة ــ وهى للاستفهام ــ

---

(١١٠) الدلائل ، ص ٧٦ وما بعدها .

قائم فيها اذا هى كانت للتقـرير [١١١]، فاذا قلت : أأنت فعلت ذاك ؟ ــ كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل[١١٢] ، يبين ذلك قوله تعالى حكاية عن قول نمروذ : « أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم؟ [١١٣] » لا شبهة فى أنهم لم يقولوا ذلك له ــ عليه السلام ــ وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان ، ولكن أن يقر بأنه منه كان ، وقد أشـاروا له الى الفعل فى قولهـم : « أأنت فعلت هـذا ؟ » ، وقال هو ــ عليه السلام ــ فى الجواب : (بل فعله كبيرهم هـذا) ، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب : فعلت أو لم أفعل •

والهمزة فيمـا ذكرنا تقرير بفعل قد كان ، وانكار له لم كان ، وتوبيخ لفاعله عليه •

ولها مذهبٌ آخر ــ وهو أنْ يكون لإنكار أنْ يَكُونَ الفعلُ قَدْ كان مِنْ أَصْله ، ومثالُه قولُهُ تعالى : « أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا ، إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً [١١٤] ؟ » وقوله عزَّ وجلَّ : « أَصْطَفَى البناتِ عَلَى الْبَنِينَ ، مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ؟ [١١٥] » .

فهٰذا رد على المشركين ، وتكذيب لهم فى قولهم مايؤدى الى هٰذا الجهل العظيم » •

هـذا حكم تقـديم الفعل ، وتقـديم الاسم ، والفعل ماض مع الاستفهام » •

---

(١١١) حمل المخاطب على الاقرار ــ كأن يكون السامع منكرا لوقوع الفعل من المخاطب فتريد أن تسمعه منه ، أو يكون فى السماع منه تلذذ بسبب المراجعة فى الخطاب .

(١١٢) والمراد بالفاعل هنا الفاعل المعنوى لا الصناعى ، اذ أن الفاعل الصناعى لا يجوز تقديمه على الفعل .

(١١٣) الأنبياء ، الآية ٨٢

(١١٤) الاسراء ، الآية ٤٠

(١١٥) الصافات ، الآية ١٥٣ ، ١٥٤

واذا كان الفعل مضارعا مع الاستفهام ، يقول عبد القاهر :

« والقول فى ذلك أنك اذا قلت : « أتفعل ؟ ، وأأنت تفعل ؟ ، لم يخل من أن تريد الحال أو الاستقبال ، فان أردت الحال كان المعنى شبيها بما مضى فى الماضى .

فاذا قلت : أتفعل ؟ كان المعنى على أنك أردت أن تقرره بفعل هو يفعله ، وكنت كمن يوهم أنه لا يعلم بالحقيقة أن الفعل كائن .

واذا قلت : أأنت تفعل ؟ كان المعنى على أنك تريد أن تقرره بأنه الفاعل ، وكان أمر الفعل فى وجوده ظاهرا ، وبحيث لايحتاج الى الاقرار بأنه كائن .

واذا أردت بـ (تفعل) المستقبل ، كان المعنى اذا بدأت بالفعل — على أنك تعمد بالانكار الى الفعل نفسه ، وتزعم أنه لا يكون ، أو أنه لاينبغى أن يكون ، فمثال الأول(١١٦) :

أَيقتلنى وَالْمَشْرَفِىُّ مُضَاجِعِى ومسنونَةٌ زرقٌ كأنياب أغوال ؟

فهذا تَكْذِيبٌ منه لإنْسَانٍ تَهَدَّدَهُ بِالْقَتْلِ ، وَإِنْكَارُ أَنْ يَقْدِرَ على ذلك وَيَسْتطيعَه ، وعلى ذلك قولُهُ تَعالَى : « أَنُلْزِمُكُمُوها وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ(١١٧) ؟ » .

ومثال الثانى قولك للرجل يركب الخطر : أتخرج فى هذا الوقت ؟ أتغرر بنفسك ؟ وقوله :

أَأَتْرُكُ إِنْ قلَّت دارهُم خالدٍ زيارته إنى إذنْ لَلَئِيم ؟

وجملة الأمر أنك تنحو بالانكار نحو الفعل .

---

(١١٦) هو لامرىء القيس وبعده :

وليس بذى سيف فيقتلنى به وليس بذى رمح وليس بنبال

(١١٧) هود ، الآية ٢٨ ، والضمير للحجة أو الهداية .

فان بدأت بالاسم فقلت : « أأنت تفعل ؟ أو قلت : أهو يفعل ؟ كنت وجهت الانكار الى نفس المذكور ، وأبيت أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعل ، وممن يجيء منه ، وأن يكون بتلك المثابة :

تفسير ذلك : أنك اذا قلت : أأنت تمنعنى حقى ؟ أأنت تأخذ على يدى ؟ — صرت كأنك قلت : ان غيرك الذى يستطيع منعى ، والأخذ على يدى ، ولست بذاك ، ولقد وضعت نفسك فى غير موضعك ، هذا اذا جعلته لا يكون منه الفعل للعجز ، ولأنه ليس فى وسعه .

وقد يكون أن تجعله لا يجيء منه ، لأنه لا يختاره ولا يرتضيه ، وأن نفسه نفس تأبى مثله وتكرهه ، ومثاله : أن تقول : أهو يسأل فلانا؟ هو أرفع همة من ذلك ، أهو يمنع الناس حقوقهم ؟ هو أكرم من ذلك .

وقد يكون أن تجعله لا يفعله لصغر قدره ، وقصر همته ، وأن نفسه نفس لا تسمو ، مثل : أهو يسمح بمثل هذا ؟ ، أو هو يرتاح للجميل؟ — هو أقصر همة من ذلك ، وأقل رغبة فى الخير مما تظن .

ومما هو من هذا الضرب قوله تعالى : « أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ » ، ليس إِسْمَاعُ الصُّمِ مِمَّا يدَّعيه أَحدٌ ، فيكون ذلك للإِنْكَارِ — وَإِنَّمَا المعنى فيه لِلتَّمْثِيل والتَّشْبِيه ، وَأَنْ يُنَزَّلَ الذين يُظَنُّ بهم أَنهم يَسْمَعُونَ ، أَوْ أَنَّه يستطيعُ إِسْمَاعَهم بمنزلةِ مَنْ يَرَى أَنَّهُ يُسْمِعُ الصُّمَ وَيَهْدِي الْعُمْي .

ثم المعنى فى تقديم الاسم وأن لم يقل : (آتسمع الصم) هو أن يقال للنبى — صلى الله عليه وسلم — : أأنت خصوصا قد أوتيت أن تسمع الصم ، وأن تجعله فى ظنه أنه يستطيع اسماعهم بمثابة من يظن أنه قد أوتى قدرة على اسماع الصم .

---

(١١٨) الزخرف ، الآية ٤٠.

ومن لطيف ذلك قول ابن أبى عيينة :

فَدَعِ الْوَعيد فما وَعيدُك ضَائِرِى　　أَطَنِينُ أَجْنِحَةِ الذبابِ يَضِيرُ ؟

جعله كأنه قد ظن أن طنين أجنحة الذباب بمثابة ما يضير حتى ظن أن وعيده يضير •

وحال المفعول — فيما ذكرنا — كحال الفاعل ، أعنى تقديم الاسم المفعول يقتضى أن يكون الانكار فى طريق الاحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل •

فاذا قلت : أزيدا تضرب ؟ كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب ، أو بموضع أن يجترأ عليه ، ويستجاز ذلك فيه •

ومن أَجْل ذَلك قُدِّمَ (غَيْرَ) فى قوله تعالى : « قُل أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا[119] »؟ ، وقوله : (قُل أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُم عَذَابُ اللهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَة ، غَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ[120]) ؟ — وكان له من الْحُسْن والمزيَّةِ وَالْفَخَامَة ما تعلم أنه لا يكون لوْ أُخِّرَ ، فقيل : قل أَأَتَّخِذُ غَيْرَ اللهِ وَلِيًّا ؟ وَأَتَدْعُونَ أَغَيْرَ الله ؟ وذلك لأنه حَصَلَ بالتقديم مَعْنَى قولك : أيكونُ غيرُ اللهِ بمثَابةِ أَنْ يُتَّخَذَ وَلِيًّا ، وَأَنْ يَرْضَى عاقلٌ من نفسه أَنْ يفعل ذلك ، وأن يكون جَهْلٌ أَجْهَل ، وَعَمًى أَعْمَى من ذلك ؟ .

ولا يكون شىء من ذلك اذا قيل : أأتخذ غير الله وليا ، وذلك لأنه حينئذ يتناول الفعل أن يكون فقط ، ولا يزيد على ذلك •

وكذلك الحكم فى قوله تعالى :« فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُه[121] » ، وذلك لأَنَّهُمْ بَنَوْا كُفْرَهم على أَنَّ مَنْ كان مثلهم بشراً لمْ يكن بمثابة أن

---

(١١٩) الأنعام ١٤
(١٢٠) الأنعام ٤٠
(١٢١) القمر ٢٤

يتّبع وَيُطَاع ، وينتهى إلى ما يأمر به ، وَيُصَدق أنه مبعوثٌ من الله تعالى ، وأنّهم مأمورون بطاعته ـ كما جاء فى الأُخرى (إنْ أَنْتُمْ إلاَّ بَشَرٌ مُثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدونا[١٢٢]) ، وكقولِهِ عزّ وجلّ : « إنْ هَذَا إلاَّ بشرٌ مثلكُم يُرِيدُ أنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ ،وَلَوْ شاءَ اللهُ لأَنزلَ مَلاَئِكَةً[١٢٣] ».

وهكذا نجد عبد القاهر يقلب الاستفهام على وجوهه المختلفة ، ولكل وجه من تلك الوجوه معنى اضافى ، ودلالة فنية لاتتوفر فى الآخر، فالهمزة اذا وليها الفعل دلت على معنى ، واذا وليها الاسم دلت على معنى آخر .

وتلك نظرات تدل على أصالة الفكر ، وعمق فى البحث ، توضح مجال كل كلمة ، ووضعها الذى يتلاءم والسياق ، فلم تقدم الكلمة فى القرآن الكريم حسبما وردت فى الذهن ، ولم تؤخر اعتباطا وبدونحساب دقيق ، وانما للتقديم ميزان توزن به الكلمات ، وللتأخير مزايا فنية يلاحظها الذهن فى معنى كل كلمة ، وما لها من ميزات وخصائص فى التركيب ..

التقديم والتأخير مع النفى :

وبعد أن يستطرد عبد القاهر طويلا فى التقديم مع الاستفهام ، يعرض لمسائل التقديم مع النفى ، فيقول [١٢٤] :

« اذا قلت : ما فعلت ـ كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول ـ واذا قلت : ما أنافعلت ـ كنت نفيت عنك فعلا ثبت أنه مفعول .

---

(١٢٢) ابراهيم ١٠

(١٢٣) المؤمنون ٢٤

(١٢٤) الدلائل ، ص ٨٨ وما بعدها .

تفسير ذلك : أنك اذا قلت : ما قلت هذا ـ كنت نفيت أن تكون قد قلت ذاك ـ وكنت نوظرت فى شىء لم يثبت أنه مقول .

واذا قلت : ما أنا قلت هذا ـ كنت نفيت أن تكون القائل له ، وكانت المناظرة فى شىء ثبت أنه مقول » .

ويفهم من كلام عبد القاهر أن تقديم الضمير أفاد تخصيص المسند اليه بنفى الخبر الفعلى ، بينما أثبته لغيره ، ورتب عبد القاهر على ذلك أربع صور :

١ ـ « أنه يصح لقائل أن يقول : ما قلت هذا ، ولا قاله أحد من الناس ، وما ضربت زيدا ولا ضربه أحد سواى » .

ولا يصح ذلك فى الوجه الآخر ، فاذا قلت : ما أنا قلت هـذا ، ولا قاله أحد من الناس ، وما أنا ضربت زيدا ، ولا ضربه أحد سواى ـ كان خلفا من القول » .

ففى المثال : ما أنا قلت ... الجزء الأول منه يثبت أن قولا قيل وأن المتكلم لم يقله ، بينما الجزء الثانى : ينفى أن يكون هـذا القول قد قيل ألبتة ، وفى ذلك تناقض ، ومثله أنا ضربت ...

٢ ـ كذلك يصح أنك تقول : ما ضربت الا زيدا ، فيكون كلاما مستقيما ـ ولو قلت : ما أنا ضربت الا زيدا ـ كان لغوا من القول ، وذلك لأن نقض النفى بـ (الا) يقتضى أن تكون ضربت زيدا ، وتقديمك ضـميرك ، وايلاؤه حرف النفى ، يقتضى نفى أن تكون ضربته ، فهما يتدافعان .

٣ ـ واذا قلت : ما ضربت زيدا ـ فقدمت الفعل كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع منك ضرب على زيد ، ولم تعرض فى أمر غيره بنفى ولا اثبات ، وتركته مبهما محتملا .

واذا قلت : ما زيدا ضربت ـ فقدمت المفعول ، كان المعنى على أن ضربا وقع منك على انسان ، وظن أن ذلك الانسان زيد ، فنفيت أن يكون اياه .

فلك أن تقول فى الوجه الأول : ما ضربت زيدا ، ولا أحد من الناس ، وليس لك فى الوجه الثانى ، فلو قلت : ما زيدا ضربت ، ولا أحدا من الناس ، كان فاسدا .

٤ ـ كذلك يصح أن تقول : ما ضربت زيدا ولكنى أكرمته ـ فتعقب الفعل المنفى باثبات فعل هو ضده ، ولا يصح أن تقول : ما زيدا ضربت ولكنى أكرمته .

وذلك أنك لم ترد أن تقول : لم يكن الفعل هذا ، ولكن ذاك ، ولكنك أردت أن لم يكن المفعول هذا ولكن ذاك ، فالواجب اذن أن تقول : ما زيدا ضربت ولكن عمرا .

وحكم الجار والمجرور فى جميع ما ذكرنا حكم المنصوب ـ فاذا قلت : ما أمرتك بهذا ـ كان المعنى على نفى أن تكون قد أمرتك بذلك ، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشىء آخر .

واذا قلت : ما بهذا أمرتك ـ كنت قد أمرته بشىء غيره » .

وهكذا نرى عبد القاهر يقلب أساليب النفى مع الاستفهام على كل الوجوه الممكنة ، ويبين لكل منها معناه الخاص به ، ودلالاته الفنية الدقيقة فيه ، وكل هذه معان ثانية ، واضافات دقيقة تفهم من خلال التراكيب .

فاذا ولى الفعل النفى كان له معنى خاص ، واذا ولم الاسم النفى كان له دلالة أخرى ، ويتولد عن هذا التقديم والتأخير معانى لو أخطأ الانسان فيها الاختلطت المعانى فى التراكيب ، والتبست الدلالات فى

الأساليب ، وضلت الأفهام عند التماس الحقيقة ، وتاهت العقـول فى البحث عن المفهوم •

يحسب كل ذلك عبد القاهر بحساب دقيق ، وفكر سليم ، وذهن صاف •

التقديم والتأخير فى الخبر المثبت :

كما أن هناك معان اضافية تلاحظ فى تقديم المسند اليه ، والمفعول مع الاستفهام والنفى ، كذلك الشأن اذا قدمت المسـند اليه فى الجملة الخبرية المثبتة ، فانه اذا كان معرفة مثل : أنا فعلت ــ فان تقديمه يأتى لأحد غرضين ، يقول عبد القاهر (١٢٥) :

أحدهما جلى لا يشـكل ــ وهو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له ، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر ، أو دون كل أحد •

ومثال ذلك أن تقول : أنا كتبت فى معنى فلان ، وأنا شـفعت فى بابه ، تريد أن تدعى الانفراد بذلك(١٢٦) ، والاستبداد به وتزيل الاشتباه فيه ، وترد على من يزعم أن ذلك كان من غيرك ، أو أن غيرك قد كتب فيه ، كما كتبت •

ومن الْبَيِّنِ فى ذلك قَوْلُهم فى الْمَثَل : « أَتُعَلِّمُنِى بِضَبٍّ أَنَا حَرَشْتُه (أى صِدْتُه) .

والقسم الثانى ــ ألا يكون القصد الى الفاعل على هذا المعنى ، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل ، وتمنعه من الشك ، فأنت لذلك تبدأ بذكره ، وتوقعه أولا ، ومن قبل أن تذكر الفعل

---

(١٢٥) الدلائل ، ص ٨٦ وما بعدها .
(١٢٦) المثل يقوله العالم بالشىء لمن يريد تعليمه اياه .

فى نفسه ، لكى تباعده بذلك من الشبهة ، وتمنعه من الانكار ، أو من أن يظن بك الخلط أو التزيد •

ومثاله قولك : هو يعطى الجزيل ، وهو يحب الثناء ـ لا تريد أن تزعم أنه ليس ههنا من يعطى الجزيل ويحب الثناء غيره ، ولا أن تعرض بانسان وتجعله لا يعطى كما يعطى ، ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن اعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه ، وأن تمكن ذلك فى نفسه ، ومثاله فى الشعر :

هم يَفْرشون اللِّبد كل طِمِرّةٍ وأَجردَ سبَّاحٍ يَبذُّ الْمُغاليَا (١٢٧)

لم يرد أن يدعى لهم هذه الصفة دعوى من يفردهم بها ، وينص عليهم ، حتى كأنه يعرض بقوم آخرين ، فينفى أن يكونوا أصحابها ـ هذا محال •

وانما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان يمتهدون صهوات الخيل (١٢٨) ، وأنهم يقتعدون الجياد منها ، وأن ذلك دأبهم من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم ، الا أنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم ويعلم بديا (١٢٩) قصده اليهم بما فى نفسه من الصفة ، ليمنعه ذلك من الشك ، ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هى لهم ، أو أن يكون قد أراد غيرهم فغلط اليهم •

ويشهد لما قلنا أن تقديم المحدث عنه يقتضى تأكيد الخبر وتحقيقه له ، أنا اذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجىء :

---

(١٢٧) الطمرة : الفرس الكريم ، الأجرد : قصير الشعر ، سباح : اللين الجرى ،، المغاليا : بضم الميم وفتحها ، السهم: جمع مغلى أو مغلاة ، يعنى انه أسرع منه .

(١٢٨) موضع اللبد من ظهره .

(١٢٩) أولاً وابتداء .

١ ــ فيما سبق فيه انكار من منكر ، كقوله تعالى : « ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون[١٣٠] » ، فهذا من أبين شيء ، وذاك أن الكاذب ، لاسيما فى الدين لا يعترف بأنه كاذب ، واذا لم يعترف بأنه كاذب كان أبعد من ذلك أن يعترف بالعلم بأنه كاذب .

٢ ــ أو يجيء فيما اعترض فيه شك نحو أن يقول الرجل : كأنك لا تعلم ما صنع فلان ، فيقول : أنا أعلم ولكنى أداريه .

٣ ــ أو فى تَكْذِيبِ مُدَّعٍ ، كَقَوْله عَزَّ وَجَلَّ : « وَإِذَا جَاءُوكُم قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ[١٣١] » ــ وذلك أَنَّ قولهم : (آمَنَّا) دَعْوَى منهم أَنَّهم لم يَخْرُجُوا بالكفر كما دَخَلُوا به ، فالموضعُ موضعُ تكذيب .

٤ ــ أو فيما القياسُ فى مثلِهِ أَلاَّ يكُون ، كقوله تعالى : « والَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ[١٣٢] » ــ وذلك أَنَّ عبادَتهم لها تَقْتَضِى أَلاَّ تَكُونَ مَخْلُوقَةً .

٥ ــ وكذلك فى كل شيء كان خبرا على خلاف العادة ، وعما يستغرب من الأمور ، نحو أن تقول : ألا تعجب من فلان يدعى العظيم ، وهو يعيا باليسير ، يزعم أنه شجاع ، وهو يفرغ من أدنى شيء .

٦ ــ يكثر فى الوعد والضمان كقول الرجل : أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر ، وذلك أمر من شأن من تعده وتضمن له أن يعترضه الشك فى تمام الوعد ، وفى الوفاء به ، فهو أحوج شيء الى التأكيد .

---

(١٣٠) آل عمران ، الآية ٧٥
(١٣١) المائدة ، الآية ٦١
(١٣٢) الفرقان ، الآية ٣

وكذلك يكثر فى المدح ، كقولك : أنت تعطى الجزيل ، وكقول الشاعر (١٣٣) :

ولأنت تَفْرِى ما خَلَقْت وبعـ ـض القوم يَخْلق ثم لا يَفْرى

ومما قُدِّمَ فيه الاسمُ على الفِعل وأَفَادَ دقائقَ فَنِّية لاَ يَسْتَقِيمُ المعنى بدونها ، بل يُصْبِحُ نَابِيًا فى الأَذواق مُسْتَهْجَنًا عند ذوِى الْبَصَر بِخَصَائِص الكَلام ، قولُهُ تعالى : « إِنَّ وَلِيِّىَ اللهُ الَّذِى نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ » (١٣٤) ، وقولُهُ تَعَالى : « وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً (١٣٥) » ، وقولُه تعالى : « وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُه من الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعون (١٣٦) » .

فانه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جىء فى ذلك بالفعل غير مبنى على الاسم ، فقيل : ان وليى الله الذى نزل الكتاب ويتولى الصالحين ، واكتتبها فتملى عليه ، وحشر لسليمان وجنوده من الجن والانس والطير فيوزعون ــ لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن صورته ، والحال التى ينبغى أن يكون عليها .

ويزيدك بيانا أنه اذا كان الفعل مما لا شك فيه ، ولا ينكر بحال، لم يكد يجىء على هذا الوجه ، ولكن يؤتى به غير مبنى على اسم ، فاذا أخبرت بالخروج ــ مثلا ــ عن رجل من عادته أن يخرج فى كل غداة ، قلت : قد خرج ــ ولم تحتج الى أن تقول : هو قد خرج ، ذاك لأنه ليس بشىء يشك فيه السامع فيحتاج أن تحققه ، والى أن تقدم فيه ذكر المحدث عنه .

---

(١٣٣) زهير بن أبى سلمى ، فرى الشىء : قطعه ، الخلق : التقدير، والمعنى : انت تنفذ ما عزمت عليه بخلاف غيرك فانه يقول ولا يفعل .

(١٣٤) الأعراف ، الآية ١٩٦

(١٣٥) الفرقان ، الآية ٥

(١٣٦) النمل ، الآية ١٧

وهذا الصنيع السابق يقتضى فى الفعل المنفى ما اقتضاه فى الفعل المثبت ، يقول [١٣٧] :

« فاذا قلت : أنت لا تحسن هذا — كان أشد لنفى احسان ذلك عنه من أن تقول : لا تحسن هذا ، ويكون الكلام فى الأول مع من هو أشد اعجابا بنفسه ، وأعرض دعوى فى أنه يحسن ، حتى انك لو أتيت بـ (أنت) فيما بعد (تحسن) فقلت : لا تحسن أنت — لم يكن له تلك القوة ».

وكذلك قولُه تعالى : « وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِم لاَ يُشْرِكُون [١٣٨] » يُفيد من التأكيد فى نَفْيِ الإشراكِ عنهم مَا لَوْ قيل : (والَّذين لاَ يُشْرِكونَ بِرَبِّهِمْ) ، أو (بِربِّهِمْ لاَ يُشْرِكُونَ) .

وكذلك قولُه تعالى : « لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِم فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ [١٣٩] » ، وقوله : « فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لاَ يَتَسَاءَلُونَ [١٤٠] » ، « إِنَّ شَرَّ الدَّوابِّ عِنْدَ اللهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ [١٤١] » .

التقديم وأثره فى النفس :

وبعد أن يبين عبد القاهر عمليا السر البلاغى فى تقديم الكلام ، ويظهر قيمته فى النظم العربى ، يعود فيوجه الأذهان الى ما للتقديم من أثر فى الوجدان ، ويلفت النظر الى أن تلك التغييرات الظاهرة فى النظم انما تعود الى ما فى النفس من ترتيب ونظام ، يقول :

---

(١٣٧) الدلائل ، ص ٩١
(١٣٨) المؤمنون ، الآية ٥٩
(١٣٩) يس ، الآية ٧
(١٤٠) القصص ، الآية ٦٦
(١٤١) الانفال ، الآية ٥٥

« فان قلت : فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحـدث عنه بالفعل آكد الاثبات ذلك الفعل له ، وأن يكون قوله : (هما يلبسـان المجد) أبلغ فى جعلهما يلبسانه من أن يقال : (يلبسان المجد) ؟ •

فان ذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه ، واذا كان كذلك ــ فاذا قلت : « عبد الله » أشعرت قلبك بذلك أنك قد أردت الحديث عنه ، فاذا جئت بالحديث ، فقلت ــ مثلا ــ : (قام أو خرج أو قدم) فقد علم ما جئت به ، وقد وطأت له ، وقدمت الاعلام فيه ، فدخل على القلب دخول المأنوس به ، وقبله قبول المتهيىء له المطمئن اليه ، وذلك لا محالة أشد لثبوته ، وأنفى للشبهة ، وأمنع للشك ، وأدخل فى التحقيق •

***

وهكذا كانت دراسة التقديم والتأخير عند عبد القـاهر صاحب الفكر الصائب والذهن الصافى ، دراسة فيما عمق ودقة ، فليس المقصود المعنى القريب الذى يؤخذ منه اللفظ لأول وهلة ، ولكن المراد المعانى الاضافية ، والدلالات الثانية ، التى تنبع من التراكيب ، والتى تفهم من بين السطور ، وهى دراسة جادة تبرز المعنى ، وتوضح المراد ، وتجسم ما اتسم به القرآن الكريم من أسرار عظيمة فى بلاغته ، ودلائل كثيرة فى اعجازه ، كما تبدى ما يتصف به الشعر العربى من بيان وروعة ، كمـا رأينا « قد ترى شعرا يروقك سمعه ، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ، ولطف عندك ، أن قدم فيه شيء ، وحول عن مكان الى مكان » •

(٦) الحذف والذكر

قيمة الحذف البلاغية :

يستهل عبد القاهر كتابه فى الحذف ببيان أسراره البلاغية ، وقيمته فى النظم ، فيقول[١٤٢] :

« هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فانك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الافادة أزيد للافادة ، وتجد أنطق ما تكون اذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بيانا اذا لم تبن » .

حذف المبتدأ :

ثم أخذ يوضح بالشاهد والمثال ، فيعمد الى مجموعة من الشواهد الشعرية ليوضح ما يقول : ويزيل أى شبهة عالقة بذهن السامع ، ويبرهن على صحة هذه المقدمة ، فيقول :

« وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر ، وتدفعها حتى تنظر ، وأنا أكتب لك بديئا أمثلة مما عرف فيه الحذف ، ثم أنبهك على صحة ما أشرت اليه ، وأقيم الحجة من ذلك عليه .

قال صاحب الكتاب :

اعتاد قلبَكَ من لَيْلَى عَوائدُه ... وهاج أهواءَك المكنونةَ الطَّلَلُ
ربْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ المعصراتُ به ... وكلُّ حَيْرَانَ سَارٍ ماؤُه خَضِلُ

قال : أراد ــ ذاك ربع قواء ، أو هو ربع ... ثم يقول :

« وهذه طريقة مستمرة لهم اذا ذكروا الديار والمنازل ...

---

(١٤٢) الدلائل ، ص ٩٥ وما بعدها .

ومن المواضع التى يطرد فيها حذف المبتدأ — القطع والاستئناف — يبدأون بذكر الرجل ، ثم يدعون الكلام الأول ، ويستأنفون كلاما آخر ، واذا فعلوا ذلك أتوا فى أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ — ثم يمثل بعدة أبيات منها قول جميل(١٤٣) :

وهل بثينة يا للناس قاضيتى   دينى وفاعلةٌ خيراً فأجزيها
ترنو بعينىْ مهاةٍ أقصدتْ بهما   قلبى عشية ترمينى وأرميها
هيفاءُ مقبلةٌ عجزاءُ مدبــرةٌ   ريّا العظام بلين العيش غاذِيها

اسرار حذف المبتدأ النفسية :

بعد أن يعرض عبد القاهر أكثر من خمسة عشر مثالا من الشواهد الشعرية للحذف مبرهنا بها على أنه دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، وأنك بالحذف أنطق ما تكون اذا لم تنطق ، وأتم بيانا اذا لم تبن ، وبعد هذا العرض الطويل يبين الأسرار النفسية للحذف ، فيقول :

« فتأمل الآن هذه الأبيات كلها ، واستقرها واحدا واحدا ، وانظر الى موقعها فى نفسك ، والى ما تجده من اللطف والظرف اذا أنت مررت بموضع الحذف منها ، ثم قلبت النفس عما تجد ، وألطفت النظر فيما تحس به ، ثم تكلف أن ترد ماحذف الشاعر ، وأن تخرجه الى لفظك ، وتوقعه فى سمعك ، فانك تعلم أن الذى قلت ، كما قلت ، وأن رب حذف هو قلادة الجيد ، وقاعدة التجويد .

---

(١٤٣) هو احد عشاق العرب وصاحب بثينة ، ترنو : تنظر مع سكون الطرف ، المهاة : البقرة الوحشية ، واقصد فلانا : طعنه فقتله ، يقول : انه حين ترامت لحاظمها أصابت قلبه فقتلته فكان هو المغلوب فى الهوى ، الهيفاء : الضامرة البطن دقيقة الخصر ، العجزاء : كبيرة العجز ، ريا العظام : غضة .

وان أردت ما هو أصدق فى ذلك شهادة ، وأدل دلالة ، فانظر الى قول عبد الله بن الزبير يذكر غريما له قد ألح عليه :

عرضت على زيد ليأُخذ بعض ما يحاوله قبل اعتراض الشواغل

فدب دبيب البغل يألم ظهره وقال تعلم إننى غير فاعل

تثاءب حتى قلت : داسع نفسه وأخرج أنياباً له كالمعاول(١٤٤)

الأصل : حتى قلت : هو داسع نفسه ــ أى حسبه من شدة التثاؤب ومما به من الجهد ، يقذف نفسه من جوفه ، ويخرجها من صدره، كما يدسع البعير جرته(١٤٥) .

ثم انك ترى نصبة(١٤٦) الكلام وهيئته تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ أو تباعده عن وهمك ، وتجهد ألا يدور فى خلدك ، ولا يعرض لخاطرك ، وتراك كأنك تتوقاه توقى الشيء يكره مكانه ، والثقيل يخشى هجومه ...

فما من اسم أو فعل نجده قد حذف ، ثم أصيب به موضعه ، وحذف فى الحال التى ينبغى أن يحذف بها ، الا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره ، واضماره فى النفس أولى ، وآنس من النطق به » .

***

فالحذف هو التخفيف من ثقل الكلام وعبء الحديث ، ومن منا لم يفضل الخفة على الثقل ، ما دامت الخفة هى المطلوبة ، والمقام يستدعيها ، والحال يطلبها ، ففى الخفة تلك تكمن البلاغة ، ويسمو

---

(١٤٤) فدب دبيب البغل : يصفه بالبطء والبلادة ، دسع : قاء ملء الفم ، ودسع بقيئه : رمى به .

(١٤٥) الجرة بالكسر : ما تخرجه الابل من كروشها فتجره والجمع جرر .

(١٤٦) صورته فى ارتفاعه وقيامه .

الكلام ، حتى يصل الى قوة السحر فى التأثير ، وتكون الجملة مع الحذف أشد وقعا على النفس ، وأتم بيانا ، وأفصح من الذكر .

اغراض حذف المفعول :

كما يحذف المبتدأ لأغراض تستدعيه وأهداف تحققها ، كذلك يحـــذف المفعول به ، الا أن حذفه يختلف باختـــلاف أغراض الناس ، يقول (١٤٧) :

« اعلم أن أغراض الناس تختلف فى ذكر الأفعال المتعدية .

١ ــ فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على اثبات المعانى التى اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين ، فاذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدى كغير المتعدى فى أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا .

ومثال ذلك : قول الناس : فلان يحل ويعقد ، ويأمر وينهى ، ويضر وينفع ... المعنى فى جميع ذلك على اثبات المعنى فى نفسه للشىء على الاطلاق من غير أن يتعرض لحديث المفعول .

وعلى ذلك قولُه تعالى : « قُلْ هلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ (١٤٨) » المعنى : هَلْ يَسْتَوِى مَنْ له علم وَمَنْ لا عِلْمَ له من غير أن يقصدَ النَّصَّ على مَعْلوم .

وكذلك قولُه تعالى : « وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَى » ، وقولُهُ : « وَأَنَّهُ هوَ أَغْنَى وَأَقْنَى (١٤٩) » المعنى : هو الذى منه الإِحْياءُ والإِمَاتة والإِغْنَاءُ والإِقْنَاءُ ، وهكذا كلُّ موضعٍ كان التصديقُ فيه أن يثبت المعنى فى نفسه فعلا للشىء . . .

---

(١٤٧) الدلائل ، ص ١٠١ وما بعدها .
(١٤٨) الزمر ، الآية ٩
(١٤٩) النجم ، الآية ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٨

ألا ترى أنك اذا قلت : هو يعطى الدنانير ـ كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل فى عطائه ، أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها ، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا الاعطاء فى نفسه ، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه اعطاء بوجه من الوجوه ، بل مع من أثبت له اعطاء الا أنه لم يثبت اعطاء الدنانير •

٢ ـ أن يكون للفعل مفعول مقصود الا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه ، وينقسم الى جلى لا صنعة فيه ، وخفى تدخله الصنعة •

فمثال الجلى قولهم : أصغيت اليه ـ وهم يريدون (أذنى) ، وأغضيت عليه ، والمعنى (جفنى) •

وأما الخفى الذى تدخله الصنعة فيفتن ويتنوع ـ فنوع منه أن تذكر الفعل وفى نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه ، اما لجرى ذكر ، أو دليل حال ، الا أنك تنسيه نفسك ، وتخفيه ، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل الا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه الى شىء ، أو تعرض فيه لمفعول ـ ومثاله قول البحترى :

شَجْوُ حسّاده وَغَيْظُ عِداه أَنْ يرى مُبْصِرٌ ، ويسمع واعِ

المعنى : لا محالة أن يرى مبصر محاسنه ويسمع واع أخباره وأوصافه ـ وهو يمدح خليفة ـ وهو المعتز ـ ويعرض بخليفة ـ وهو المستعين ـ فأراد أن يقول : ان محاسن المعتز وفضائله يكفى فيها أن يقع عليها بصر ويعيها سمع حتى يعلم أنه المستحق للخلافة ، والفرد الوحيد الذى ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها ، فأنت ترى حساده وليس شىء أشجى لهم وأغيظ من علمهم بأن ههنا مبصرا يرى ، وسامعا يعى ، حتى ليتمنون ألا يكون فى الدنيا من له عين يبصر بها ، وأذن يعى معها ،

كى يخفى مكان استحقاقه لشرف الامامة ، فيجد بذلك سبيلا الى منازعته اياها » .

٣ ـ ويذكر عبد القاهر لون من الاضمار والحذف يسميه « الاضمار على شريطة التفسير » ، وفيه من دقيق الصنعة ومن جليل الفائدة ما لا تجده الا فى كلام الفحول ، ومن لطيف ذلك ونادره قول البحترى :

لَوْ شئتَ لمْ تفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَماً ، ولمْ تَهْدِمْ مَآثِرَ خَالِدِ

الأصل : لو شئت ألا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها ، ثم حذف ذلك من الأول ـ استغناء بدلالته فى الثانى عليه .

ومجىء المشيئة بعد لو وبعد حروف الجزاء (١٥٠) هكذا موقوفة غير معداة الى شىء كثير شائع ، كقوله تعالى : « فلو شاء الله لجمعهم على الهدى(١٥١) » ، (ولو شاء لهداكم أجمعين(١٥٢)) والتقدير فى ذلك لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم ـ ولو شاء أن يهديهم أجمعين لهداهم ، الا أن البلاغة فى أن يجاء به محذوفا » .

الأسرار النفسية لحذف المفعول :

يوضح عبد القاهر الأسرار التى تعود على النفس فى خلال شرحه للبيت السابق ، فيقول : « ان الواجب فى حكم البلاغة ألا ينطق بالمحذوف ، ولا يظهر الى اللفظ ، فليس يخفى أنك لو رجعت فيه الى ما هو أصله ، فقلت : لو شئت ألا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها ، صرت الى كلام غث ، والى شىء يمجه السمع ، وتعافه النفس ـ وذلك أن فى

---

(١٥٠) كقوله تعالى : « فان يشأ الله يختم على قلبك » (الشورى ، الآية ٢٤) ، « من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم » (الأنعام ، الآية ٣٩) .

(١٥١) الأنعام ، الآية ٣٥

(١٥٢) النحل ، الآية ٩

لبيان اذا ورد بعد الابهام وبعد التحريك له أبدا لطفا ونبلا ، لا يكون اذا لم يتقدم ما يحرك •

وأنت اذا قلت : لو شئت ـ علم السامع أنك قد علقت هذه المشيئة فى المعنى بشىء ، فهو يضع فى نفسه أن ههنا شيئا يقتضى مشيئته له أن يكون أو ألا يكون ، فاذا قلت : لم تفسد سماحة حاتم عرف ذلك الشىء » •

الغرض من ذكر المفعول :

والحذف ليس بجيد فى كل موضع ولا مقبول فى كل مكان ، فقد يكون ذكر المفعول فى بعض الأحوال أحسن من الحذف ، يبين ذلك عبد القاهر فيقول[١٥٣] :

(وقد يتفق فى بعضه أن يكون اظهار المفعول هو الأحسن ، وذلك نحو قول الشاعر :

ولوْ شئتُ أنْ أبكِي دَماً لبكيْتُه ‍ ‍ ‍ ‍ ‍ ‍ عَلَيْه ، ولكِنْ سَاحةُ الصَّبر أوْسعُ

فقياس هذا لو كان على حد (ولو شاء الله لجمعهم على الهدى) أن يقول : لو شئت لبكيت دما ، ولكنه ترك تلك الطريقة وعدل الى هذه لأنها أحسن فى هذا الكلام خصوصا •

وسبب حسنه أنه كأنه بدع عجيب أن يشاء الانسان أن يبكى دما ، فلما كان ذلك ، كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره فى نفس السامع ، ويؤنسه به •

واذا استقريت وجدت الأمر كذلك أبدا متى كان مفعول المشيئة أمرا عظيما ، أو بديعا غريبا ، كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر ، يقول

---

(١٥٣) الدلائل ، ص ١٠٨

الرجل يخبر عن عزة نفسه : لو شئت أن أرد على الأمير رددت ، ولو شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيت .

فَإِذَا لَمْ يكنْ مما يُكْبِرُهُ السَّامع فالْحَذْفُ ، كقولك : لوْ شِئْتُ خرجتُ ،ولو شِئْتُ قُمْتُ ، وفى التنزيل :« وَلَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا[١٥٤] »

***

وبعد هذا البيان الواضح من الأمثلة والشواهد التى ساقها عبد القاهر نعلم أنه يرى أن التراكيب العربية بعامة ، والأساليب القرآنية بخاصة ، لم تجىء مصادفة ، أو كيفما اتفق ، وانما وضعت هذا الوضع، وكانت على هذه الصيغة ، لأسرار فنية ، من حيث أن كل وضع من أوضاع التراكيب له دلالته التى تبهر ، وله معناه الذى يعجب .

ولهذه النتيجة العجيبة التى كانت من ثمار جهده ، وتمت على يده نشعر بسعادة تغمره ، وبراحة تملأ جوانحه ، وهو يقول فى ختام هذا البحث[١٥٥] :

قد بان الآن واتضح لمن نظر نظر المثبت الحصيف الراغب فى اقتداح زناد العقل ، والازدياد من الفضل ، ومن شأنه التوق الى أن يعرف الأشياء على حقائقها ، ويربأ بنفسه عن مرتبة المقلد الذى يجرى مع الظاهر ، ولا يعدو الذى وقع فى أول الخاطر ، أن الذى قلت فى شأن الحذف ، وفى تفخيم أمره ، والتنويه بذكره ، وأن مأخذه يشبه السحر ويبهر الفكر ، كالذى قلت » .

والحق أنه لا يخلو تركيب فيه حذف من سر ، يفتح مجال البحث الواسع أمام العقل البشرى على مر العصور ، فان حذف المبتدأ فلهدف ، وان ذكر فلغرض ، وكذلك المفعول ان كان فلسر ، وان أضمر فلعلة ، حتى يأتى النظم رائعا ، والتأليف عجيبا .

---

(١٥٤) الأنفال ، الآية ٣١
(١٥٥) الدلائل ، ص ١١٢

(٧) التعريف والتنكير

أسرار التعريف والتنكير :

عبد القـاهر صاحب الحس المرهف ، والذوق الرفيع ، يفرق بين (المعرفة والنكرة) اذا وقعتا فى التركيب ، ويمعن فى النظر ، ويدقق فى البحث فاذا بالنكرة تحمل من المعانى اللطيفة ، والدلالات غير المرئية ، مايبهر السامع ، ويدهش القارىء •

يقول(١٥٦) فى قوله تعالى : « وَلَتَجِدَنَّهم أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ(١٥٧) » : إِذَا أَنْتَ رَاجَعْتَ نفسَكَ ، وَأَذْكَيْتَ حِسَّكَ ، وَجَدْتَ لهذا التنكير ، إِنْ قِيلَ (عَلَى حَيَاةٍ) ـ وَلَمْ يَقُلْ (عَلَى الْحَيَاةِ) ـ حُسْناً وَرَوْعة ولطفَ مَوْقع ، لا يُقَادر قَدْره ، وَتَجِدك تَعْدم ذلك مع التَّعْريف ، وتخرج عن الأَرْيَحِية والأُنْس إلى خِلافهما .

والسبب فى ذلك : أن المعنى الازدياد من الحيـاة ، لا الحيـاة من أصلها ، وذلك لا يحرص عليه الا الحى ، فأما العادم للحياة فلا يصح منه الحرص على الحياة ، ولا على غيرها ، واذا كان كذلك صار كأنه قيل : ولتجدنهم أحرص الناس ، ولو عاشوا ما عاشوا ، على أن يزدادوا الى حياتهم فى ماضى الوقت وراهنه حياة فى الذى يستقبل •

وَشَبِيهٌ بتنكيرِ (الْحَيَاة) فى هذه الايةِ تنكيرُها فى قَوْله عزَّ وَجَلَّ : « وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ »(١٥٨) .

---

(١٥٦) الدلائل ، ص ١٨٩

(١٥٧) البقرة ، الآية ٩٦

(١٥٨) البقرة ، الآية ١٧٩

والسبب فى حسن التنـكير ، وأن لم يحسن التعريف ، أن ليس المعنى : (على الحياة نفسها) ، ولكن على أنه لما كان الانسان اذا علم أنه اذا قتل قتل ، ارتدع بذلك عن القتل ، فسلم صاحبه ، صار حياة هذا المهموم بقتله فى مستأنف الوقت مستفادة بالقصاص ، وصار كأنه قد حيى فى باقى عمره بالقصاص ، واذا كان المعنى — على حياة — فى بعض أوقاته وجب التنكير وامتنع التعريف من حيث كان التعريف يقتضى أن تكون الحياة قد كانت بالقصاص من أصلها ، وذلك خلاف المعنى وغير ما هو مقصود .

ويبين ذلك أنك تقول : لك فى هذا غنى — فتنكر ان أردت أن تجعل ذلك من بعض ما يستغنى به ، فان قلت : لك فيه الغنى — كان الظاهر أنك جعلت كل غناه به » .

ففى هذا دقة بالغة فى ادراك الفرق بين التعبيرين (النكرة والمعرفة) وتنبىء عن ذهن صاف ، وحاسة ناقدة ، أطالت التأمل فى آيات الله حول سر نظمها ، وما تتسم به من دلائل الصياغة المعجزة .

وندرُكُ هذ أيضاً (الفرق بين التنكير والتعريف) حينما نقرأُ قَوْلَهُ تَعالى حِكَايَةً عن الكافرين فى الآخرة : « يَا لَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى (١٥٩) » إذْ عُرِّفت (الْحَيَاةُ) ، لأَنَّ الْحَيَاةَ فى الآخرة هى الْحَيَاةُ الْحَقَّة التى يَنْبَغى أَنْ يَحْرِصَ النَاسُ عليها ، وليست تلك الحياة الدنيا التى هِىَ متاعُ الغرور .

---

(١٥٩) الفجر ، الآية ٢٤

الذوق واثره فى معرفة اسرار النظم :

ويحيل عبد القاهر هذه التفرقة ومعرفة أسرار النظم ودقائق التنزيل الى الذوق ، اذ هو الحاسة التى تدرك الحسن واللطف ، وتبعث الأريحية فى نفس صاحبها ، لتستكشف الدفين من المعانى ، والمخبأ من الدلالات ، يقول(١٦٠) :

« واعلم أنه لا يصادف القول فى هذا الباب موقعا من السامع ، ولا يجد لديه قبولا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة ، وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام ، فيجد الأريحية تارة ، ويعرى منها أخرى ، وحتى اذا عجبته عجب ، واذا نبهته لموضع المزية انتبه .

فأما من كان الحالان والوجهان عنده أبدا على سواء ، وكان لا يتفقد من أمر النظم الا الصحة المطلقة ، والا اعرابا ظاهرا ، فما أقل ما يجدى الكلام معه .

فليكن من هذه صفته عندك بمنزلة من عدم الاحساس بوزن الشعر ، والذوق الذى يقيمه به ، والطبع الذى يميز صحيحه من مكسوره ، ومزاحفه من سالمه ، وما خرج من البحر مما لم يخرج منه ، فى أنك لا تتصدى له ، ولا تتكلف تعريفه ، لعلمك أنه قد عدم الأداة التى معها تعرف ، والحاسة التى بها تجد ، فليكن قدحك فى زند وار(١٦١) ، والحك فى عود أنت تطمع منه فى نار » .

ولا يلبث أن يعيب عبد القاهر العلماء الذين لايعلمون للتقديم مزية

---

(١٦٠) الدلائل ، ص ١٩٠ ، ١٩١ .

(١٦١) ورى الزند : من باب حسب فهو وار أى متقد ، وهو أوراهم زندا : أى أنجحهم .

الا أنه حسن ، وللتنكير الا أنه حسن ، ويدعو هـؤلاء الى التدقيق ، والنظر فى معرفة العلل والأسباب ، وأن ترك معرفة هـذا سـد لباب المعرفة ، وابعاد النفس عن الفهم والتفهم ، وتعويدها الكسل والتوانى، يقول :

« واعلم أن هؤلاء ـ وان كانوا هم الآفة العظمى فى هذا الباب ـ فان من الآفة أيضا من زعم أنه ليس الا أن تعلم أن هذا التقديم ، وهذا التنكير ، أو هذا العطف ، أو هذا الفصل حسن ، وأن له موقعا فى النفس، وحظا من القبول •

فأما أن تعلم لم كان كذلك ، وما السبب ؟ فما لا سـبيل اليه ، ولا مطمع فى الاطلاع عليه ، فهو بتوانيه ، والكسل فيه فى حكم من قال ذلك » •

ولقد كان عبد القاهر رائدا فى هذا ، فلا يدرك أسرار البلاغة فى التراكيب ، ولا يعرف دقة النظم وروعة التعبير ، الا من فطر على الذوق، ووهب الاحساس وتبعه فى ذلك النقاد والباحثون •

يقول السـيوطى ، نقـلا عن السكاكى ، وابن أبى الحـديد ، والزمخشرى وغيرهم(١٦٢) :

« قال السكاكى : اعلم أن شأن الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه ، كاستقامة الوزن تدرك، ولا يمكن وصفها، وكالملاحة ، ولاطريق الى تحصيله لغير ذوى الفطرة السليمة الا التمرن على علمى (المعـانى والبيان) » •

وقال ابن الحديد : اعلم أن معرفة الفصيح والأفصح ، والرشيق والأرشق من الكلام أمر لا يدرك الا بالذوق ، ولا يمكن اقامة الدليل

---

(١٦٢) الاتقان فى علوم القرآن ، جـ ١٨١/٢

عليه ، وهو بمنزلة جاريتين احداهما بيضاء مشربة بحمرة ، دقيقة الشفتين ، نقية الثغر ، كحلاء العين ، أسيلة الخد ، دقيقة الأنف ، معتدلة القامة ، والأخرى دونها فى هذه الصفات والمحاسن ، لكنها أحلى منها فى العيون والقلوب ، ولا يدرى سبب ذلك ، ولكنه يعرف بالذوق والمشاهدة ، ولا يمكن تعليله ، وهكذا الكلام ، فلا يدرك الا بالذوق ، وليس كل من اشتغل بالنحو ، والفقه ، واللغة ، يكون من أهل الذوق ، وممن يصلح لانتقاد الكلام ، وانما أهل الذوق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان ، وراضوا أنفسهم بالرسائل والخطب والكتابة والشعر ، وصارت لهم بذلك دراية وملكة تامة ، فالى أولئك ينبغى أن يرجع فى معرفة الكلام ، وفضل بعضه على بعض .

وقال الزمخشرى : من حق مفسر كتاب الله الباهر ، وكلامه المعجز أن يتعهد بقاء النظم على حسنه والبلاغة على كمالها ، وما وقع به التحدى سليما من القادح .

وقال غيره : معرفة هذه الصناعة بأوضاعها هى عمدة التفسير المطلع على عجائب كلام الله تعالى ، وهى قاعدة الفصاحة وواسطة عقد البلاغة» .

(٨) دقة التركيب النحوى مع (ان)

جهل العامة وكثير من الخاصة بمواقع (ان) :

وعلى عادة عبد القاهر أنه دائما لا يعرض الا للمشكلات التى غفل عنها العلماء ، والمعضلات التى عجز عن فهمها المتخصصون ، فيتناول هذه وتلك فيحللها ، ويعرض أصول المسألة وفروعها فى شرح واف ، وبيان أخاذ ، ولا يترك الموضوع حتى يكون قد أشبعه بحثا وتحليلا ، وتركه على المحجة البيضاء ، يقول(١٦٣) :

(١٦٣) الدلائل ، ص ٢٠٦

« ان ها هنا فروقا خفية تجهلها العامة ، وكثير من الخاصة ، ليس أنهم يجهلونها فى موضع ، ويعرفونها فى آخر ، بل لا يدرون أنها هى ، ولا يعلمونها فى جملة ولا تفصيل » .

وبعد هـذه المقدمة التى تحمل طابع التعميم ، يتحول الى ضرب الأمثلة ، فيقول :

» روى عن ابن الأنبارى(١٦٤) أنه قال : ركب الكنـدى(١٦٥) المتفلسف الى أبى العباس(١٦٦) ، وقال له : انى لأجد فى كلام العرب حشوا .

فقال له أبو العباس : فى أى موضع وجدت ذلك ؟

فقال : أجد العرب يقولون : عبد الله قائم ، ثم يقولون : ان عبدالله قائم ، ثم يقولون : ان عبد الله لقائم ، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد .

فقال أبو العباس : بل المعانى مختلفة ، لاختلاف الألفاظ ، فقولهم: عبد الله قائم ، اخبار عن قيامه ، وقولهم : ان عبد الله قائم ، جواب على سؤال سائل ، وقولهم : ان عبد الله لقائم ، جواب عن انكار منكر قيامه ، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعانى .

قال : فما أحار المتفلسف جوابا .

ويعلق عبد القاهر على هذه القصة ، فيقول :

« واذا كان الكنـدى يذهب هـذا عليه حتى يركب فيه ركوب

---

(١٦٤) هو أبو بكر محمد بن القاسم النحوى اللغوى (ت ٣٢٨هـ) .
(١٦٥) هو أبو يعقوب بن اسحق الكندى من نسل الأشعث بن قيس وكان أبوه أميرا على الكوفة للمهدى والرشيد ، وجده الأشعث صحابى ، وكان قبل ذلك ملكا على كندة ، وهو فيلسوف العرب والاسـلام وسليل الملوك فى الجاهلية .
(١٦٦) هو أبو العباس المبرد ، كما فى خزانة الأدب للبغدادى ، ونهاية الايجاز للرازى ، وكان بينه وبين أبى العباس ثعلب منافسة وتحاسد .

مستقيم أو معترض ، فما ظنك بالعامة ، ومن هو فى عداد العامة ، ممن لا يخطر شبه هذا بباله » ؟.

ثم يأخذ عبد القاهر هذه القصة مدخلا ومتكأ ليدخل مع السامع والقارىء فى عرض صور من التعبيرات الدقيقة للحرف (ان) ، والتى تدل على الحذق بنظم الكلام ، والدراية بتأليف التراكيب اللغـوية ، فيقول مذكرا القارىء بقصـة قيلت فى مقام سـابق(١٦٧) : روى عن الأصمعى(١٦٨) : أنه قال : كنت أسير مع أبى عمرو (١٦٩)بن العـلاء ، وخلف (١٧٠) الأحمر ، وكانا يأتيان بشارا فيسلمان عليه بغاية الاعظام ، ثم يقولان : يا أبا معاذ ، ما أحدثت ؟ . ، فيخبرهمـا وينشـدهما ، ويسألانه ، ويكتبان عنه متواضـعين له ، حتى يأتى وقت الزوال ، ثم ينصرفان .

وأتياه يوما ، فقالا : ما هذه القصيدة التى أحدثتها فى سلم(١٧١) ابن قتيبة ، قال : هل بلغتكم ؟ قالوا : بلغنا أنك أكثرت فيها من الغريب ، قال : نعم ، بلغنى أن سلم بن قتيبة يتباصر بالغريب ، فأحببت أن أرد عليه ما لا يعرف ، قالوا : فأنشدناها يا أبا معاذ ، فأنشدهما :

بكِّرا صاحبىَّ قبل الهَجِير إنَّ ذاك النجاح فى التبكير

حتى فرغ منها ، فقال له خلف : لو قلت : (بكرا فالنجـاح فى التبكير) كان أحسن .

---

(١٦٧) الدلائل ، ص ١٧٨

(١٦٨) هو عبد الملك بن قريب كان صاحب لغة ونحو (ت ٢١٦هـ) بالبصرة .

(١٦٩) احد القراء السبعة (ت ١٥٤هـ) .

(١٧٠) كان يصنع الشعر وينسبه الى العرب فلا يعرف ، ثم تنسك (ت ١٨٠ هـ) .

(١٧١) كان عاملا بالبصرة من قبل المنصور ، وكان من الأجواد .

فقال بشار : انما بنيتها أعرابية وحشية ، فقلت : (ان ذاك النجاح فى التبكير) كما تقول الأعراب البدويون ، ولو قلت : (بكرا فالنجاح) كان هذا من كلام المولدين ولا يشبه ذاك الكلام ولا يدخل فى معنى القصيدة .

قال : فقام خلف فقبل بين عينيه .

فهل كان هذا القول من خلف والنقد على بشار الا للطف المعنى فى ذلك وخفائه ؟ »

ثم يعلق عبد القاهر على قصة الأصمعى مع بشار ، فيقول :

« واعلم أن من شأن (ان) اذا جاءت على هذا النحو أن تغنى غناء الفاء العاطفة ــ مثلا ــ وأن تفيد من ربط الجملة بما قبلها أمرا عجيبا ، فأنت ترى الكلام بها مستأنفا غير مستأنف ، مقطوعا موصولا معا .

أفلا ترى أنك لو أسقطت (ان) من قوله : (ان ذاك النجاح فى التبكير) ، لم تر الكلام [١٧٢] يلتئم ، ولرأيت الجملة الثانية لا تتصل بالأولى ، ولا تكون فيها بسبيل حتى تجىء بالفاء ، فتقول :

بكّرا صاحبيّ قبل الهَجير فذاك النجاح فى التبكير

ومثله قول بعض العرب :

فغنِّها وهى لك الفداءُ إن غِناءَ الإبل الحُداءُ

فانظر الى قوله (ان غناء الابل الحداء) ، والى ملاءمته الكلام قبله ، وحسن تشبثه به ، والى حسن تعطف الكلام الأول عليه ، ثم انظر اذا تركت (ان) ، فقلت :

---

(١٧٢) اذ تبطل المناسبة التى كانت حاصلة والالفة التى كانت موجودة .

قغنِّهـــا وهى لك الفِداءُ غناءُ الإبـــل الحُـــداءُ

كيف تكون الصورة ؟ ، وكيف ينبو أحد الكلامين عن الآخر ، وكيف يشئم هذا ، ويعرق ذاك ؟ ، حتى لا تجد حيلة فى ائتلافهما ، حتى تجتلب لهما الفاء ، فتقول :

فغنِّها وهى لك الفـداءُ فغناءُ الإبـــل الحُـــداءُ

ثم تعلم أن ليست الألفة بينهما من جنس ما كان ، وأن قد ذهبت الأنسة التى كنت تجد ، والحسن الذى كنت ترى(١٧٣) » .

ثم يعود عبد القاهر يعلق على قصة الأصمعى مع بشار مع ربطها بقصة الكندى ، فيقول (١٧٤) :

« واعلم أن ههنا دقائق لو أن الكندى استقرى وتصفح ، وتتبع مواقع (ان) ، ثم ألطف النظر ، وأكثر التدبر ، لعلم علم ضرورة أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل ، فأول ذلك وأعجبه ما قدمت لك ذكره فى بيت بشار :

بكِّرا صاحبىَّ قبل الهَجيـر إنَّ ذاك النجاح فى التبكير

وما أنشدته من قول بعض العرب :

فغنِّها وهى لك الفِـــداءُ إن غِناءَ الإبـــل الحُداءُ

وذلك أنه هو شىء أبين فى الفائدة ، وأدل على أن ليس ســواء دخولهـــا ، وأن لا تدخـــل أنك ترى الجملة اذا هى دخلت : ترتبط بما قبلها ، وتأتلف معه ، وتتحـــد به ، حتى كأن الكلامين قد أفرغا افراغا واحدا ، وكأن أحدهما قد سبك فى الآخر .

---

(١٧٣) الدلائل ، ص ١٧٨ ، ١٧٩

(١٧٤) الدلائل ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧

هذه هى الصورة ، حتى اذا جئت الى (ان) فأسقطتها رأيت الثانى منهما قد نبا عن الأول ، وتجافى معناه عن معناه ، ورأيته لايتصل به ، ولا يكون منه بسبيل حتى تجىء بالفاء ، فتقول :

بكّرا صاحبىَّ قبل الهجيـر فذاك النجاح فى التبكير

فغنّها وهى لك الفِـداءُ فإن غِناءَ الإبـل الحُداءُ

ثم لا ترى الفاء تعيد الجملتين الى ما كانتا عليه من الألفة ، وترد عليك الذى كنت تجد بـ (ان) فى المعنى .

وهذا الضرب كثيرٌ فى التنزيل جدًّا ، من ذلك قولُه تعالى : « يَا أَيُّها النّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ »(١٧٥) ،وقوله عزَّ اسْمه : « يَا بُنَىَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ ، وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ ، وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، واصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ ، إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمور »(١٧٦) ، وقوله سبحانه : « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهم صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهم بِهَا وَصَلِّ عليهم إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لهم(١٧٧) » ، ومن أَبْيَنِ ذلك قولُهُ تعالى : « وَلَا تُخَاطِبْنِى فِى الَّذِينَ ظَلَمُوا ، إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ(١٧٨) » .

وَقَدْ تَتَكَرَّرُ فى الآيةِ الوَاحِدَةِ ، كقوله عزَّ اسْمه : « وما أُبَرِّئُ نَفْسِى إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بالسُّوءِ إِلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّى إن رَبِّى غَفُورٌ رَحِيمٌ(١٧٩) » — وهى على الجملة من الْكَثْرةِ بحيثُ لا يدرِكُهَا الإحْصَاءُ(١٨٠) » .

وهذا التعميم الذى أطلقه عبد القاهر من أن (الفاء) تحل محل

---

(١٧٥) الحج ، الآية ١

(١٧٦) لقمان ، الآية ١٧

(١٧٧) التوبة ، الآية ١٠٢

(١٧٨) هود ، الآية ٣٧

(١٧٩) يوسف ، الآية ٥٣

(١٨٠) ويأتى التأكيد بعد الأوامر والنواهى والتأكيد فى هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه .

(ان) ، لأن كلا منهما مفيد للربط ، عاد فخصصه ، وأحاطه بالقيـود ، وخص مواضع اثباتها فيما اذا أريد بـ (ان) البرهان على القضية السابقة لا فى المواضع التى يؤتى بها للتأكيد فحسب ولا يكون الـكلام الذى بعدها مرتبط بما قبلها ، فقال (١٨١) :

« واعلم أن الذى قلنا فى (ان) من أنها تدخل على الجملة من شأنها اذا هى أسقطت منها أن يحتاج فيها الى الفاء ، لا يطرد فى كل شىء ، وكل موضع ، بل يكون فى موضع دون موضع ، وفى حال دون حال ، فانك قد تراها قد دخلت على الجملة ليست هى مما يقتضى الفاء ، وذلك فيما لا يحصى •

كقوله تعالى :«إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ،فِى جَنَّاتٍ وَعُيُون (١٨٢) »

وذلك أَنَّ قَبْلَهُ :« إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ » ومعلوم أَنَّك لو قلتَ :إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ به تَمْتَرون ،فالمتَّقُونَ فى جَنَّاتٍ وَعُيُون ، لَمْ يَكُنْ كلاماً .

وكذلك قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ (١٨٣) » ، لأَنَّكَ لو قُلْتَ : لهم فيها زَفِيرٌ ، وَهُمْ فيها لاَ يسمعون ،فالَّذين سَبَقَتْ لهم مِنَّا الْحُسْنَى ،لم تَجِدْ لإدخالِك الفاءفيهاوَجْهاً .

وكذلك قولُهُ تعالَى : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والذِينَ هَادُوا والصَّابِئِينَ وَالنَّصارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (١٨٤) »جملةٌ فى موضع الْخَبَرَ ودخولُ الفاءفيها محالٌ ،لأَن الخبَرَ لا يُعطف على المبتدأ .

---

(١٨١) الدلائل ، ص ٢١٠ ، ٢١١

(١٨٢) الذاريات ، الآية ١٥ ، اسناد الأمن الى المكان مجاز عقلى وصف به المكان كأن المكان المخيف يخوف صاحبه بما يلقى فيه من المكاره •

(١٨٣) الأنبياء ، الآية ١٠١

(١٨٤) المـائدة ، الآية ٦٩

ومثلُه سواء : « إِنَّ الَّذِين آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً (١٨٥) » .

فاذا انما يكون الذى ذكرنا فى الجملة من حديث اقتضاء الفاء اذا كان مصدرها مصدر(١٨٦) الكلام يصحح به ما قبله ، ويحتج له ، ويبين له وجه الفائدة فيه .

ألا ترى أن الغرض من قوله : « ان ذاك النجاح فى التبكير » جله أن يبين المعنى فى قوله لصاحبه (بكرا) ، وأن يحتج لنفسه فى الأمر بالتبكير ، ويبين وجه الفائدة فيه .

وكذلك الحكم فى الآى التى تلوناها ، فقوله : « ان زلزلة الساعة شئ عظيم » بيان للمعنى فى قوله تعالى : « يا أيها الناس اتقوا ربكم» ، ولم أمروا بأن يتقوا ، وكذلك قوله : « ان صلاتك سكن لهم » بيان للمعنى فى أمر النبى — صلى الله عليه وسلم — بالصلاة ، أى بالدعاء لهم ، وهذا سبيل كل ما أنت ترى فيه الجملة يحتاج فيها الى الفاء » .

ثم ان عبد القاهر يوافق أبا العباس فى أن التأكيد بـ (ان) يكون للمتردد الشاك والمنكر ، وذهب الى أن خالى الذهن لا يؤكد له الكلام ، وانما يؤكد الكلام بـ (ان) فى حالة الانكار والتردد ، يقول (١٨٧) :

« ثم ان الأصل الذى ينبغى أن يكون عليه البناء هو الذى دون فى الكتب من أنها للتأكيد ، واذا كان قد ثبت ذلك ، فاذا كان الخبر بأمر ليس للمخاطب ظن فى خلافه ألبتة ، ولا يكون قد عقد فى نفسه أن الذى تزعم أنه كائن غير كائن ، وأن الذى تزعم أنه لم يكن كائن ، فأنت لا تحتاج هناك الى (ان) .

---

(١٨٥) الكهف ، الآية ٣٠ .
(١٨٦) مصدر بمعنى التصدير اى وقوعها صدرا .
(١٨٧) الدلائل ، ص ٢١٢

وانما تحتاج اليها اذا كان له ظن فى الخلاف ، وعقد قلب على نفى ما ثبت ، أو اثبات ما تنفى ، ولذلك تراها تزداد حسنا اذا كان الخبـر بأمر يبعد مثله فى الظن ، وبشىء قد جرت عادة الناس بخلافه ، كقول أبى نواس :

عليكَ باليأْسِ من الناسِ   إنَّ غِنَى نفسِكَ باليـأْسِ

فقد ترى حسن موقعها ، وكيف قبول النفس لها ، وليس ذلك الا لأن الغالب على الناس أنهم لا يحملون أنفسهم على اليأس ، ولا يدعون الرجاء والطمع ، ولا يعترف كل أحد ، ولا يسلم أن الغنى فى اليأس ، فلما كان كذلك كان الموضع فقر الى التأكيد ، فلذلك كان من حسنها ما ترى .

ومن لطيف موقعها : أن يدعى على المخاطب ظن لم يظنه ، ولكن يراد التهكم به وأن يقال : ان حالك والذى صنعت يقتضى أن تكون قد ظننت ذلك ، ومثال ذلك قول الآخر (١٨٨) :

جاءَ شقيقٌ عارضٌ رُمْحه   إنَّ بَنِى عَمِّكَ فيهم رِمَاح

يقول : ان مجيئه هكذا مدلا بنفسه وبشجاعته ، وقد وضع رمحه عرضا دليل على اعجاب شديد ، وعلى اعتقاد منه أنه لا يقوم له أحد ، حتى كأن ليس مع أحد منا رمح يدفعه به ، وكأنا كلنا عزل » .

ويستحسن عبد القاهر الجمع بين (اللام وان) فى مخاطبة المنكر ، فيقول(١٨٩) :

« وأما جعلها — أى فى عبارة أبى العباس السابقة — اذا جمع بينها وبين اللام نحو : ان عبد الله لقائم ، للكلام مع المنكر فجيد ، لأنه اذا كان

---

(١٨٨) حجة بن نضلة .
(١٨٩) الدلائل ، ص ٢١٣

الكلام مع المنكر كانت الحاجة الى التأكيد أشد ، وذلك أنك أحوج ما تكون الى الزيادة فى تثبيت خبرك اذا كان هناك من يدفعه ، وينكر صحته .

الا أنه ينبغي أن يعلم أنه كما يكون للانكار قد كان من السامع ، فانه يكون للانكار بعلم أو يرى أنه يكون من السامعين ، وجملة الأمر أنك لا تقول : انه لكذا حتى تريد أن تضع كلامك وضع من يزع فيه عن الانكار » .

***

ففى هذا الفصل الذى عقده عبد القاهر لـ (ان) بين أن لوجودها معنى لا يستفاد بدونها ، وأنها تأتى لمعان اضافية تراد لها ، ودلالات ثابتة تقصد منها .

ثم ان الفاء تحل محلها ـ اذا كانت (ان) مقصودا منها البرهان على أمر سابق ، أو الاحتجاج له ، وبيان وجه الفائدة فيه ، لأنها على هذا المعنى تفيد حسن الربط بين الجملتين ، وتزيد الألفة بينهما ، وهو نفس الغرض الذى نجده مع (ان) .

واذا لم تكن (ان) بهذا المعنى فلا يصح أن تحل (الفاء) محل (ان) .

وقد قصرها عبد القاهر على التأكيد عند الانكار والتردد ، وبهذا وافق أبا العباس المبرد ـ فى القديم ـ وما عليه البلاغيون ـ الآن ـ فى أنها تؤكد الكلام حيث يكون المخاطب شاكا مترددا أو منكرا .

كما استحسن اضافة (اللام) مع (ان) عند شدة التأكيد .

وقد أتى بالشواهد القرآنية الكثيرة والشعرية التى تؤيده فى كل ما ذهب اليه .

ويثبت عبد القاهر بهذا كله أن التراكيب اللغوى المبدوء بـ (ان) لم يقصد به فقط التأكيد الظاهرى ، والمعنى الأول المفهـوم من اللفظ لغة ، وانما يأتى التوكيد لأغراض يفهمها أهل الذوق ، والمتخصصون من ذوى اللغة ، وقد تدق فى الفهم حتى تخفى على بعض العلماء ــ كمـا خفيت على خلف الأحمـــر ، وأبى عمرو بن العلاء ، والفيلســوف الكندى ــ .

***

وبحوث عبد القاهر يؤخذ عليها أنها لا تتصف بالوحدة العضوية ، أو بالصلات العرقية ، فهو ينتقل من زهرة الى شجرة ، ومن حضر الى مدر ، ولذا نراه فى هذا الفصل الممتع يجمع فى ثناياه بعض خصـائص مهمة ، وفوائد جمة لـ (ان) نجمع شتاتها ثم نجملها فيما يأتى :

واليك البيان :

خصائص (ان) :

يعرض عبد القاهر لخصائص (ان) ويتناولها بالشرح والتحليل ، فيقول[١٩٠] :

١ ــ « ومن خصائصها أنك ترى لضمير الأمر والشأن معهـا من الحسن واللطف ما تراه اذا هى لم تدخل عليه ، بل تراه لا يصلح حيث يصلح الا بها وذلك فى مثل قوله تعالى :

« إنّه من يَتّق ويَصْبِر فَإنَّ الله لايُضيع أجر المحسنين[١٩١] » وقوله : « أنه من يُحادد الله ورسوله فأنّ له نار جهنم[١٩٢] » ، وقوله : « أنّه من عَمِل منكم سوءًا بِجهالةٍ ثم تاب[١٩٣] » وقوله : « إنّه لا يُفلح

(١٩٠) الدلائل ، ص ٢٠٧
(١٩١) يوسف ، الآية ٩٠
(١٩٢) التوبة ، الآية ٦٣
(١٩٣) الأنعام ، الآية ٥٤

الكافرون[١٩٤] » ، ومن ذلك قوله : « فإنّها لا تَعْمَى الأَبصارُ[١٩٥] » .

وأجاز أبو الحسن[١٩٦] فيها وجها آخر ، وهو أن يكون الضمير فى (انها) للأبصار أضمرت قبل الذكر ـ على شريطة التفسير .

والحاجة فى هذا الوجه أيضا الى (ان) قائمة كما كانت فى الوجه الأول ، فانه لايقال : هى لاتعمى الأبصار ، كما لايقال : هو من يتق ويصبر فان الله لا يضيع » .

فعبد القاهر يذكر أن لضمير الشأن مع (ان) حسنا ولطفا لاتراه اذا حذفت (ان) ، وقد علل هذا الحسن بوجهين : وجه ذكره غفلا دون بيان وتوضيح ، ووجه نسبه الى أبى الحسن الأخفش ، وفيه بعض التوضيح وهو ماسار عليه البلاغيون فى كتبهم .

فيقولون[١٩٧] : « السر البلاغى لذلك : هو التفصيل بعد الاجمال ، والبيان بعد الابهام ، وذلك أن الضمير يدل على معناه دلالة يشوبها الابهام والاجمال ، والجملة التى تلى الضمير ـ وهى جملة الحال والشأن ـ تدل على هذا المعنى بوضوح وبيان ، والبيان بعد الابهام أوقع فى النفس ، وأليق بمكان المدح والذم ، وذلك لأن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى ، بقى منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون ، فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن ، وبذلك يتسنى ذكر مدلول الضمير مرتين ، مرة على سبيل الابهام ، وأخرى على سبيل التوضيح ، وذلك مما يحقق المقصود وهو التمكين والتقرير » .

٢ ـ « ومما تصنعه (ان) فى الكلام أنك تراها تهيىء النكرة وتصلحها لأن يكون لها حكم المبتدأ ـ أعنى أن تكون محدثا عنها بحديث من بعدها ، ومثال ذلك قوله :

---

(١٩٤) المؤمنون ، الآية ١١٧
(١٩٥) الحج ، الآية ٤٦
(١٩٦) هو الأخفش تلميذ سيبويه .
(١٩٧) المعانى فى ضوء أساليب القرآن ، ص ٢٥٠

إنَّ شِــواءً ونشــــوةً وَخَبَبَ البازِل الأَمُـــون[١٩٨]

قد ترى حسنها وصحة المعنى معها ، ثم انك ان جئت بها من غير (ان) فقلت : شواء ونشوة وخبب البازل الأمون ، لم يكن كلاما .

فان كانت النكرة موصوفة وكانت لذلك تصلح أن يبتدأ بها ، فانك تراها مع (ان) ـ أحسن ، وترى المعنى حينئذ أولى بالصحة وأمكن : أفلا ترى الى قوله :

إنَّ دهراً يلُفُّ شملي بسعدى لَـزمانٌ يَهُـــمُّ بالإحسان

ليس بخفى ـ وان كان يستقيم أن تقول : دهر يلف شملى بسعدى دهر صالح ـ أن ليس الحالان سواء .

وكذلك ليس بخفى أنك لو عمدت الى قوله :

إنَّ أمــــراً فادحـــاً عن جــوابى شَغَلَـــك

فأسقطت منه (ان) لعدمت منه الحسن والطلاوة ، والتمكن الذى أنت واجده الآن ، ووجدت ضعفا وفتورا[١٩٩] » .

فهذه ـ كما نرى ـ خصيصة لـ (ان) متوقفة على الذوق الخالص، وعلى ماتجده النفس من الحسن والطلاوة مع وجود (ان) ، وما تحسه من الضعف والفتور مع عدمها ، وما ذلك الا من أثر (ان) فى تركيب الجملة ، وما تستتبعه من دلالة وحسن فى المعنى .

٣ ـ « ومن تأثير (إنَّ) فى الْجُمْلة أَنَّهَا تُغْنِى إِذَا كانتْ فيها عن الْخَبَرَ فى بعض الكلام ، ووَضَع صاحبُ الكِتاب فى ذلك بَاباً ، فقال : هذا بابُ ما يَحْسُنُ عليه السُّكُوت . . وذلك : إنَّ مالا ، وَإنَّ وَلَداً ، وَإنَّ عَدَداً ـ أى إنَّ لهم مَالاً ، فالَّذى أَضْمَرْتَ هُو (لهم) .

---

(١٩٨) الخبب : السير السريع ، البازل : المسن من الابل ، الأمون: الموثقة الخلق المأمونة العثار .

(١٩٩) الدلائل ، ص ٢٠٩

ويقول الرُّجُلُ للرجلِ : هلْ لكم أَحَدٌ ؟ ، إِنَّ النَّاسَ أَلْبٌ عَلَيْكُمْ فتقول : إِنَّ زَيْداً ، وَإِنَّ عَمْراً ، أى لنا ، وقال :

إِنَّ مَحَلاًّ وَإِنَّ مُـــرْتَحَلاً   وإِنَّ فى السَّفْرِ إذا مَضَوْا مَهَلا

ويقول : إِنَّ غيرها إِبْلا وَشَاءً ، كأنه قال : إِنَّ لَنا أَوْ عندنا غيرها[٢٠١] » .

ثم يبين عبد القاهر الجمال الفنى لحذف الخبر مع وجود (ان) ومع عدمها والفرق بين التعبيرين ، فقال :

فقد أراك فى هذا كله أن الخبر محذوف ، وقد ترى حسن الكلام وصحته مع حذفه وترك النطق به ، ثم انك ان عمدت الى (ان) فأسقطتها وجدت الذى كان حسن من حذف الخبر لا يحسن أو لا يسوغ ، فلو قلت : مالٌ ، عددٌ ، محلٌ ، ومرتَحَلٌ ، وغيرُها إبلٌ وشاءٌ — لم يكن شيئا ، وذلك أن (ان) كانت السبب فى أن حسن حذف الذى حذفه من الخبر ، وأنها حاضنته ، والمترجم عنه ، والمتكفل بشأنه » .

٤ — ثُمَّ إِذَا اسْتَقَرَيْنَا الكلام وَجَدْنَا الأَمْرَ بَيناً فى الْكَثِير من مَوقِعها ، أنه يقصد بها إلى الجواب ، كقوله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِى الْقَرْنَيْنِ ،قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْراً ،إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فى الأَرْضِ[٢٠٢] » . وكقوله عَزَّ وَجَلَّ : « نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُمْ بِالْحَقِّ ، إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِم[٢٠٣] » .

---

(٢٠٠) الألب : الناس يجتمعون على عداوة الانسان وهو بفتح الهمزة وكسرها وسكون اللام .

الدلائل ، ص ٢١٠ .

(٢٠٢) الكهف ، الآية ٨٣ ، ٨٤

(٢٠٣) الكهف ، الآية ١٣

وقوله عزّ وجلّ : « فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّى بَرِىءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ[٢٠٤] » .

وقوله عزّ وَجَلّ : « قُلْ إِنِّى نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ[٢٠٥] » .

وقوله : « وَقُلْ إِنِّى أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ[٢٠٦] » ـ وأشباهُ ذلك ممَّا يُعلم به أنَّه كلامُ أمرِ النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ بأَنْ يُجيب به الْكُفَّار فى بعض مَا جَادُوا وَنَاظَرُوا فِيه .

وعلى ذلك قولُهُ تعالى : « فَأْتِيَا فِرْعَوْن فَقُولاَ : إِنَّا رَسُولُ رَبِّ العالمين[٢٠٧] » .

وكذلك قَوْلُهُ : « وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْن إِنِّى رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِين[٢٠٨] » .

ومن البيِّن فى ذَلِك قولُهُ تعالى فى قِصَّة السَّحَرَة : « قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ[٢٠٩] » وذلك أنه عِيَانُ أنه جواب فرعون عن قوله : « آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ » ؟

فهذا وجه القبول فى هذه الحكاية[٢١٠] » •

وعبد القاهر فى حكمه هذا على (ان) بأنها تكون فى كثير من مواقعها جوابا عن سؤال اما محقق أو مقدر هو ماتشير به الدلائل والنصوص ، وقد أتى بالشواهد الكثيرة من القرآن الكريم مبينا وموضحا •

(٢٠٤) الشعراء ، الآية ١١٦
(٢٠٥) الأنعام ، الآية ٥٦
(٢٠٦) الحجر ، الآية ٨٩
(٢٠٧) الشعراء ، الآية ١٦
(٢٠٨) الأعراف ، الآية ١٠٤
(٢٠٩) الأعراف ، الآية ١٢٢ ، ١٢٥
(٢١٠) الدلائل ، ص ٢١٢

الا أنه عاد واشترط لهذا أن يكون للسائل ظن فى المسئول عنه على خلاف ماأنت تجيبه به ، فيقول(٢١١) » :

« اذا قيل أنها جواب سائل يشترط فيه أن يكون للسائل ظن فى المسئول عنه على خلاف ماأنت تجيبه به ، فاما أن يجعل مجرد الجواب أصلا فيه فلا ، لأنه يؤدى ألا يستقيم لنا اذا قال الرجل : كيف زيد ــ أن تقول : صالح ، واذا قيل أين هو ؟ ، أن تقول : فى الدار ، وأن لايصح حتى تقول : انه صالح ، وانه فى الدار ، وذلك مالا يقوله أحد •

وما ذهب عبد القاهر فى هذا هو ماتدل عليه اللغة ، وما يبدو من الشواهد العربية •

٥ ــ ويختم عبد القاهر بحثه فى (ان) بهذه الخصيصة الذوقية ، فيقول(٢١٢) :

« واعلم أنها قد تدخل للدلالة على أن الظن قد كان منك أيهــا المتكلم فى الذى كان أنه لايكون ، وذلك قولك للشىء ، هو بمرأى من المخاطب ومسمع : انه كان من الأمر ماترى ، وكان منى الى فلان احسان ومعروف ، ثم انه جعل جزائى مارأيت ، فتجعلك كأنك ترد على نفسك ظنك الذى ظننت ، وتبين الخطأ الذى توهمت •

وعلى ذلك ــ والله أعلم ــ قولُهُ تعالى حِكَايَةً عن أُمِّ مَرْيم ــ رضى الله عنها ــ « قَالَتْ : رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ(٢١٣) » ، وكذلك قولُهُ تَعالى حِكَايَةً عن نُوح (عليه السلام ») : « قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُون (٢١٤) » .

***

(٢١١) الدلائل ، ص ٢١٣
(٢١٢) الدلائل ، ص ٢١٤
(٢١٣) آل عمران ، الآية ٢٦
(٢١٤) الشعراء ، الآية ١١٦

هذه هى الخصائص الدقيقة للحرف (ان) جمعناها من كلام عبد القاهر ، ونحس أن هذا الحرف قد نال عناية من عبد القاهر قاربت عنايته بحرف العطف فى باب الفصل والوصل ، وذلك لما له من تأثير فى التركيب ، وأثر فى الجملة ـ كما رأينا ـ فهو حرف واحد ولكنه بوضعه الموضع الصحيح تحسن الجملة ، ويعطيها من الحلاوة ، ويكسبها من الطلاوة ، واتساق النظم ، ودقة المعنى مالمسناه فى النصوص السابقة .

ولهذه الأمور اللطيفة جعل عبد القاهر البحث فى هذا الحرف من الدقائق والأمور الخفية التى لا تدرك بالهوينى ، بل لابد لها من الاستعداد الخاص ، والذوق الصافى ، ولهذا لم يكن عجيبا أن تخفى على خلف الأحمر ، وأبى عمرو بن العلاء ، والفيلسوف الكندى ، ولو أن هؤلاء تتبعوا دقائق هذا الموضوع لما ظن أحدهم مثل الذى ظن .

الا أن عبد القاهر كان من حسن الأدب ودقة الاحساس مما جعله يلتمس العذر لخلف ، فقال(٢١٥) : « واذا كان خلف ـ وهو القدوة ، ومن يؤخذ عنه ، ومن هو بحيث يقول الشعر فينحله الفحول الجاهليين ، فيخفى ذلك له(٢١٦) ـ يجوز أن يشتبه مانحن فيه عليه حتى يقع له أن ينتقد على بشار ، فلا غرو أن تدخل الشبهة فى ذلك على الكندى » .

عبد القاهر فى بلاغته رائد للزمخشرى :

كان عبد القاهر فى فكره ذلك ، ونظراته الثاقبة فى أعماق تلك التراكيب رائدا للبلاغيين بعده وبخاصة الزمخشرى فى تفسيره (الكشاف) ، فقد طبق فيه فكر عبد القاهر وبلاغته تطبيقا أظهر به سمو التراكيب فى الآيات الكريمة ، وروعة المعنى فيها .

---

(٢١٥) الدلائل ، ص ٢٠٨

(٢١٦) أى اذا قال شعرا ونسبه الى شاعر جاهلى خفى ذلك على الناس . .

وقد سبق أن وضحنا أن عبد القاهر ميز بين صور الخبر ، فاذا كان اسما دل على الثبوت ، واذا كان فعلا دل على التجدد ، يأتى الزمخشرى ويطبق ذلك على تفسيره ، فيقول فى قوله تعالى(٢١٧) » :

« اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ » (البقرة ١٥) لِمَ لَمْ يقل ؟ (اللَّهُ مُسْتَهْزِئٌ بهم) ليكون مُطَابِقاً لقوله : (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) ؟

ويجيب بقوله : « لأن (يستهزىء) يفيد حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت » .

ويسهب عبد القاهر فى بيان الفروق بين صور الخبر اذا كان معرفة أو نكرة(٢١٨) ، وكل هذه الفروق نجد الزمخشرى يلاحظها فى تفسيره عند قوله تعالى : « وأولئك هم المفلحون » (البقرة) ، ويقول(٢١٩) :

« هم » فصل ، وفائدته : الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد وايجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره .

وهذا يلتقى مع عبد القاهر فى أن ضمير الفصل يفيد تأكيد الاختصاص .

ويقف الزمخشرى عند تعريف كلمة (المفلحون) قائلا :

ومعنى التعريف فى (المفلحون) الدلالة على أن المتقين هم الناس الذين عنهم بلغك أنهم يفلحون فى الآخرة ... أو على أنهم الذين ان حصلت صفة المفلحين ، وتحققوا ماهم ، وتصوروا بصورتهم الحقيقية ، فهم هم لايعدون تلك الحقيقة .

وما كتبه عبد القاهر فى جملة الحال ومتى تقترن بالواو ومتى

(٢١٧) الكشاف ، جـ ١٨٨/١ ، ط الحلبى .
(٢١٨) انظر فصل (فروق فى الخبر)
(٢١٩) الكشاف ، جـ ١٤٦/١

تمتنع(٢٢٠) ؟ نرى الزمخشرى يتابعه فى ذلك ، ويقول(٢٢١) معلقا على قوله تعالى :« وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ» (الأعراف ٤) .

« فان قلت : لايقال جاء زيد هو فارس ـ بغير الواو ، فما بال قوله : « هم قائلون » ؟ .

قلت : قدر بعض النحويين الواو محذوفة ... والصحيح أنها اذا عطفت على حال حذفت الواو استثقالا ، لاجتماع حرفى عطف ، لأن واو الحال هى واو العطف استعيرت للوصل ، فقولك : جاءنى زيد راجلا أو هو فارس ، كلام فصيح وارد على حده ، وأما ـ جاءنى زيد هو فارس ـ خبيثا » .

ويتصدى عبد القادر لمبحث التقديم والتأخير ، التقديم مع الاستفهام ، ومع النفى وفى الخبر المثبت حين يتقدم المسند اليه(٢٢٢) ... الخ .

وَيُتَابِعُ الزَّمَخْشرىُّ عبدَ القاهر فى هذا الْمَبْحث فيقولُ معلِّقاً على قولِهِ تعالى : « قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا » ؟ (الأنعام ١٤) .

أَوَلِى غَيْرُ الله ؟ ، همزة الاستفهام دون الفعل الذى هو (أتخذ) لأَنَّ الإنكار فى اتخاذ غير الله وَلِيًّا ، لا فى اتِّخَاذِ الْوَلِىّ ، فكان أولى بالتقديم ، نَحْوُ « أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّى أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ » (الزمر ٦٤) ، (آللهُ أَذِنَ لَكُمْ) (يونس ٥٩) » .

---

(٢٢٠) انظر فصل (فروق فى الحال)

(٢٢١) الكشاف ، جـ ٢/٦٧

(٢٢٢) انظر (فصل التقديم والتأخير) .

(٢٢٣) الكشاف ، جـ ٢/٨

كما ذهب عبد القاهر الى أن المسند اليه اذا ولى حرف النفى أفاد تخصيصه بنفى الخبر الفعلى — وعلى ضوء هذه القاعدة قال الزمخشرى(٢٢٤) فى التعليق على هذه الآية الواردة على لسان قوم شعيب — عليه السلام : « وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيز » (هود ٩١) :

« قد دل ايلاء الضمير حرف النفى على أن الكلام واقع فى الفاعل لا فى الفعل ، كأنه قيل : وما أنت علينا بعزيز ، بل رهطك هم الأعزة علينا ، ولذلك قال فى جوابهم : (أرهطى أعز عليكم من الله) ؟ ، ولو قيل : وما عززت علينا — لم يصح هذا الجواب » .

ويذكر عبد القاهر أنه اذا لم يكن فى الكلام نفى ولا استفهام ، وتقدم المسند اليه وكان معرفة ، فان التقديم حينئذ يحتمل تخصيص المسند اليه بالمسند ، أو تقوية الحكم وتوكيده فى ذهن السامع .

نجد الزّمخشريّ يقف عند بعض الآيات التى قُدِّم فيها المسند إليه لِيُبَيِّن أَنَّ الغرضَ من التقديم هو التَّخصِيص ، يقول فى قَوْله تعا : « اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهاً مَثَانِى تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم » (الزمر ٣٢) : « إيقاعُ اسمُ اللهِ مبتدأ ، وبناءُ نَزَّل عليه فيه تفخيمٌ لأحسنِ الْحَدِيثِ ، وَرَفْعٌ منه ، واستشهادٌ على حسنه ، وتأكيدٌ لاستناده إلى الله ، وأَنَّهُ من عِنده ، وأَنَّ مثلَه لايجوزُ أن يصدر إلاَّ عَنه ، وتَنبيهٌ على أَنَّهُ وَحْىٌ معجزٌ مباينٌ لسائر الأَحاديث(٢٢٥) » .

ويقول فى قوله تعالى : « الله يَبْسُطُ الرِّزقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِر » (الرعد ٢٦) : أى اللهُ وَحْدَه يبسطُ الرِّزق وَيَقْدِرُ دُون غيره(٢٢٦) » .

---

(٢٢٤) نفسه ، جـ ٢/٢٨٩
(٢٢٥) الكشاف ، جـ ٣/٣٩٤
(٢٢٦) الكشاف ، جـ ٢/٣٥٩

ويتكلم عبد القاهر فى حذف المفعول اذا أراد المتكلم أصل الفعل بدون أى تخصيص له ممن وقع عليه ، ويفصل ذلك(٢٢٧) » .

نرى الزمخشرى يُطَبِّق تلك القواعد فى آيات من القرآن ، يقول فى قَوْلِهِ تعالى : « وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ، إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ، فَقَالُوا : إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ » (يس ١٣ ، ١٤) ، يقول(٢٢٨) :

« فان قلت : لم ترك ذكر المفعول فى قوله (فعززنا بثالث) ؟ .

قلت : لأن الغرض ذكر المعزز به ــ وهو شمعون ــ وما لطف فيه من التدبير حتى عز الحق وذل الباطل ، واذا كان الكلام منصبا الى غرض من الأغراض جعل سياقه له وتوجهه اليه ، وكان ماسواه مرفوض مطرح ، ونظيره قولك : حكم السلطان اليوم بالحق ــ الغرض المسوق اليه قولك (بالحق) فلذلك رفضت ذكر المحكوم له والمحكوم عليه » .

كما يُعَلِّقُ على قوله تعالى : « وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَد مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ، قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ، قَالَتَا لاَ نَسْقِي حَتَى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ، وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ » (القصص ٢٣) ، يقول(٢٢٩) :

« فان قلت : لم ترك المفعول غير مذكور فى قوله « يسقون » و « تذودان » و « لانسقى » ؟ .

قلت : لأن الغرض هو الفعل لا المفعول ــ ألا ترى أنه انما رحمهما لأنهما كانتا على الذياد وهم على السقى ، ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم

---

(٢٢٧) انظر فصل (الحذف والذكر) ص
(٢٢٨) الكشاف ، ج ٣١٨/٣
(٢٢٩) الكشاف ، ج ١٧٠/٣

ومسقيهم ابل ـ مثلا ـ وكذلك قولهما « لانسقى حتى يصدر الرعاء » المقصود فيه السقى لا المسقى » .

وَيُعَلِّق عند تفسير قولِهِ تعالى : « وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِم وَأَبْصَارِهِم » (البقرة ٢٠) فيقول :

« مفعول « شاء » محذوف لأن الجواب يدل عليه ـ والمعنى : ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها ، ولقد تكاثر الحذف فى « شاء وأراد » ، ولا يكادون يبرزون المفعول الا فى الشىء المستغرب كنحو قولك : فلو شئت أن أبكى دما لبكيت ، وقوله تعالى : « لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا » (الأنبياء ١٧) و « لَوْ أَرَادَ اللهُ أَنْ يَتَّخِذَ ولداً » (الزمر ٤) .

ويتحدث عبد القاهر عن القصر بـ (انما) مخالفا فيها أقوال النحويين[٢٣١] ، ونجد الزمخشرى يتابعه فى ذلك حيث يقول فى قوله تعالى : « قالوا : انما نحن مصلحون » (البقرة ١٢) ، يقول[٢٣٢] :

« انما لقصر الحكم على شىء كقوله : انما ينطلق زيد ، أو لقصر شىء على حكم ، كقولك : انما زيد كاتب ـ ومعنى (انما نحن مصلحون) ان صفة المصلحين خلصت لهم وتمخضت من غير شائبة » .

ووقف عبدُ القاهرِ عند قولِهِ تعالى : « وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ » (البقرة ٩) وَقَرَّرَ أَنَّ التنكير فى « حَيَاةٍ » للدلالةِ على الازْدِيَادِ مِنها لاَ على أَصْلِهَا[٢٣٣] ، نَجِدُ الزَّمَخْشَرِىَّ يقول فى التعليق عَلى هذه الآية[٢٣٤] :

---

(٢٣٠) الكشاف ، جـ ٢٢/١

(٢٣١) انظر فصل (القصر انما)

(٢٣٢) الكشاف جـ ١٨٠/١ .

(٢٣٣) أنظر فصل (التعريف والتنكير) .

(٢٣٤) الكشاف جـ ٢٩٨/١ .

« نَكَّرَ كلمة (حَيَاة) ، لأنه أراد حَيَاةً مَخْصُوصَةً ، وهِيَ الْحَيَاةُ المتطاولة ، ولذلك كانت القراءةُ بها أَوْقَعُ مِنْ قِرَاءةِ أُبَيّ (عَلى الْحَيَاةِ) ».

ويطيل عبد القاهر فى الاسناد الخبرى المؤكد بـ (ان) ، فهو يأتى مجردا منها لخالى الذهن ، ومقترنا بها لمن عقد قلبه على النفى ، والمتردد، وقد يضاف اليها تأكيد ثان للمنكر مبالغة فى الجزم بالخبر[٢٣٥] .

وَيُعَلِّقُ الزمخشريُّ على قوله تعالى : « واضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ، إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ، قَالُوا ، مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ ، قَالُوا : رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ » . (يس ١٣ – ١٦) بقوله[٢٣٦] :

« فان قلت : لم قيل : (انا اليكم مرسلون) أولا و (انا اليكم لمرسلون آخرا ؟ . قلت لأن الأول ابتداء اخبار ، والثانى جواب عن انكار » .

وهناك مواضع كثيرة فى (الكشاف) يمكن أن نردها الى كلام عبد القاهر فى الدلائل أو الأسرار ، ونحن نشير فقط الى أن الامام عبد القاهر كان اماما للزمخشرى ورائدا له فى تفسيره (الكشاف) ، « فقد كان يتابع عبد القاهر فى النظم ، ويطبق رأيه فى الاعجاز تطبيقا عمليا وعلى نطاق واسع يشمل السور كلها ، وعلى الرغم من ذلك فلم يذكره فى كشافه الا مرة واحدة ، يذكره شاعرا ، ويغفله ناقدا وبلاغيا ».

---

(٢٣٥) انظر فصل (دقة التركيب مع « ان »

(٢٣٦) الكشاف جـ /٣١٨ .

وما أدهش عبد القاهر الناس الا بما كتب فى الحقل البيانى ، بل وما توجه الزمخشرى الى التفسير البيانى الا بوحى من عبد القاهر وهدى من سناه ، فالذى يوازن بين صنع عبد القاهر وصنع الزمخشرى ، يجد أن الأول قد رسم الخطة ، وأعد المثال ، وبين الطريق ، ويجد الثانى قد تولى التنفيذ حيث تتبع آيات القرآن الكريم آية آية ليوضح ما عناه الجرجانى بالنظم القرآنى .

وبعد ذلك يذكره الزمخشرى ، لا لأنه ابتدع نظريته فى النظم ، ولا لأنه أنشأ طريقة فى التفسير البيانى ، ولا لأنه ابتدأ منهجا فى التحليل انتفع به لاحقوه ، لم يذكره بذلك وانما ذكره بقوله :

« وقد ملح الامام عبد القاهر فى قوله لبعض من يأخذ عنه » :

مَا شئتَ من زَهْزَهةٍ والفتى بِمُصْقَلاباذِ لسَقْيِ زُرُوع (٢٣٧)

التراكيب النحوية وما يستتبعها من دلالات فيما عرف بعد عبد القاهر بـ « علم البيان »

البلاغة علم واحد عند عبد القاهر :

عبد القاهر لم يكن يخطر بباله تقسيم البلاغة هذا التقسيم الذى عرفت به الآن عند العلماء المتأخرين ، وهو ــ المعانى والبيان والبديع ــ لكنه وهو بصدد تفسير نظريته النظم والتدليل على الاعجاز بها ، وضع أصول (علم المعانى) وأسس قواعده ، دون أن يقصد الى ذلك ، وبغير

---

(٢٣٧) بلاغة القرآن فى آثار القاضى عبد الجبار ص ٦٥٤ ، وهذا البيت ورد فى سورة (ق) ، الكشاف جـ ١١/٤ ويقول صاحب شرح شواهد الكشاف فى هذا البيت : وقد لمح عبدالقاهر فى بعض من يأخذ عنه ولا يحضر ذهنه بذلك البيت ــ يعنى ان قول التلميذ فى حال تعليمه اياه زه زه كثيرا ، ولكن قلبه غائب عنه ، ويذهب الى مصقلاباذ يسقى زرعه ــ وهى بلدة بجرجان (زه‌زه) من قول فارسى يقال عند الاستحسان .

وعى منه ، وبالتالى فلم تصدر منه تلك التسمية الاصطلاحية ، وقد سمى بحوثه فى كتابه الذى وضع فيه أصول ــ علم المعانى ــ بـ (علم البيان) ، فقال فى فاتحة بحثه[٢٣٨] :

« فانك لاترى علما هو أرسخ أصلا ، وأبسق فرعا ، وأحلى جنى ، وأعذب وردا ، وأكرم نتاجا ، وأنور سراجا ، من (علم البيان) الذى لولاه لم تر لسانا يحوك الوشى ، ويصوغ الحلى ، ويلفظ الدر ، وينفث السحر ... » .

فالبيان ، والفصاحة ، والبراعة ، والبلاغة ، وما شاكلها ، عند عبد القاهر ألفاظ متواردة على معنى واحد ، وقد صرح هو بذلك[٢٣٩] .

فحينما عرض عبد القاهر للبلاغة عرضها وبحث فيها ككل ، فالصور البيانية التى بحثها فى (دلائل الاعجاز) لم يبحثها بحثا بلاغيا منفصلا عن بقية البحوث ، وانما بحثها ليطبق عليها فكرة النظم ، وما يستتبعها من دلالات اضافية .

وسوف نقف عند بعض الصور البيانية لنرى مدى صلتها بالتركيب النحوى ، وأن هذه المعانى الاضافية والدلالات الثانية انما كانت بسبب صحة التركيب اللغوى ، واستقامة القواعد النحوية فيه .

(٩) الكناية

المعنى ، ومعنى المعنى :

كان عبد القاهر فى بحثه للكناية ، والاستعارة ، والتمثيل ، واضحا جدا فى أن التركيب النحوى فيها ليس مرادا لما يدل عليه من معان أول ،

---

(٢٣٨) الدلائل ٤ .

(٢٣٩) انظر بلاغة القرآن فى آثار القاضى عبد الجبار ١١٨ ، الصبغ البديعى ٢٣٦ ، الدلائل ٣١ .

وأن التعبير اللغوى فيها لم يقصد منه مايعطيه من دلالات ظاهرية ، وانما الغرض ماوراء ذلك المعنى الظاهرى ، وما يتبع هذا التركيب اللغوى من معان ثانية لطيفة ومقصودة ، ومن أجلها سيق الكلام ، فيقول(٢٤٠) :

« الكلام على ضربين : ضرب أنت تصل منه الى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وذلك اذا قصدت أن تخبر عن زيد ـ بالخروج على الحقيقة فقلت : خرج زيد ...

وضرب آخر أنت لاتصل منه الى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن بدلالة اللفظ على معناه الذى يقتضيه موضوعه فى اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها الى الغرض ـ ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل » .

ثم يبتدىء بيان ذلك فى الكناية ، فيقول :

« أولا ترى أنك اذا قلت : هو كثير رماد القدر ، أو قلت : طويل النجاد ، أو قلت فى المرأة : نؤوم الضحى ـ فانك فى جميع ذلك لاتفيد غرضك الذى تعنى من مجرد اللفظ ؟ ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذى يوجبه ظاهره ، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا هو غرضك ، كمعرفتك « من « كثير رماد القدر » أنه مضياف ، ومن « طويل النجاد » أنه طويل القامة ، ومن « نؤوم الضحى » فى المرأة أنها مترفة مخدومة ، لها من يكفيها أمرها » .

ثم يبين ذلك أيضا فى الاستعارة ، فيقول :

« وكذا اذا قال : رأيت أسدا ـ ودلك الحال على أنه لم يرد السبع ـ علمت أنه أراد التشبيه الا أنه بالغ فجعل الذى رآه بحيث لا يتميز عن الأسد فى شجاعته » .

---

(٢٤٠) الدلائل ١٧١ .

ثم يوضح هذا الحال أيضا فى التمثيل ، فيقول :

« وكذلك تعلم من قوله : بلغنى أنك تقدم رجلا ، وتؤخر أخرى ـ إنه أراد التردد فى أمر البيعة واختلاف العزم فى الفعل وتركه » .

ثم يجمل هذه الفقرات المطولة تلك ويوجزها ، فيقول :

« واذ قد عرفت هذه الجملة فهاهنا عبارة مختصرة ، وهى أن تقول : المعنى ومعنى المعنى ، تعنى بالمعنى : المفهوم من ظاهر اللفظ لغة ، والذى تصل اليه بغير واسطة ، وبمعنى المعنى : أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضى بك ذلك المعنى الى معنى آخر ـ كالذى فسرت لك » .

سبب بلاغة الكناية :

يقرر عبد القاهر أن الجميع أجمعوا على أن الكناية أبلغ من الافصاح ، وليس معنى ذلك « أنك لما كنيت عن المعنى زدت فى ذاته ، بل المعنى أنك زدت فى اثباته ، فجعلته أبلغ وآكد وأشد .

فليست المزية فى قولهم : جم الرماد ـ أنه دل على قرى أكثر ، بل أنك أثبت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ ، وأوجبته ايجابا هو أشد ، وادعيته دعوى أنت بها أنطق ، وبصحتها أوثق .

ذلك لأن اثبات الصفة باثبات دليلها ، وايجابها بما هو شاهد فى وجودها آكد وأبلغ فى الدعوى من أن تجىء اليها فتثبتها هكذا ساذجا غفلا ، وذلك أنك لاتدعى شاهد الصفة ودليلها الا والأمر ظاهر معروف ، وبحيث لايشك فيه ، ولا يظن بالمخبر التجوز والخطأ(٢٤١) » ـ وكذلك القياس فى الاستعارة ، والتمثيل .

---

(٢٤١) الدلائل ٤٨ .

قوة الصلة بين المعنى الأول والثانى :

ويشترط عبد القاهر لحسن الكناية والاستعارة ، والتمثيل . أن يكون المعنى الأول الذى تجعله دليلا على المعنى الثانى ، ووسيطا بينك وبينه متمكنا من دلالته ، مستقلا بوساطته ، يسفر بينك وبينه أحسن سفارة ، ويشير لك اليه أبين اشارة ، حتى يخيل اليك أنك فهمته من حاق[٢٤٢] اللفظ ، وذلك لقلة الكلفة فيه عليك ، وسرعة وصوله اليك ، فكان من الكناية مثل قوله[٢٤٣] :

لا أُمْتِعُ العوذَ بالفِصال ولا   أبتاعُ إلاَّ قريبةَ الأَجل[٢٤٤]

فالمعنى الأول للجملة الأولى : انه لا يمتع الأمهـــات بأبنائها بل يذبحها لضيوفه ، وهذا ينتهى بك الى أن الممدوح كريم ، وليس هنـا كلفة فى الوصول الى هذا المعنى الثانى .

والمعنى الأول للجملة الثانية : أنه لايشترى الا الناقة القريبة الأجل حيث تذبح بعد شرائها للضــيفان ، وهذا ينتهى بنا الى وصف الممدوح بالكرم ، ولا توجد مشقة فى الوصول الى هذا المعنى الثانى .

ثم يفرق عبد القاهر بين هذه الدلائل والوسائط التى توصل الى المعنى الثانى ، فيجدها تارة جيدة التوصيل ، حسنة الســـفارة ، بينة الاشارة ، ووصول المعنى الى القلب فيها يكون تلو وصول اللفظ الى السمع ــ كالأمثلة السابقة .

---

(٢٤٢) أصبت حاق عينة : أى وسطها .
(٢٤٣) هو ابن هرمة (بكسر الهاء ، وهو آخر من يحتــج بهم (ت ١٥٠ هـ) .
(٢٤٤) الدلائل ٧٤ ، العــوذ : جمع عائذ وهى النــاقة التى مر على ولادها عشرة أيام أو خمسة عشر .

وتارة أخرى تظل تطيل النظر فى المعنى ، تبحث عنه ، وتطلبه فلا يظهر ، أو يظهر مشوه الصورة ، مطموس المعالم ، منقوص القوة ، ويمثل له عبد القاهر بقول العباس بن الأحنف :

سأطلبُ بُعْد الدَّار عنكم لتقْرُبوا وتسكبُ عيناى الدموعَ لتجمدَا

ثم بدأ يحلل البيت ، وينبه على أن حاله بالضد مما سبق ، فقال(٣٤٥) :

« بدأ فدل بسكب الدموع على ما يوجبه الفراق من الحزن والكمد فأحسن وأصاب ، لأن من شأن البكاء أن يكون أمارة للحزن وكناية عنه .

ثم ساق هذا القياس الى نقيضه ، فالتمس أن يدل على مايوجبه دوام التلاقى من السرور بقوله (لتجمدا) وظن أن الجمود يبلغ له فى افادة المسرة والسلامة من الحزن مابلغ سكب الدمع فى الدلالة على الكآبة والوقوع فى الحزن ، ونظرا الى أن (الجمود) خلو العين من البكاء وانتفاء الدمع عنها ، فكأنه قال : أحزن اليوم لئلا أحزن غدا ، وتبكى عيناى جهدهما لئلا تبكيا أبدا .

وغلط فيما ظن ــ وذلك أن الجمود هو أن لاتبكى العين مع أن الحال حال بكاء ، ومع أن العين يراد منها أن تبكى ، ويشتكى من أن لاتبكى ، ولذلك لاترى أحدا يذكر عينه بالجمود الا وهو يشكوها ويذمها وينسبها الى البخل ، ويعد امتناعها من البكاء تركا لمعونة صاحبها على مابه من الهم ــ ألا ترى الى قوله(٣٤٦) :

ألا إنَّ عَيْناً لــم تَجُدْ لك يوم واسطٍ
عليك بِجَــارِى دمعِها لَجمــــودِ

---

(٣٤٥) الدلائل ١٧٦ ، ١٧٧ .
(٣٤٦) أبو عطاء السندى يرثى ابن هبيرة .

ولو كان (الجمود) يصلح لأن يراد به السلامة من البكاء ، ويصح أن يدل به على أن الحال حال مسرة وحبور لجاز أن يدعى به للرجل ، فيقال : لازالت عينك جامدة ، كما يقال : لا أبكى الله عينك ــ وذلك مما لايشك فى بطلانه •

وعلى ذلك قول أهل اللغة : عين جمود ، لاماء فيها ، وسنة جماد : لا مطر فيها ، وناقة جماد : لا لبن فيها •

وجملة الأمر : أنا لانعلم أحدا جعل جمود العين دليل سرور ، وأمارة غبطة ، وكناية عن أن الحال حال فرح » •

فقد برهن عبد القــاهر أنه اذا اعتل التركيب النحوى ، واختلت العبارة لغويا ، وخرجت عن القواعد العربية ، لازمها انتقاص القوة فى تأدية مايراد منها ، فاللفظ وان ــ وصل الى السمع فانه يحتاج الى أن تخب فيه وتوضع لطلب المعنى ، وتبقى تطلبه وتتعب فيه وقد ينتهى الأمر الى التعقيد الذى يشبوه الصورة ، ويستهلك المعنى ، وينقص الحسن •

فالأسلوب الكنائى ــ وهو من (علم البيان) ــ نرى أنه يحسن ويجمل ، ويكون له آثاره الطيبة فى النفس ، ودلالته القوية فى المعنى ، اذا كان جيد التركيب ، صحيح العبارة ، غير خارج عن قواعد اللغة ، وأساليب العربية •

أما اذا كانت العبارة بالضد ، والتركيب بالعكس ، فيكون عسر الدلالة ، منقوص القوة ، ردىء التوصيل الى المعنى المقصود ، وينتهى الأمر الى التعمية والالغاز •

وعلى هذا فاذا طلبنا كناية حسنة ، فلنلتمس لها التركيب النحوى الصحيح ، ولنطوعه لقواعد اللغة العربية السليمة ، فالمعنى الســليم فى التركيب السليم •

***

(١٠) الاســـتعارة

ا ستعارة النادرة سببها الاحكام فى التركيب :

يعد عبد القاهر من الاستعارة النادرة التى لانجدها الا فى كلام محول ، ولا يقوى عليه الا أفراد الرجال قول سبيع بن الحطيم التيمى ، كان قد استنصر بزيد الفوارس الضبى فنصره ، فقال يمدحه :

سالت عليـــه شعابُ الحَىِّ حين دَعا
أنصـــــارهُ بوجـــوهٍ كالدنانيـــر

« أراد أنه مطـــاع فى الحى وأنهم يسرعون الى نصرته ، وأنه يدعوهم لحرب ، أو نازل خطب الا آتوه وكثروا عليه ، وازدحموا حواليه ، حتى تجدهم كالسيول تجىء من هنا وههنا ، وتنصب من هذا وذاك حتى يغص بها الوادى ويطفح منها[٢٧٤] .

ثم يوضح فى موضع آخر سبب تمام حسن هـــذه الاســـتعارة ، فيقول[٢٤٨] :

فانك ترى هذه الاستعارة على لطفها وغرابتها انما تم لها الحسن ، وانتهى الى حيث انتهى بما توخى فى موضع الكلام من التقديم والتأخير ، وتجدها قد ملحت ولطفت بمعاونة ذلك ومؤازرته لها .

وان شككت فاعمد الى الجارين والظرف ، فأزل كل منها عن مكانه الذى وضعه الشاعر فيه ، فقل : (سالت شعاب الحى بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره) ، ثم انظر كيف يكون ، وكيف يذهب الحسن

---

(٢٤٧) الدلائل ٥٠ .
(٢٤٨) الدلائل ٦٨ .

والطلاوة ، وكيف تعدم أريحيتك التى كانت ، وكيف تذهب النشوة التى كنت تجدها ؟ » .

ثم يزيد الأمر وضوحا ويأتى بالآية القرآنية ويوضح من شرحها أن الاستعارة فيها لم تجمل ولم تحسن لمجرد كونها استعارة ــ كما يقول بعض الناس ، اذ أنهم لم ينسبوا الشرف الا اليها ، ولم يجدوا للمزية موجبا سواها ، فيقول(٢٤٩) مبينا خطأهم وموضحا السبب الصحيح فى الحكم على الاستعارة :

« وَمِنْ دَقِيقِ ذلك وَخَفِيِّه أَنَّكَ ترى الناس إِذَا ذَكَرُوا قَوله تَعَالى : « وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً(٢٥٠) » ، لَمْ يزيدُوا فيه على ذِكْر الاستعارة ، ولم ينسبُوا الشَّرف إلا إليها ، ولم يَرَوْا لِلمزية مُوجِباً سِوَاها ، وهكذا ترى الأمرَ فى ظاهر كلامهم .

وليس الأمر على ذلك ، ولا هذا الشرف العظيم ، ولا هذه المزية الجليلة ، وهذه الروعة التى تدخل على النفوس عند هذا الكلام لمجرد الاستعارة ، ولكن لأن يسلك بالكلام طريق مايسند الفعل فيه الى الشىء وهو لما هو من سببه ، فيرفع به مايسند اليه ويؤتى بالذى الفعل له فى المعنى منصوبا بعده مبينا أن ذلك الاسناد وتلك النسبة الى ذلك الأول انما كان من أجل هذا الثانى ، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة ...

وذلك أنا نعلم أن (اشتعل) للشيب فى المعنى وان كان هو للرأس فى اللفظ ..

يبين أن الشرف كان لأن سلك هذا المسلك ، وتوخى به هذا المذهب ،

---

(٢٤٩) الدلائل ٦٩ .

(٢٥٠) مريم ٣ .

أن تدع هذا الطريق فيه وتأخذ اللفظ فتسنده الى الشيب صريحا ، فتقول : اشتعل شيب الرأس ، أو الشيب فى الرأس ، ثم تنظر هل تجد ذلك الحسن وتلك الفخامة ؟ ، وهل ترى الروعة التى كنت تراها ؟.

والسبب أنه يفيد مع لمعان الشيب فى الرأس الذى هو أصل المعنى ـ الشمول ـ وأنه قد شاع فيه ، وأخذه من نواحيه ، وأنه قد استقر به وعم جملته حتى لم يبق من السواد شىء ، أو لم يبق منه الا مالا يعتد به ، وهذا مالا يكون اذا قيل : اشتعل شيب الرأس ، أو الشيب فى الرأس ، بل لايوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة » .

ويزيد عبد القاهر فى موضع آخر وجها من وجوه الحسن فى هذه الاستعارة ، فيقول(٢٥١) :

« فاذا قلنا فى لفظة اشتعل من قوله تعالى : « واشتعل الرأس شيبا » انها فى أعلى المرتبة من الفصاحة ، لم توجب تلك الفصاحة لها وحدها ، ولكن موصولا بها (الرأس) معرفا بالألف واللام ، ومقرونا اليهما (الشيب) منكرا منصوبا » .

وحديث عبد القاهر عن الاستعارة نلمح فيه النظرات العميقة فى البحث ، والأصالة فى الاستقراء ، وهو لم يجعلها أصلا فى الاعجاز ، لأن ذلك يؤدى الى أن يكون الاعجاز فى آى معدودة من القرآن الكريم، واذا كان ذلك ممتنعا لم يبق الا أن يكون فى النظم والتأليف .

وبناء على هذه الفكرة وجه الى نفسه سؤالا ، وأجاب عنه ، فقال(٢٥٢) :

---

(٢٥١) الدلائل ٢٢٥ .
(٢٥٢) الدلائل ٢٥٠ .

« فان قيل : قولك (الا النظم) يقتضى اخراج مافى القرآن من الاستعارة وضروب المجاز من جملة ماهو معجز ، وذلك مالا مساغ له .

قيل : ليس الأمر كما ظننت ، بل ذلك يقتضى دخول الاستعارة ونظائرها فيما هو به معجز ، وذلك لأن هذه المعانى التى هى الاستعارة ، والكناية ، والتمثيل ، وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم ، وعنها يحدث ، وبها يكون ، لأنه لايتصور أن يدخل منها شيء فى الكلم وهى أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو ، فلا يتصور أن يكون ههنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد ألف مع غيره .

أفلا ترى أنه ان قدر فى (اشتعل) من قوله تعالى : « واشتعل الرأس شيبا » ألا يكون (الرأس) فاعلا له ، ويكون (شيبا) منصوبا عنه على التمييز ، لم يتصور أن يكون مستعارا ؟ وهكذا السبيل فى نظائر الاستعارة » .

وبهذا يتضح أن جمال الاستعارة وحسن وقعها يعود الى التركيب النحوى ، ويرجع الى النظم والتأليف فى العبارة فاذا كان التركيب محكما ، والتأليف متسقا يقوم على قواعد اللغة ، ووضع كل كلمة فى مكانها المناسب ، كانت الاستعارة فى أعلى المراتب ، وأسمى الدرجات .

فالتصوير القرآنى ــ والاستعارة منه ــ لون من ألوان النظم ، ولا يتصور أن يتم رسم مشهد من مشاهد القرآن الكريم المتنوعة فى لطفها وجمالها دون اطار منظوم ، أو تأليف محكم .

***

(١١) التمثيل

التمثيل البديع معنى اضافى للتركيب النحوى :

التمثيل من أبدع طرق التصوير ، وهو من مقتضيات النظم عند عبد القاهر ، « ولم يكن التشبيه فى القرآن هدفا يقصد اليه دون أن يستتبع المعنى ويكون جزءا أساسيا تتوقف عليه دلالة الآية ، فهو نمط من أنماط التصوير القرآنى الذى أعجز بلغاء العرب ... فالتشبيه اذن ليس محسنا خارجا عن اطار المضمون يتجمل به النظم وترشق به العبارة ، وانما هو جوهر داخل فى المضمون ، ليتضح أثره النفسى .

والأساس النفسى الذى يقوم على التشبيه وغيره من الأساليب البيانية من حيث تأليفها وادراكها وتقديرها هو فى الواقع عملية أساسية فى التفكير ، تلك هى ما بين بعض الأشياء وبعض من تشابه من علاقات(٢٥٣) » .

ومن التشبيه التمثيلى مايحتاج الى فضل روية ، وصفاء فكر ، وهو ماكان الشبه العقلى فيه منتزع من عدة أمور يجمع بعضها الى بعض ، ثم يستخرج من مجموعها الشبه فيكون سبيله سبيل الشيئين يمتزج أحدهما بالآخر حتى تحدث صورة غير ماكان لهما فى حال الافراد .

ومثالُ ذلك قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ : « مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً(٢٥٤) » .

فالشبه منتزع من أحوال الحمار ... فقد احتيج الى أن يراعى من الحمار فعل مخصوص ــ وهو الحمل ــ وأن يكون المحمول شيئا

---

(٢٥٣) دراسات فى علم النفس الأدبى ٤١ .
(٢٥٤) الجمعة ٥ .

مخصوصا ــ وهو الأسفار التى فيها أمارات تدل على العلوم ــ وأن يثلث ذلك بجهل الحمار مافيها حتى يحصل الشبه المقصود .

ثم انه لايحصل من كل واحد من هذه الأمور على الانفراد ، ولا يتصور أن يقال : أنه تشبيه بعد تشبيه من غير أن يقف الأمر الأول على الثانى ، ويدخل الثانى فى الأول ، لأن الشبه لايتعلق بالحمل حتى يكون من الحمار ، ثم لايتعلق بحمل الحمار حتى يكون المحمول الأسفار ثم لايتعلق بهذا كله حتى يقترن به من جهل الحمار بالأسفار المحمولة على ظهره ، فما لم تجعله كالخيط الممدود ... لم يتم المقصود .

والنتيجة المطلوبة : هى الذم بالشقاء فى شيء يتعلق به غرض جليل وفائدة شريفة مع حرمان ذلك الغرض ، وعدم الوصول الى تلك الفائدة ، واستصحاب مايتضمن المنافع العظيمة ، والنعم الخطيرة من غير أن يكون ذلك الاستصحاب سببا الى نيل شيء من تلك المنافع والنعم(٢٥٥) » .

وكل هذه المعانى التى كانت نتيجة لهذا البيان الطويل والتفسير الواضح تدرك من وراء التشبيه فهى معان ثانية ، يوحى بها التركيب النحوى ، ودلالات اضافية يشير اليها التعبير اللغوى .

وعبد القاهر ــ كما نعلم ــ لايمل من ترديد فكرة النظم فى آية قرآنية أو بيت شعر ، وغرضه من ذلك تثبيت الفكرة ، وتعميقها فى النفوس ، وكأن سلاح التكرار اتخذه ليحارب به المتشككين فى صحة النظم أو المنكرين ، ولهذا نراه يكرر مرة أخرى ــ مامضى ــ فى بيت لبشار ، فيقول(٢٥٦) :

« وأعلم أنى لست أقول ان الفكر لايتعلق بمعانى الكلم المفردة أصلا ، ولكنى أقول : انه لايتعلق بها مجردة عن معانى النحو ، ومنطوقا

---

(٢٥٥) أسرار البلاغة ٧٣ ، ٧٤ .
(٢٥٦) الدلائل ٢٥٩ ، ٢٦٢ .

بها على وجه لايتأتى معه تقدير معانى النحو وتوضيحها فيها ، وان أردت مثلا فخذ بيت بشار(٢٥٧) :

كأَنَّ مُثار النَّقع فوق رؤُوسنا   وأسيافَنا ليلٌ تَهاوى كواكبُهُ

وانظر هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معانى هذه الكلم بباله أفرادا عارية من معانى النحو التى تراها فيها ، وأن يكون قد وقع (كأن) فى نفسه من غير أن يكون قصد ايقاع التشبيه منه على شىء ، وأن يكون فكر فى (مثار النقع) من غير أن يكون أراد اضافة الأول الى الثانى ، وفكر فى (فوق رؤوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف (فوق) الى (الرؤوس) ، وفى (الأسياف) من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على (مثار) وفى (الواو) من دون أن يكون أراد العطف بها ، وأن يكون كذلك فكر فى (الليل) من دون أن يكون أراد أن يجعله خبرا لـ (كأن) ، وفى (تهاوى كواكبه) من دون أن يكون أراد أن يجعل (تهاوى) فعلا للكواكب ، ثم يجعل الجملة صفة لـ (ليل) ليتم الذى أراد من التشبيه ؟.

أم لم تخطر هذه الأشياء بباله الا مرادا فيها هذه الأحكام والمعانى التى تراها فيها .

وليت شعرى كيف يتصور وقوع قصد منك الى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى ؟ .

واعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعا من الذهب فيذيب بعضها فى بعض حتى تصير قطعة واحدة ..

فبيت بشار اذا تأملته وجدته كالحلقة المفرغة التى لاتقبل التقسيم ، ورأيته قد صنع فى الكلم التى فيه مايصنعه الصانع حين يأخذ كسرا من

---

(٢٥٧) يمدح ابن هبيرة وقد أجازه على هذه القصيدة اربعين الف درهم ، النقع : الغبار وهو من اضافة الصفة الى الموصوف ، أى النقع المثار ، تهاوى : تساقط .

الذهب فيذيبها ، ثم يصبها فى قالب ويخرجها لك سوارا أو خلخالا ، وان أنت حاولت قطع بعض ألفاظ البيت عن بعض كنت كمن يكسر الحلقة ويفصم السوار ، وذلك أنه لم يرد أن يشبه النقع بالليل على حدة ، والأسياف بالكواكب على حدة ، ولكنه أراد أن يشبه النقع والأسياف تجول فيه ، بالليل فى حال ماتنكدر الكواكب وتتهاوى فيه ..

فالنظم يكون فى معانى الكلم دون ألفاظها ، وأن نظمها هو توخى معانى النحو فيها ... وينبغى أن تنظر الى الذى به اتحدت المعانى فى بيت بشار .

واذا نظرنا لم نجدها اتحدت الا بأن جعل (مثـار النقع) اسم (كأن) ، وجعل الظرف (فوق رؤوسنا) معمولا لـ (مثار) ومعلقا به ، وأشرك الأسياف فى (كأن) بعطفه لها على (مثار) ، ثم بأن قال : (ليل تهاوى كواكبه)فأتى بالليل نكرة ، وجعل جملة قوله (تهاوى كواكبه) ، له صفة ثم جعل مجموع (ليل تهاوى كواكبه) خبرا لـ (كأن) .

فانظر هل ترى شيئا كان الاتحاد به غير ماعددناه ؟ وهل تعرف له موجبا سواه ؟ ، فلولا الاخلاد الى الهوينى ، وترك النظر ، وغطاء ألقى على عيون أقوام لكان ينبغى أن يكون فى هذا وحده كفاية ، وما فوق الكفاية .

***

فنحن نرى دفاع عبد القاهر عن فكرة النظم ، واستماتته فى اكتساب الأفهام الى جوارها ، وجذب العقل الى دراستها وفحصها ، وهو لا ينى ولا يفتر ، ولا يصيبه الدوار أو الصداع من التكرار ، ولا ينتابه الملل أو السأم من الاعادة ، وذلك لوثوقه من صحة الفكرة وايمانه بجدواها فى الاعجاز ، لذلك كان شديد الأسف لعدم فهم العلماء لها ، وكان يتقطع غيظا وحسرة لانصراف الناس عنها ، وعدم محاولتهم التفكر والاعتبار .

والحقيقة أن فكرة النظم هى التى نظمها عبد القاهر ، واحتج لها ، ومد أطنابها ، وجعل لها أصولا وقواعد ـ ولا أقول هو الذى اخترعها فالمخترع لها القاضى عبد الجبار(٢٥٨) ، هذه النظرية جعلت (التمثيل) من مقتضياته ، لذا نرى هذا التمثيل فى بيت بشار لم يلق قبولا لدى الباحثين ، ولم يسر مسرى الأمثال فى الأدب العربى ، ولم نحصل منه على دقة المعنى ، ولطف المضمون ، الا لأن التركيب النحوى كامل الاحكام ، والعبارة اللغوية سليمة البنيان ، وكل كلمة فيه تتعلق بالأخرى بأوثق العرى ، وترتبط بها أشد الارتباط وتتصل بها بكامل الاتصال ، حتى جاء التشبيه التمثيلى فيه من التشبيهات العقم ، وبخاصة لو عرفنا أنه فى وصف معركة حربية وأن قائله بشار وكان فاقد البصر ، ومع ذلك فقد فاق فيها المبصرين ، ولذلك كافأه ابن هبيرة بأربعين ألف درهم .

(١٢) المجاز العقلى

(المجاز) مجاز فى المثبت ومجاز فى الاثبات :

أنعم النظر عبد القاهر فى الجملة العربية ونظام تركيبها ، ومن خلال عملية الاسناد فى الجملة ، وصل الى مفتاح السر فى المجاز فيها ، ووضع له مقدمة ، وفحواها :

أن الكلام يتألف من أجزاء (الأسماء والأفعال والحروف) وهذه الأجزاء لاتؤدى أية فائدة ، ولا تدل على أى معنى ، مالم تنتظم تلك الأجزاء بكيفيات خاصة ، وما لم تسلك فى سلك يجمعها ، والا كانت مجرد أصوات خالية من كل فائدة أو معنى ، فالاسم الواحد ، والفعل الواحد من غير اسم ينضم اليه ، لايفيد المعنى ، وانما المعنى المفيد فى التركيب النحوى الكامل ، والتعبير اللغوى الصحيح .

---

(٢٥٨) بلاغة القرآن فى آثار القاضى عبد الجبار ٤٧٠ ، المغنى فى اعجاز القرآن جـ ١٦/١٩٩ .

ومدار الفائدة فى الحديث عن موضوع ما لايعدو أن يكون من قبيل اثبات صفة اليه ، أو نفى صفة عنه ، ولهذا فان الجملة المثبتة تتضمن ثلاثة أمور : شىء مثبت ، ومثبت اليه ، وعملية الاثبات .

وكذلك الجملة المنفية تشتمل على ثلاثة أيضا : شىء منفى ، ومنفى عنه ، وعملية النفى . فاذا قلت : (ضرب زيد ، أو زيد ضارب) فأنت فى هذه الحالة قد أثبت الضرب فعلا أو وصفا لزيد .

واذا قلت : (ماضرب زيد ، مازيد ضارب) فقد نفيت الضرب عن زيد ، وأخرجته عن أن يكون فعلا له .

فالجملة اذن تشتمل على طرفين هما ــ المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، وقيل للمثبت وللمنفى : مسند وحديث ، وللمثبت له والمنفى عنه : مسند اليه ومحدث عنه(٢٥٩) » .

وقد حلل عبد القاهر عملية الاسناد تحليلا عقليا ، بمعنى أن الاسناد الذى لايخالف مفهوم العقل ، ولا يناقض تصوراته ، سماه (اسنادا حقيقيا) ، أما الذى يخالف مفهوم العقل ويناقض تصوراته ، فقد سماه (اسنادا مجازيا) .

« فكل جملة وضعتها (أى المتكلم) على أن الحكم المفاد بها على ماهو عليه فى الفعل ، وواقع موقعه فهى حقيقة(٢٦٠) » .

فالمتكلمُ إذَا تَوَهَّمَ أَوْ أَخْطَأَ فى إسْنَاد وَصْفٍ أو فِعْل إلى مَا لا يصحّ الإسناد إليه مع اعتقاد أَنَّ مَا أَتَى به من إسناد وَاقِع مَوْقعة ، فإسنادُه حَقِيقِىٌّ ، كقولِهِ تَعالى : « وَمَا يُهْلِكُنَا إلاَّ الدَّهْرُ(٢٦١) » .

---

(٢٥٩) أسرار البلاغة ٣٩٢ .
(٢٦٠) أسرار البلاغة ٣٠٥ .
(٢٦١) الجاثية ٢٣ .

« فهذا ونحوه من حيث لم يتكلم به قائله على أنه متأول ، بل أطلقه بجهله وعماه اطلاق من يضع الصـــفة فى موضعها ، لايوصف بالمجاز ، ولكن يقال عند قائله : انه حقيقة وهو كذب وباطل ، واثبات لما ليس بثابت ، أو نفى لما ليس بمنتف ، وحكم لايصححه العقل فى الجملة ، بل يرده ويدفعه(٢٦٢) » .

وبعد أن وصل عبد القاهر الى هذا الأصل فى عملية الاســـناد ، استطاع أن يحدد مدخل المجاز فى الاسناد ، ومكانه فيه ، أهو فى المثبت أم فى الاثبات ؟ ، يقول(٢٦٣) » .

واذا تقررت هذه المسائل فينبغى أن نعلم أن من حقك اذا أردت أن تقضى فى الجملة بمجاز أو حقيقة أن تنظر اليها من جهتين .

احداهما : أن تنظر الى ماوقع بها من الاثبات ، أهو فى حقه أو موضعه أم قد زال عن الموضع الذى ينبغى أن يكون فيه ؟ .

والثانية : أن تنظر الى المعنى المثبت ـ أعنى ماوقع عليه الاثبات ، كـ (الحياة) فى قولك : أحيا الله زيدا ، والشيب فى قولك : أشاب الله رأسى أثابت على الحقيقة ، أم قد عدل به عنها ؟ » .

وعلى أساس من عملية الاسناد تلك ، قسم عبد القاهر المجـاز الى قسمين ـ وهو تقسيم نراه لأول مرة فى تاريخ البلاغة العربية ـــ مجاز لغوى يقع فى المثبت ، وعقلى يقع فى الاثبات ، يقول(٢٦٤) :

« واعلم أن المجاز على ضربين : مجاز عن طريق اللغة ، ومجاز عن طريق المعنى والمعقول .

---

(٢٦٢) أسرار البلاغة ٣٠٦ .
(٢٦٣) أسرار البلاغة ٢٩٥ .
(٢٦٤) أسرار البلاغة ٣٢٧ .

فاذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة ، كقولنا : (اليد) مجاز فى النعمة ، و (الأسد) مجاز فى الانسان وكل ماليس بالسبع المعروف كان حكما أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة ، لأنا أردنا أن المتكلم قد جاز باللفظة أصلها الذى وقعت له ابتداء فى اللغة ، وأوقعها على غير ذلك ، اما تشبيها ، واما لصلة وملابسة بين ما نقلها اليه ، وما نقلها عنه .

ومتى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازا من طريق المعقول دون اللغة ، وذلك أن الأوصاف اللاحقة للجمل من حيث هى جمل لا يصح ردها الى اللغة ، ولا وجه لنسبتها الى واضعها ، لأن التأليف اسناد اسم الى فعل ، أو اسم الى اسم ، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلم فلا يصير (ضرب) خبرا عن (زيد) بوضع اللغة ، بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له » .

وَمِنَ الشَّوَاهِدِ الْقُرْآنيةِ الَّتِى حَمَلَهَا عبدُ القاهر على المجازِ اللُّغوِىّ ، قولُهُ تعالى : « فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا » [٢٦٥] ، وقولُه : (إِنَّ الَّذِى أَحْيَاهَا لَمُحْيِى الْمَوْتَى » [٢٦٦] ، جَعَلَ خُضْرَةَ الأَرض ونَضْرتَهَا وَبَهْجَتَهَا بما يظْهِرُهُ الله تعالى من النَّبات والأَنْوَار وَالْأَزْهار وعجائبِ الصُّنع حَيَاةً لها ، فكان ذلك مجازاً فى الْمُثْبَت ، من حَيْثُ جَعَلَ ما ليس بِحَيَاة حَيَاةً على التَّشْبيه ، فأَما نَفْسُ الإثباتِ فمحْضُ الحَقيقة ، لأَنه إِثْبَاتٌ لما ضَرَبَ الحياةَ مثلاً له فعلا لله تعالى ، ولا حقيقة أَحَقُّ مِنْ ذلك [٢٦٧] » .

ومن الشواهد التى حَمَلَهَا على المجاز العقلى ، قولُهُ تَعالى « وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً [٢٦٨] » ، وقولُهُ : « وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ

(٢٦٥) فاطر ٩ .
(٢٦٦) فصلت ٢٨ .
(٢٦٧) الأسرار ٢٩٥ .
(٢٦٨) الأنفال ٢ .

أَثْقَالَهَا[٢٦٩] » ، أَثْبَتَ الْفِعْلَ فى ذلك لِمَا لا يثبت له الفعل إِذَا رَجَعْنَا إلى المعقول [٢٧٠] » .

بلاغة المجاز العقلى تكمن فى الوصف الموجب للاعراب :

والمجـاز العقلى اذا جاء على هذا التركيب : وخرج على هـذه الصورة ، وكان الاسناد فيه مما يرجع الى العقل كان « من شأنه أن يفخم عليه المعنى ، وتحدث فيه النباهة فليس يشتبه على عاقل أن ليس حال المعنى وموقعه فى قوله : « فنام ليلى وتجلى همى » — كحاله وموقعه اذا تركت المجاز وقلت : فنمت فى ليلى وتجلى همى — كما لم يكن الحال فى قولك : رأيت أسدا ، كالحال فى « رأيت رجلا كالأسد » .

وَمَن الَّذِى يَخْفَى عليه مكانُ الْعُلُوّ ، وَمَوْضِعُ الْمَزِيَّة ، وَسُورَة الْفُرْقَانِ ، بين قولِهِ تعالى « فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ » [٢٧١] وَبَيْنَ أَنْ يُقَال : « فَمَا رَبِحُوا فِى تَجَارَتِهِمْ » .

وان أردت أن تزداد الأمر تبيينا فانظر الى بيت الفرزدق :

يحمِى إذا اخْتُرِط السيوفُ نساءَنا ضربٌ تطير له السواعدُ أَرعلُ[٢٧٢] .

والى رونقه ومائه ، والى ما عليه من الطلاوة ، ثم ارجع الى الذى هو الحقيقة ، وقل :

يحمى اذا اخترط السيوف نساءنا بضرب تطير له السواعد أرعل .

ثم اسبر حالك ، هل ترى مما كنت تراه شيئا ؟ » .

---

(٢٦٩) الزلزلة ٢ .
(٢٧٠) الأسرار ٣٠٩ .
(٢٧١) البقرة ١٦ .
(٢٧٢) اخترط السيف : سله من غمده ، الرعل : شدة الطعن ، ورجل أرعل بين الرعلة والرعالة مضطرب العقل أحمق مسترخ .

وبعد أن يوازن بين التعبير بالحقيقة والتعبير بالمجاز ، ويوضح فضل التعبير بالمجاز ، يبين أن هذا النوع من المجاز ليس يسيرا يقدر عليه كل كاتب ، أو مشاعا يتوجه اليه كل باحث ، بل هو « كنز من كنوز البلاغة ، ومادة الشاعر المفلق ، والكاتب البليغ فى الابداع والاحسان ، والاتساع فى طرق البيان ، وأن يجىء بالكلام مطبوعا مصنوعا ، وأن يضعه بعيد المرام ، قريبا من الأفهام .. بل يدق ويلطف حتى يمتنع مثله الا على الشاعر المفلق ، والكاتب البليغ ، وحتى يأتيك بالبدعة لم تعرفها والنادرة تأنق لها(٢٧٣) » .

***

فهذا التركيب الذى له تلك الميزة ، وذلك الابداع والاحسان فى أداء المعنى ، والاتساع فى طرق البيان ، والوصول الى الهدف عن طريق المعقول ، لم يكن الا نتيجة لهذا الاسناد الحاصل فى الاثبات ، والمجاز الذى أتى عن طريق المعقول ، فالتركيب النحوى اذا كان على هذه الصورة ، والعبارة اللغوية اذا جاءت على تلك الهيئة ، هى التى تولد هذا الفضل ، وتبرز تلك المزية ، وتسبب ذلك الجمال ، ولو أننا حولنا هذا التركيب المجازى وهذا الاسناد العقلى عن وجهته تلك الى الوجهة الحقيقية لفات هذا الحسن ، ولخلا هذا التركيب من كل نادر وطريف .

« فالمزية المطلوبة فى هذا الباب مزية فيما طريقه الفكر والنظر .. ومن هنا لم يجز اذا عد الوجوه التى تظهر بها المزية أن يعد فيها الاعراب :

وذلك لأن العلم بالاعراب مشترك بين العرب كلهم ، وليس هو مما يستنبط بالفكر ويستعان عليه بالروية ، فليس أحدهم بأن اعراب الفاعل

---

(٢٧٣) الدلائل ١٩٢ ، ١٩٣ .

الرفع ، والمفعول النصب ، والمضاف اليه الجر ، بأعلم من غيره ، ولا بأن ذاك هو المفعول به مما يحتاجون فيه الى حدة ذهن وقوة خاطر .

وانما الذى تقع الحاجة فيه الى ذلك العلم بما يوجب الفاعلية للشىء اذا كان ايجابها من طريق المجاز ، كقوله تعالى : « فما ربحت تجارتهم » وكقول الفرزدق :

* سقتها خروقٌ فى المسامع * (٢٧٤)

وأشباه ذلك مما يجعل الشىء فيه فاعلا على تأويل يدق ، ومن طريق تلطف ، وليس هذا يكون علما بالاعراب ، ولكن بالوصف الموجب للاعراب (٢٧٥) » .

فالمجاز العقلى فى التركيب الاسنادى وراءه من المعانى العظيمة زيادة على ما يفهم من التركيب النحوى ، وتكوين الجملة اللغوى ، وفيه من المعانى النفسية التى يستند اليها التصوير القرآنى ، وهو بهذا يندرج فى النظم الذى يتعلق به الاعجاز .

(١٣) اغفال قواعد النحو المشهورة يفسد التراكيب

(أ) فى الوسط الأدبى :

عبد القاهر الجرجانى بعد أن ذكر موضوعات (علم المعانى) مركزة فيما يعادل صفحة أو أكثر ، ورأى أن النظم فى وجود معانى النحو ،

---

(٢٧٤) والبيت :

سقاها خروق فى المسامع لم تكن علاطا ولا مخبوطة فى الملاغم

العلاط : وسم بالعنق ، الخباط : وسم بالوجه ، الملاغم : الفم والأنف والأشداق ، جمع ملغم ، أى علم أرباب الماء لمن هى ؟ فسقاها ما سمعوه من ذكر أصحابها لعزتهم ، ولم تحتج أن تكون لها سمة ، وهو كناية عن الشهرة .

(٢٧٥) الدلائل ٢٥١ ، ٢٥٢ .

وتطبيق قواعد الاعراب ، وأن ذلك يكسب التراكيب لطائف البلاغة وحسن الفصاحة ، أخذ يضرب الأمثال ، ويوضح الحقيقة بجملة من الأقوال العربية من الشعر الفصيح ، ويبين أن الخطأ في التركيب النحوى، والتغافل عن مراعاة قواعده في الأساليب العربية يخل التراكيب ، ويفسد المعنى ، فقال (٢٧٦) :

«هذه جملة لاتزداد فيها نظرا الا ازددت لها تصورا ، وازدادت عندك صحة ، وازددت بها ثقة ، وليس من أحد تحركه لأن يقول في أمر النظم شيئا الا وجدته قد اعترف لك بها أو ببعضها ، ووافق فيها ، درى ذلك أو لم يدر ، ويكفيك أنهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه ، حيث ذكروا فساد النظم ، فليس من أحد يخالف في نحو قول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلاَّ مُمَلَّكًا   أَبُـو أُمِّه حَيٌّ أَبُـوه يُقاربه (٢٧٧)

وقول المتنبى :

ولذا اسمُ أَغطِيةِ العيون جفونها   من أَنَّهَا عَمَلَ السيوفِ عواملُ (٢٧٨)

---

(٢٧٦) الدلائل ٥٦ وما بعدها .

(٢٧٧) يمدح خال هشام بن عبد الملك ، وهو ابراهيم بن هشام ، وكان واليا على المدينة مدة هشام ، أبو أمه : اى أبو المملك ، أبوه: اى أبو هذا الممدوح ــ والمعنى : أنه لا يحاكيه الا ابن أخته ــ وهو هشام .

وجه التعقيد : أنه قدم المستثنى منه ، والصفة على الموصوف ، وفصل بين الصفة والموصوف ، وبين المبتدأ والخبر ، والتقدير : وما مثل هذا الممدوح حى يقاربه في الفضائل الا صاحب ملك أبو أم ذلك المملك أبو هذا الممدوح .

(٢٧٨) الجفن : غمد السيف وهو يعلل تسميته بذلك من أجل أن العيون تعمل في القلوب عمل السيف ، وجه التعقيد : خفاء مرجع اسم الاشارة (ذا) والاتيان بالهاء بلا داع وتقديم معمول اسم الفاعل عليه .

وقوله :

الطيّبُ أنتَ إذا أصابكَ طيبُه والماءُ أنتَ إذا اغتسلتَ الغاسلُ (٢٧٩)

وقوله :

وفاؤُكما كالربع أَشجاكَ طاسِمه بأنْ تُسْعِدا والدمع أشفاه ساجِمُهُ (٢٨٠)

وقول أبي تمام :

ثانيه في كَبِد السماء ولم يكُنْ كاثنيْن ثانٍ إذْ هُما في الغَار (٢٨١)

---

(٢٧٩) الماء مفعول لفعل محذوف لأن الصلة لا تعمل فيما قبلها ، والتقدير : وتغسل الماء اذا اغتسلت ، وبعضهم يرفع (الماء) عطفا على الطيب ، والتقدير : الطيب انت طيبة اذا أصابك ، والماء انت الغاسلة اذا اغتسلت ـ والمعنى : انت أطيب من الطيب ، وأطهر من الماء اذا اغتسلت (ديوان المتنبى جـ ٣ قافية اللام) .

(٢٨٠) وفاؤكما : مبتدأ ، كالربع : خبر ، بأن تسعدا : متعلق بفعل يدل عليه وفاؤكما : لا بالمبتدأ ـ اذ لا يجوز أن يتعلق به شيء بعد الاخبار عنه ، أشجاه : أحزنه ، الطاسم والطامس : الدارس ، الساجم : السائل ـ والمعنى : وفاؤكما لى بالاسعاد عفا ودرس كالربع الذى أشجاه للعين دارسه ، فكنت أبكى الربع وحده فصرت ابكى معه وفاؤكما ـ ويعلق صاحب الوساطة على البيت فيقول ص ٩٨ : وما هذا معنى من المعانى التى يضيع لها حلاوة اللفظ ، وبهاء الطبع ، ورونق الاستهلال ، ويشح عليها حتى يهلهل من أجلها النسج ، ويفسد النظم ، ويفصل بين الباء ومتعلقاتها بخبر الابتداء قبل تمامه ، ويقدم ويؤخر ، ويعمى ويغوص ، ولو احتمل الوزن ترتيب الكلام على صحته ، فقيل : وفاؤكما بأن تسعدا كالربع أشجاه طاسمه لظهر هذا المعنى المضنون به المتنافس فيه ، والدمع أشجاه طاسمه خطاب مستأنف ، وفصل منقطع عن الأول ، وكأنه قال وفاؤكما كالربع أشجاه ماطسم ، والدمع أشجاه ما سجم .

(٢٨١) يمدح المعتصم فى هذه القصيدة ويذكر احراقه الأفشين ، وقبله:

ولقد شفى الأحشاء من برحائها أن صار بابك جار ما زيار

والمعنى : أن بابك صار جارا فى الصلب لمازيار ، وهو ثانيه فى كبد السماء ، ولم يكن ثانيا لاثنين اذ هما فى الغار ، فهو ثانى اثنين فى الصلب الذى هو رذيلة ، وليس ثانيا فى الغار الذى هو فضيلة ، وكان يجب أن يقول فى البيت : ولم يكن لاثنين ثانيا ، لانه خبر يكن ، واسمها يعود على بابك ، فليس الى غير النصب سبيل ، والا فسد المعنى ـ والأفشين كان من قواد المعتصم ، وقد صلبه هو وبابك ومازيار سنة ٢٢٦ هـ ، وكان الأفشين قد انتصر على بابك الخرمى ولكنه أساء السيرة فصلبه .

وقوله :

يدى لمن شاءرَهْنٌ لم يَذُقْ جُرَعاً   من راحتيكَ درى ما الصابُ والعسلُ (٢٨٢)

وفى نظائر ذلك (٢٨٣) مما وصفوه بفساد النظم ، وعابوه من جهة سوء التأليف ـ أن الفساد (٢٨٤) والخلل كانا من أن تعاطا الشاعر ماتعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب ، وصنع فى تقديم أو تأخير ، أو حذف أو اضمار ، مما ليس له أن يصنعه ، ولا يسوغ ، ولا يصح على أصول هذا العلم .

واذا ثبت أن فساد النظم واختلاله ألا يعمل بقوانين هـذا الشأن ثبت أن سبب صحته أن يعمل عليها ، ثم اذا ثبت أن مستنبط صـحته وفساده من هذا العلم ثبت أن الحكم كذلك فى مزيته ، والفضيلة التى تعرض فيه .

واذا ثبت جميع ذلك ثبت أن ليس هو شيئا غير توخى معانى هذا العلم وأحكامه فيما بين الكلم » .

ولما بين عبد القاهر أن الفساد فى الكلام والخلل فى النظم انما كان بسبب مخالفة النحو ، والخروج عن قواعد اللغة ، عاد فزاد فى الوضوح بأن بين أن الصلاح فى الكلام والدقة فى النظم انما تكون باتباع قواعد النحو ، والتزام قوانين الاعراب ، وعلى ما جرت به العادة بأن بالضد تتميز الأشياء ، قال (٢٨٥) :

---

(٢٨٢) قال فى الوساطة ص ٧٩ : حذف عمدة الكلام واخل بالنظم ، وقد أراد : يدى لمن شاء رهن (ان كان) لم يذق ، فحذف (ان كان) فافسد الترتيب وأحال الكلام عن وجهه .

(٢٨٣) عطف على قوله : يخالف فى نحو قول الفرزدق .

(٢٨٤) مفعول (يخالف) .

(٢٨٥) الدلائل ٥٨ ، ٥٩ .

« واذ قد عرفت ذلك فاعمد الى ما تواصوه بالحسن ، وتشاهدوا له بالفضل ، ثم جعلوه كذلك من أجل النظم خصوصا دون غيره ... وتأمله ، فاذا رأيتك قد ارتحت واهتززت واستحسنت، فانظر الى حركات الأريحية ، مم كانت ؟ وعند ماذا ظهرت ؟ فانك ترى عينا أن الذى قلت لك كما قلت ، اعمد الى قول البحترى :

بلونا ضرائب من قد نرى   فما إن رأينا لِفَتْحٍ ضريبا
هو المرءُ أبدت له الحادثا   ت عزماً وشيكاً ورأياً صليباً
تنقل فى خُلُقَىْ سؤدَد   سماحاً مرجى وبأْساً مهيباً
فكالسيف إن جئتَه صارخاً   وكالبحر إن جئتَه مستثيباً

فاذا رأيتها قد راقتك ، وكثرت عندك ، ووجدت لها اهتزازا فى نفسك ، فعد فانظر فى السبب ، واستقص فى النظر ، فانك تعلم ضرورة أن ليس الا أنه قدم وأخر ، وعرف ونكر ، وحذف وأضمر ، وأعاد وكرر ، وتوخى على الجملة وجها من الوجوه التى يقتضيها علم النحو ، فأصاب ذلك كله ، ثم لطف موضع صوابه ، وأتى مأتى يوجب الفضيلة.

أفلا ترى أن أول شيء يروقك منها قوله : (هو المرء أبدت له الحادثات) : ثم قوله :) تنقل فى خلقى سؤدد (ـ بتنكير السؤدد واضافة الخلقين اليه ، ثم قوله : (فكالسيف) ، وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ ، لأن المعنى لا محالة كالسيف ، ثم تكريره الكاف فى قوله : (وكالبحر) ثم أن قرن الى كل واحد من التشبيهين شرطا جوابه فيه ، ثم أن خرج من كل واحد من الشرطين حالا على مثال ما أخرج من الآخر ، وذلك قوله : (صارخا) هناك ، (ومستثيبا) ههنا .

لا ترى حسنا تنسبه الى النظم ليس سببه ما عددت ، أو ما هو فى حكم ما عددت » .

وقد نظم عبد القاهر ذلك شعرا فقال فى مقدمة دلائل الاعجاز :

إنى أقول مقالا لست أُخفيه ... ولست أرهب خصماً إن بدافيه
ما من سبيل إلى إثبات معجزة ... فى النظم إلا بما أصبحت أُبديه
فما لنظم كلام أنت ناظمه ... معنى سوى حكم إعراب تزجيه
وقد علمنا بأن النظم ليس سوى ... حكم من النحو تمضى فى توخيه
لو نقب الأرض باغ غير ذاك له ... معنى وصعد يعلو فى ترقيه
ما عاد إلا بخسر فى تطلبه ... ولا أرى غير غَىٍّ فى تبغيه

(ب) فى الوسط الفقهى :

وكما كان لاهمال النحو ، وعدم مراعاة أصوله فى الوسط الأدبى من جانب الشعراء والأدباء أثر لا ينكر فى تشويه صورة التركيب ، وتعقيد المعنى فى أبيات الشعر ــ كما رأينا ــ كذلك كان لاغفال قواعده فى الوسط الفقهى من جانب الفقهاء ، والقضاة ، والمشرعين ، أثر غير منكور ــ أيضا ــ فى تلبيس المعنى عليهم ، وتعمية الحكم ، وعدم الدقة فى اصدار الفتاوى والتشريعات •

« دخل أبو يوسف الفقيه على الرشيد ، وعنده الكسائى يحدثه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، قد سعد بك هذا الكوفى وشغلك ، فقال الرشيد : أستدل به على القرآن والشعر فقال أبو يوسف : ان علم النحو اذا بلغ فيه الرجل الغاية صار معلما ، والفقيه اذا عرف الرجل منه جملة صار قاضيا ، فقال الكسائى : أنا أفضل منك ، لأنى أحسن ما تحسن وأحسن ما لا تحسن ، ثم التفت الى الرشيد وقال : ان رأى أميرالمؤمنين أن يأمره بجوابى فى مسألة من الفقه ، فضحك الرشيد وقال : أبلغت الى هذا يا كسائى ؟ ، أجبه يا أبا يوسف •

فقال الكسائى : ما تقول فى رجل قال لامرأته : أنت طالق ان دخلت الدار ؟

قال أبو يوسف : ان دخلت الدار طلقت .

فقال الكسائى : خطأ — اذا فتحت (أن) فقد وجب الأمر ، واذا كسرت فانه لم يقع بعد .

فنظر أبو يوسف بعد ذلك فى النحو[٢٨٦] » .

فهذا الحكم التشريعى أخطأ فيه أبو يوسف لعدم معرفته الفرق بين (ان) المكسورة و (أن) المفتوحة ، وذلك لأن كون الماضى شرطا لـ (ان) المكسورة علق عليه الجواب يمنع التنجيز ،لأن المعلق عليه وهو الدخول لم يحصل بعد .

وأما فتح (أن) فهى وما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بلام مقدرة ، فكأن القول : أنت طالق بسبب دخولك الدار ، والدخول حصل ، والقول اخبار لا تعليق فيه .

فلعدم ملاحظة أبو يوسف تلك القاعدة النحوية كان غير موفق فى الحكم ، ولهذا رأى أبو يوسف أن من كما لالفقيه أن يكون سديدا فى كل فن فكان ينظر فى النحو بعد ذلك .

وفى مرة أخرى كتب الرشيد فى ليلة من الليالى الى أبى يوسف : أفتنا (حاطك الله) فى هذه الأبيات :

فإن ترفُقِى يا هند فالرفقُ أيمنُ	وإن تَخْرَقى يا هند فالخُرق أشأمُ
فأنت طلاقٌ والطلاق عزيمــةٌ	ثلاثاً ، ومن يخرق أعقُّ وأظلمُ
فبينى بها إن كنت غير رفيقــة	وما لامرى بعد الثلاث مقدَّمُ

---

(٢٨٦) مجالس العلماء ٢٥٧ ، طبقاب الزبيدى ١٢٧ ، معجم الأدباء جـ ١٣/١٧٥ .

فقد أُنْشِدَ الْبَيْتُ « عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ » بالرفع ، و « عَزِيمَةٌ ثَلَاثاً » بالنَّصب ، فَبِكَمْ تُطَلَّق (بالرفع) ، وبكَمْ تُطَلَّق (بالنصب) ؟ .

قال أبو يوسف : هذه مسألة فقهية نحوية ، ان قلت فيها بظنى لم آمن الخطأ ، وان قلت : لا أعلم ، قيل : كيف تكون قاضى القضاة ، وأنت لا تعرف مثل هذا ، ثم ذكرت أبا الحسن على بن حمزة الكسائى معى فى الشارع ، فقلت : ليكن رسول أمير المؤمنين حيث يكرم ، وقلت للجارية : خذى الشمعة بين يدى ، فدخلت على الكسائى وهو فى فراشه فأقرأته الرقعة ، فقال لى : خذ الدواة واكتب :

أما مَنْ أَنْشَدَ البيتَ بالرفع : فقال : (عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ) فإنما طَلْقَةٌ وَاحِدَةٌ ، وأنبأَهَا أَنَّ الطَّلَاقَ لا يكون إلا بثلاثة ، ولاَ شَيْءَ عليه .

وَأَمَّا مَنْ أَنْشَدَ : (عَزِيمةٌ ثَلَاثاً) فقد طَلَّقَهَا وَأَبَانَهَا ، لأَنه قال : أَنْتِ طَالِقٍ ثَلَاثاً ـ وما بينهما معترضة .

وأنفذت الجواب ، فحملت الى آخر الليل جوائز وصلات ، توجهت بالجميع الى الكسائى(٢٨٧) » .

(٢٨٧) فى قوله : أنت طالق وجهان :

١ ـ أن يكون مصدرا فى موضع الفاعل ، كما يقال : رجل عدل ، وماء غور ، قال تعالى : « ان أصبح ماؤكم غورا » فيكون التقدير : أنت طالق .

٢ ـ أن يكون على حذف مضاف ، كما يقال : صلى المسجد أى أهله ، ويكون التقدير : أنت ذات طلاق . و (ثلاث) تروى بالنصب والرفع فمن نصب أراد أنت طالق ثلاثا : وهذه تطلق لا محالة ، ويكون (الطلاق عزيمة) مبتدأ وخبر ، والتقدير : والطلاق عزيمة من أمرى لا بهزل ولا لعب ، ويدل على هذا قوله : تبينى بها ان كنت غير رفيقة .

ومن رفع وقال : (الطلاق عزيمة ثلاث) الطلاق : مبتدأ ، وعزيمة خبر ، وثلاث : خبر ثان ، ويكون (الثلاث) موضحا عن العزيمة ، والمعنى : والطلاق الذى يكون عزيمة من المطلق هو ثلاث (مجالس العلماء ٣٤٠) .

راجع هذا فى الأشباه والنظائر جـ ٤٢/٣ ، جـ ٢٢٠/٤ ، مغنى اللبيب فى باب أل ، جـ ٥١/١ شرح شواهد المغنى ١٦٨ ، مجالس العلماء ٣٣٨ ، والحرق بضم الحاء اسم من حرق بفتح الحاء وهو ضد الرفق .

فهذه مسألة آخرى يلجأ فيها أبو يوسف الى الكسائى حيث ربه الاختصاص ، وصاحب النحو ، والفيصل فى توجيه رواية الرفع والنصب فأفتاه بما سره وأنقذه من السقوط ـ لو اعتمد على فقهه فقط ـ وكان وفيا لصاحبه حينما وجه اليه ما وصله من صلات وجوائز •

ففى المرة الأولى لم يوفق أبا يوسف بسبب خفاء الفرق بين (ان) المكسورة والمفتوحة ، وفى الثانية يقع فى الالباس والتعمية بسبب موقع الكلمة رفعا ونصبا الذى بسببه يختلف المعنى •

وفى مرة ثالثة يخطىء فى الحكم لعدم التفرقة بين حروف العطف ، وخفاء خصائص كل منها فى الجملة ، فيروى أن الرشيد قال لأبى يوسف : « ايش تقول فى رجل قال لامرأته : أنت طالق طالق طالق ؟ قال : واحدة•

قال فان قال لها : أنت طالق ، أو طالق ، أو طالق ؟ قال : واحدة •

قال فان قال لها : أنت طالق ، ثم طالق ، ثم طالق ؟ قال : واحدة •

قال : فان قال لها : أنت طالق ، وطالق ، وطالق ؟ قال : واحدة •

قال الكسائى : يا أمير المؤمنين : أخطأ يعقوب فى اثنين وأصاب فى اثنين •

أما قوله : أنت طالق ، طالق ، طالق ، فواحدة لأن الثنتين الباقيتين تأكيد •

وأما قوله : أنت طالق ، أو طالق ، أو طالق ، فهذا شك فوقعت الأولى التى يتعين بها •

وأما قوله : أنت طالق ، ثم طالق ، ثم طالق ، فثلاث لأنه نسق ، وكذلك طالق وطالق وطالق(٢٨٨) » •

---

(٢٨٨) نزهة الألباء ، ص ٧٣

وليس من العجيب أن تكون تلك المسائل مع هـذا الثالوث (الرشيد وأبى يوسف والكسائى) ، وذلك لأن أبا يوسف كان قاضيا للرشيد ، وكان لا يفارقه فى حضر أو سفر ، وكذلك كان الكسائى جليسا لا يمله الرشيد ، وبلغ من تقديره لهما أن سافرا معه الى خرسان فماتا هناك فى يوم واحد ، فقال متألما ومتحسرا على فراقهما : لقد دفنت الفقه والنحو فى يوم واحد .

ومثل أبى يوسف أبو حنيفة ، فقد وقع فى الخطأ نفسه اذ خفى عليه القياس ، وما قد شاع فى أساليب اللغة من عطف الخاص على العام ، وقد صحح له النحاة ذلك ، اذ هم الذين يعون الجمل ويلحظون أساليب التعبير التى قد تغيب على بعض الفقهاء ، لأخذهم بظاهر اللفظ .

« قَالَ أبو حنيفة ليونس : يَا أبا عبد الرحمن ، علمتْ أنَّ (الرُّمَانَ) ليس منَ الفاكهة ؟ قال : لِمَ ؟ قَالَ : لقوله عزَّ وَجَلَّ : « فِيهِمَا فَاكِهَة وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ » (الرحمن ٦٨) ، قال يونُس : فَجبريلُ وَميكَالُ إذا لَيْسَا مِنَ الملائِكَةِ لِقوله تَعالى : « مَن كَانَ عَدُوًّا لِلّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجبْرِيلَ وميكَالَ » (البقرة ٩٨) ، قَالَ : فكيف ذَلِكَ ؟ قال : إنَّ الله عز وجل إذا خَصَّ الشَّىْءَ بالفضل أَدْخَلَهُ فى الْجُملَة ، ثم أَبَانَه بالاستِثْنَاء ، وَأفْرَدَهُ بالذِّكْرِ[٢٨٩] » .

وقيل أنه كان بين محمد بن سيرين وابن اسحق النحوى كراهية ، وكانت حلقاتهما متجاورتين فى المسجد ، فكان يقول : بغض الينا هؤلاء المسجد ، وتمثل بالآية الكريمة ، « انما يخشى الله من عباده العلماء » ورفع (اسم الجلالة) ونصب (العلماء) .

---

(٢٨٩) الدراسة النحوية واللغوية ومنهجها التعليمى فى البصرة ص ١٠٣

فقال ابن اسحاق : كفرت ياأبا بكر بعيبك على هؤلاء الذين يقيمون كتاب الله •

فقال ابن سيرين : ان كنت أخطأت فأستغفر الله[٢٩٠] » •

***

فنحن أمامنا الشواهد الصادقة ، والوقائع المحققة ، أن النظم فى الكلام ، والتأليف فى العبارات ، وأن التراكيب التى تحمل بين طياتها المعانى الصحيحة ، والدلالات غير الخفية ، لابد أن تكون قائمة على معانى النحو ، ومرتبطة بقواعد اللغة ، فان كانت مستوفاة فى التراكيب كان النظم قويا ، والكلام مفيدا ، والمعانى قريبة ، والدلالات غير بعيدة ، والشواهد على ذلك بينة وغير محصورة •

أما اذا أغفلت قواعد اللغة ، وأهملت معانى النحو ، اعتلت التراكيب ، وأتى النظم فاسدا ، والمعنى مختلا ، والدلالات غامضة ، والشواهد على ذلك موفورة •

وقد بلغ من سيطرة معانى النحو على كل أساليب اللغة ، وفروع العلوم ، أن علماء الفقه والجهة العليا فى اصدار الفتاوى والتشريعات حينما أهملوا معانى النحو ، وأغفلوا قواعد اللغة ، أخطأوا فى أحكامهم، وكادوا يسقطون فى تشريعاتهم ، لولا أنهم لجأوا الى أصحاب الاختصاص والأمناء على أساليب اللغة العربية ، فكانوا ينقذونهم من السقوط فى الخطأ — ومن ثم وجهوا عنايتهم الى معانى النحو ، وولوا وجوههم الى قواعد اللغة يدرسونها ، ويأخذون منها ، ويتحروا وجه الصواب فيها •

***

(٢٩٠) انباه الرواة ، جـ ١٠٦/٢ ، ١٠٧

الفصل الثالث

البلاغة والنحو علم أم علمان ؟

ويشتمل على :

١ ــ الدرس النحوى ، والدرس البلاغى .

٢ ــ عبد القاهر فى « الدلائل ، والأسرار » كان يؤلف فى النحو أم فى البلاغة ؟.

٣ ــ صدى « احياء النحو » .

الدرس النحوى والدرس البلاغى

بعد هذه الجولة الطويلة المحببة مع عبد القاهر الجرجانى ، وبعد مناقشة نصوصه العديدة ، تبين لنا أن التركيب النحوى ، والعبارة اللغوية ، لا يقصد منها معانيها الأصلية التى تفهم من ظاهر اللفظ لغة ، ولا يراد منها دلالتها الأولى التى يدل عليها منطوق العبارة ، وانما هذه التراكيب النحوية لها فى البيان شأن ، وفى البلاغة مكان ، فالمعانى الاضافية التى تدل عليها التراكيب هى المرادة ، وهى موطن البلاغة ، ومحل التفاضل ، وموطن التسابق بين الكتاب والشعراء ، وقد طبقنا ذلك على أبواب (علم المعانى وعلم البيان) ، وكان التطبيق مفيدا ومصيبا ، فقد وضع الأمور فى نصابها ، وبات واضحا لكل ذى عين أن التركيب النحوى يطلق ويراد به معناه الأصلى — وهذا غير مراد فى البحث البلاغى — وانما المراد ما يدل عليه التركيب من المعانى الثانية ، وهذا هو بحث البلاغيين ، وموضوع فنهم .

ويبقى سؤال يلح على من أول فاتحة البحث — ولعله هو الذى ساقنى الى الكتابة — هل من وظيفة دارس النحو أن يتناول فى دراسته الموضوعات البلاغية والمعانى الثانية التى تحملها التراكيب النحوية ، كما يتناول الأشكال الاعرابية المختلفة فى المفردات والتراكيب ؟ .

يذهب فريق من الباحثين الى أن الدرس النحوى يجب أن يقوم على كشف الروابط بين اللفظ والمعنى ، وايضاح الصلات بين الصورة والمضمون ، وادماج دراسة النص اللغوى فى نحوه واعرابه مع الدلالات البيانية ، وما توحيه من صور بلاغية ، وضم بعض فصول البلاغة الى النحو ، وتعميم هذا المنهج على المستوى الدراسى والمستوى التصنيفى .

ومن الذين تزعموا هذا الرأى فى هذا العصر هو الأستاذ ابراهيم مصطفى ، ففى فاتحة كتابه يعيب على النحاة تقصيرهم فى قصر النحو على أحوال الاعراب والبناء ، فيقول[١] :

(يقول النحاة فى تحديد علم النحو : انه يعرف به أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء ، ثم قال : فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهى الاعراب والبناء ، وقال : غاية النحو ــ أى عند النحويين ــ بيان الاعراب وتفصيل أحكامه حتى سماه بعضهم « علم الاعراب » ، وقال : وفى هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوى ، وتقصير لمداه ، وحصر له فى جزء يسير مما ينبغى أن يتناوله) .

ولقد تناول فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر هذا الكلام بالتنفيذ ، ومما قاله [٢] :

« لا ندرى ما صنع المؤلف عندما وقف على هذا التعريف الذى ساقه لعلم النحو ، هل تجاوزه الى مطالعة ما كتبه أهل العلم فى شرحه ، أو أنه اقتصر على قراءته وحده ، وكتب هذا الذى يقوله فى الانكار على علماء النحو .

فان كان هذا قد اطلع على ماكتبه أولئك المحققون فى شرحه ، كان حقا عليه أن يكف قلمه عن هذا الانكار جملة ، أو يترك على الأقل نسبته الى النحاة فى تلك العبارة الظاهرة فى أن هذا التعريف الذى يقولونه على اتفاق منهم .

وان لم يكن المؤلف قد اطلع على ماكتبوه فى شرح هذا التعريف ــ وهو من المؤلفات القريبة المنال ــ أفلا يكون لقارىء كتابه حق فى

(١) احياء النحو ، ص ١

(٢) دراسات فى العربية وتاريخها ، ص ١٨١ وما بعدها .

عتبه عتبا جميلا على عدم صرف شيء من وقته فى الرجوع الى أمثال هذه المؤلفات قبل أن يتعرض لتخطئة علماء قضوا فى استنباط قواعد اللغة والتفقه فى أسرارها وقتا طويلا .

والتحديد الذى ساقه الأستاذ وغمره بالانكار ، قد اقتصر فيه صاحبه على أحوال الكلم مراعيا الغالب فى مباحث علم النحو .

قال العلامة الأمير(٢) فى شرح هذا التعريف : هو اقتصار على الغالب ، والا فيعرف به (أى النحو) أحوال غير الكلمات ، كالجمل التى لا محل لها من الاعراب ، والتى لها محل ، وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد ، وكونها لا تكون جملة انشائية ، وكذا جملة النعت والخبر .

واقتصر فى هذا التعريف على حال الاعراب والبناء مع أن النحو يبحث فيه عن أحوال غير هذه الحال مراعاة للغالب أيضا .

قال العلامة الأمير : وقولهم (اعرابا وبناء) اقتصار على الغالب ، والا فيعرف به أحوال الكلم من غير أحوال الاعراب والبناء ، كـ (أن) من جهة كسر همزها ، أو فتحها ، أو تخفيفها ، وشروط عملها ، وشروط عمل بقية النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه وغير ذلك .

وصرح بعد ذلك كثير من النحاة بأن علم النحو يبحث عن أحوال الألفاظ من دلالتها على المعانى التركيبية ــ أى المعانى التى تستفاد من اسناد بعض الكلم الى بعض .

وهذا أبو اسحاق الشاطبى يقول فى شرح الخلاصة(٤) :

وهو ــ أى النحو ــ فى الاصطلاح : علم بالأحوال والأشكال التى

---

(٢) حاشية الشيخ الأمير على الأزهرية ، ص ١
(٤) دراسات فى العربية وتاريخها ، ص ١٨٢

تدل بها ألفاظ العرب على المعانى ، ويعنى بـ (الأحوال) وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعانى التركيبية ، أى المعانى التى تستفاد بالأشكال ما يعرض فى آخر طرفى اللفظ ووسطه من الآثار والتغييرات التى تدل بها ألفاظ العرب على المعانى .

فالنظر الى قوله « علم بالأحوال والأشكال » والى تفسيره (الأحوال) بأنها وضع الألفاظ بعضها مع بعض ، فذلك صريح بأن النحاة لا يقصرون بحثهم على الاعراب والبناء .

وكذلك ابن سيدة تناول النحو بشرح يجعل موضوعه أوسع من أحوال العرب والبناء ، فقال(٥) :

« النحو أخذ من قولهم : انتحاه اذا قصده ، وهو انتحاء سمت كلام العرب من اعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتصغير ، والتكسير ، والاضافة ، والنسب ، ليلحق به من ليس من أهل اللغة بأهلها فى الفصاحة فينطق بها » .

وقد ذهب السكاكى (ت ٦٢٦ هـ) الى أن « علم النحو أن تنحوا معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم(٦) » .

وهذا السيد الجرجانى قد ذكر فى شرح المفتاح علوم الأدب التى تبحث عن المركبات ، فقال (٧) :

« وأما عن المركبات على الاطلاق ، فأما باعتبار هيئتها التركيبية ، وتأديتها لمعانيها الأصلية ، فعلم النحو ، وأما باعتبار افادتها لمعان مغايرة

---

(٥) المحكم ، جـ ١٥/٤
(٦) مفتاح العلوم ، ص ٣٧
(٧) شرح المفتاح مخطوط بدار الكتب برقم ٢٥٠ بلاغة الورقة الثانية ، بلاغة القرآن فى آثار القاضى عبد الجبار ، ص ١٢٤ ، ط دار الفكر العربى للمؤلف .

لأصـل المعنى ـ فعلم المعانى ، أو باعتبار بنية تلك الافادة فى مراتب الوضوح فعلم البيان » •

فنرى أنه جعل موضوع علم النحو باعتبار هيئاتهـا التركيبية ، وتأديتها لمعانيها الأصلية ، ولم يقل يبحث عن الكلم باعتبار ما يعرض لها من الاعراب والبناء •

ويقول ابن كمال باشا فى رسالته مفرقا بين موضوع علم النحـو و (علم المعانى)(٨) :

« ويشارك (النحوى) صاحب(المعانى) فى البحث عن المركبات ، الا أن النحوى يبحث عنها من جهة هيئاتها التركيبية صحة وفسادا ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد ، وصاحب (المعانى) يبحث عنها من جهـة حسن النظم المعبـر عنه بالفصـاحة فى التركيب وقبحه » •

وقال : « فما يبحث عنه فى (علم النحو) من جهة الصحة والفساد ، يبحث عنه فى (علم المعانى) من جهة الحسن والقبح ـ وهذا معنى كون (علم المعانى) تمام (علم النحو) » •

وهذا الكلام صريح فى أن دراسة (علم النحو) لاتقف عند حد الاعراب والبناء ولا يجعلونه دائرا على هذا الحال ـ كما يدعى زعيـم هذا الاتجاه •

واذا رجعنا الى الكاتبين فى حقائق العلوم وموضوعاتها وجدناهم يذهبون الى أن النحويين يبحثون عن أحوال الكلم من حيث دلالتهـا على المعانى التركيبية ، فصاحب كشاف مصطلحات الفنون ، يقول(٩) :

(٨) عن دراسات فى العربية وتاريخها ، ص ١٨٣
(٩) جـ ١٨/١ ، ١٨

« علم النحو ويسمى (علم الاعراب) على ما فى شرح اللب ، وهو مايعرف به كيفية التركيب العربى صحة وسقما ، ثم قال : والغرض منه : الاحتراز عن الخطأ فى التأليف ، والاقتدار على فهمه ، والافهام به » وقال :

وموضوع النحو فى اللفظ الموضوع مفردا كان أو مركبا ، وهذا هو الصواب ، يعنى موضوع النحو اللفظ الموضوع باعتبار هيئته التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية .

ثم قال : وخرج بهذا التعريف ــ علم المعانى والبيان والبديع ــ فانها بها تعرف كيفية التركيب من حيث الفصاحة والبلاغة ونحوها ، لا من حيث الصحة والسقم .

ومعنى هذا أن النحو قوانين يعرف بها أحوال التركيب من نحو الترتيب ، والذكر والحذف ، والاعراب والبناء .

وسلك صاحب مدينة العلوم(١٠) هذا المسلك ، فعرف النحو « بأنه علم باحث فى أحوال المركبات من حيث دلالتها على المعانى التركيبية » ــ وقال : « غايته الاحتراز عن الخطأ فى تطبيق التراكيب العربية على المعانى الوضعية الأصلية » .

ويقول رائد هذه الفكرة مرة أخرى راميا النحاة بالتقصير ، والتضييق من حدوده الواسعة والتضييع له(١١) :

« فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات ، وعلى تعريف أحكامها ، قد ضيقوا من حدوده الواسعة ، وسلكوا به طريقا منحرفة الى غاية قاصرة ، وضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام ، وأسرار تأليف العبارة » .

---

(١٠) عن دراسات فى العربية وتاريخها ، ص ١٨٤
(١١) احياء النحو ، ص ٢

ويعود فيقول[١٢] : « فطرق الاثبات والنفى ، والتأكيد ، والتقديم والتأخير ، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس الا ما كان ماسا بالاعراب أو متصلا بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية ، وتقدير أساليبها » .

ويكرر ذلك المعنى مرات ، فيقول [١٣] :

« ثم انهم حين حددوا النحو وضيقوا بحثه حرموا أنفسهم وحرمونا اذ تبعناهم من الاطلاع على كثير من أسرار البلاغة وأساليبها المتنوعة ، ومقدرتها فى التعبير ، فبقيت هـذه الأسرار مجهـولة ، ولم نزل نقرأ العربية ونحفظها ونرويها ، ونزعم أننا نفهمها ، ونحيط بما فيها من اشارة ، وما لأساليبها من دلالة ، والحق أنه يخفى علينا كثير من فقه أساليبها ، ومن دقائق التصوير بها » .

هذه الفقرات كلها تدور حول معنى واحد ، وهو أن علماء النحو قد فرطوا كثيرا فى اللغة العربية لقصرهم بحوث النحو على أواخر الكلم بحثا عن أحوال الاعراب والبناء ، وتركهم جهات أخرى من العربية ، هى (فى نظره) أقوم قيلا ، وأجدى على الفكر واللغة مما تمسكوا به ، فهم أخذوا الفتات وقنعوا بالدون من أحوال اللغة العربية ، وتركوا لغيرهم — وهم علماء البلاغة — الزبدة والخلاصة .

وقد عرفنا أن الشطر الأول من منهجه غير مستقيم ، حيث أن النحاة قد بحثوا فى التركيبات وأحوال التأليف من كل ناحية ، ولم يقصروا البحث فى أواخر الكلمات — كما ادعى .

أما الشطر الآخر من منهجه وهو ضم (علم المعانى) الى (النحو) ومزجهما تدريسا وتأليفا وتصنيفا ، فقد كان بين الخطأ فيه أيضا .

---

(١٢) احياء النحو ، ص ٣
(١٣) احياء النحو ، ص ٤

وذلك أن للنظر فى الأسلوب العربى جهتين ، كما نصت النصوص السابقة المأثورة عن العلماء :

١ ــ جهة صحة التأليف فى التراكيب بحيث لا يعد صاحبه خارجا عن العربية ، ولا يحكم عليه باللحن ، ويكون الكلام مطابقا لأحد الأساليب التى يؤدى بها العرب المعنى الأصلى بليغا كان أو غير بليغ ، وهذه الجهة هى التى يبحث عنها فى (علم النحو) •

٢ ــ جهة حسن التركيب وقبحه ، وافادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى ، وأخذ الكلام مرتبة من المراتب الزائدة على صحة التأليف من جهة العربية وقواعدها ، وهذه هى الجهة التى يبحث عنها علماء البلاغة •

واذا تناولنا كتب النحاة وكتب البلاغيين وجدنا أن كلا من الفريقين قد قطعوا فى البحث عن دقائق الأساليب أشواطا واسعة ، وبلغوا فيها غايات بعيدة ، وكان كل فى اختصاصه فلم يريدوا أن يتعدوا حدودهم الى موضوعات يبحث عنها فى غير اختصاصهم •

وعلى ذلك فالنحاة لم يتركوا البحث عن وجه من وجوه النظم فى الكلام لعجز منهم ، ولكن احتراما لفنهم واعتزازا باختصاصهم ، وأنفة منهم أن يدعوا لفنهم ما يرون أن غيرهم أحق به منهم •

عبد القاهر فى « الدلائل والأسرار » كان يؤلف فى النحو أم فى البلاغة ؟

يقينا أن عبد القاهر الجرجانى حينما ذكر « أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل بشىء منها »[١٤] يريد بذلك النحو الذى أخذ

---

(١٤) الدلائل ، ص ٥٥

عنه النحاة من قبله أمثال : الخليل ، وسيبويه ، وأبى على الفارسى ، وابن جنى ، ويريد القوانين والأصول التى قررها هؤلاء وغيرهم .

وليس من المعقول أن يريد عبد القاهر نحوا آخر وقوانين لم يتكلم عنها هؤلاء ، وذلك لأنه حينما يذكر قدماء النحاة يذكرهم بالفضل والتبجيل ، ويذكر كتبهم منسوبة اليهم فى مقام الرضا عنهم والقبول منهم ، ولم يرمهم كما رماهم رائد هذه الطائفة بازهاق روح النحو والتضيق فيه .

ولو أن عبد القاهر يريد طريقة جديدة للنحو لدعا اليها ، ونبه عليها ، وبين خطأ طريقة السابقين ، وقصورهم فى فهمه ، وبخاصة وأنه قد ألف فى النحو مؤلفات قيمة وكثيرة ، منها : العوامل المائة ، والجمل — فى شرح كتابه العوامل(١٧)، والايجاز(١٦) — وهو تلخيص لكتاب الايضاح لأبى على الفارسى ، والمغنى(١٧) — وهو شرح لكتاب الايضاح لأبى على الفارسى ، والمقتصد (١٨) — وهو ملخص لكتابه (المغنى فى شرح الايضاح) وغير ذلك مما هو مطبوع أو مفقود ، وقد ذهب فى كل ذلك مذاهب النحاة السابقين فى تقرير القواعد التى يستقيم بها التركيب ، ويسلم بها من الفساد واللحن ، تاركا فيه النظر من جهة حسن التصوير وجمال الأداء الى أصحاب الاختصاص وهم علماء البلاغة .

ومما يدل على أن « علم البلاغة » و (علم النحو) يمتزجان فى تفكير صاحب (احياء النحو) قوله(١٩) بعد أن بين أن الشيخ عبد القاهر بذل أقصى جهده فى تصوير رأيه وتوضيحه :

---

(١٥) انباه الرواة ، ج ١٨٩/٢
(١٦) كشف الظنون ، ج ٢١١/١
(١٧) فوات الوفيات ، ج ٦١٢/١
(١٨) انباه الرواة ، ج ١٨٨/٢
(١٩) احياء النحو ، ص ١٩

« فجمهور النحاة لم يزيدوا فى أبحاثهم النحوية حرفا ، ولا اهتدوا منه بشىء » – أى من بحوث عبد القاهر – ثم قال قاصدا علماء البلاغة : « وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التى ضربها عبد القاهر بيانا لرأيه ، وتأييدا لمذهبه ، وجعلوها أصول علم البلاغة ، وسموه « علم المعانى » وفصلوه عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة ، وذهب بنورها ، وكان أبو بكر يبدى ويعيد أنها (معانى النحو) ، فسموا علمهم (المعانى) ، وبتروا هذا الاسم البتر المضلل » .

كان على النحاة ألا يفعلوا الا ما فعلوه ، ففى ذلك منهم فهم لاختصاصهم ، واعتزاز بأنفسهم . لأن عبد القاهر فى كتابيه « دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة » لم يؤلف فى علم النحو ، ولم ينبهنا الى أنه قصد تجديدا فى علم النحو ، وانما بين هدفه وغرضه فى فاتحة كتابه وأعلن أنه يؤلف فى علم البيان ، فقال بعد الحديث عن شرف هذا العلم: « الذى هو أرسخ أصلا وأسبق فرعا ، وأحلى جنى ، وأعذب تتاجا ، وأنور سراجا ، من علم البيان الذى لولاه لم تر لسانا يحوك الوشى ... الخ »[٢٠] .

ويقول قبل هذا فى مدخل الدلائل :

« فينبغى لكل ذى دين وعقل أن ينظر فى الكتاب الذى وضعناه ، ويستقصى التأمل لما أودعناه ، فان علم أنه الطريق الى البيان ، والكشف عن الحجة والبرهان ، تبع الحق وأخذ به ، وان رأى أن له طريقا غيره أومأ لنا اليه ، ودلنا عليه » .

فعبد القاهر بين أنه لم يؤلف فى (النحو) ، وانما ألف فى (البيان) ، والمعروف أن عبدالقاهر كان يسمى (علم البلاغة) : علم البيان ، والبراعة ، والفصاحة ، والنظم ، وعلى هذا فلا يصح أن يكون المرد بـ (علم البيان)

---

(٢٠) الدلائل ، ص ٤

(علم النحو) ، اذ أن لعلم البيان موضوعاته ، ولعلم النحو اختصاصاته — كما بينا — •

فليس لنا أن ننكر على علماء العربية (النحاة والبلاغيين) اذا فصلوا بين نوعين وجمعوا مباحث كل نوع منها على جانب ، وعدوه علما مستقلا ، وذلك لأن هذا الصنيع أقرب الى تنظيم العلوم ، ووضع مسائلها فى نظام محكم من التناسب يمنع المزج والاختلاط •

وهل أصبح النحو هزيلا ضعيفا حتى تضم اليه البلاغة لتسنده وتقويه ؟

وهل عاد سهلا ميسرا على الناشئة حتى نزيدهم أبوابا وفصولا فى دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة ؟•

هل استوعبه دارسوه ، وعرفوا دقائقه حتى نضيف اليهم أسرار الاعجاز ولطائف البيان ؟

أليس النحو من العلوم العربية التى تضخم التأليف فيها، والتصنيف فى أصولها وقواعدها ، ولم يفرغ الدارسون من تحقيقها وتدقيقها ، ومازال فيها الكثير مما لم تمتد اليها اليد ، ولم يصل اليها البحث ؟•

ألم يفصل الباحثون فى اللغة الآن — فضلا عن السابق — بين النحو والصرف ، ووشائج القربى بينهما غير خفية ، وأصبح لكل منهما علماء يشار اليهم بالبنان ؟ •

فلماذا يعاب — أيها الرواد — الفصل بين (النحو والبلاغة) ، وليس بينهما مابين (النحو والصرف) من الصلات ؟ وسواء كان ذلك فى مراحل التخصص الدقيق ، أو مادونها •

لعل هؤلاء تميل نفوسهم الى بحوث البلاغة ودراسة أسرار التراكيب أكثر من ميلهم الى بحوث النحو ودراسة كيفية الابتعاد عن

الفساد واللحن فى اللغة ، فوجدوا فى ضم هذا لذاك ما يشبع رغبتهم، ويلائم ميولهم .

لكن ما المانع أن يبحث هؤلاء فى البلاغة ويكتبوا فى أسرار الاعجاز، ماداموا قد اكتملت مؤهلاتهم للتأليف والتصنيف فيها ؟ .

ألم يكتب المتخصصون فى الطب والبارعون فيه وهم مثل الآن بين أعيننا ـ فى الأدب والقصة ، ونالوا من الجوائز والحوافز ما لم ينالوها فى مجال تخصصهم فى طبهم ؟ .

وما بالنا نذهب بعيدا وعبد القاهر نفسه كتب فى النحو وصنفه فيه ، وبعد أن قتل النحو بحثا توج بحوثه ببدائع بحوثه فى البلاغة .

فلمن عنده تلك الخصائص من علماء النحو ودارسيه أن يفعل ذلك، مع احتفاظ كل علم بمتخصصيه ، وكل متخصص بعلمه ، حتى ترتقى العلوم ، ونصل فيها الى غايات بعيدة ، فنحقق الهدف ، ونبلغ الغرض.

حقا النحو قد يكون فى حاجة الى اصلاح ، واصلاحه بتيسير درسه ، وتصفيته مما شابه من شوائب ، فذلك مما يكسبه الحلاوة ، ويضيفه اليه الطلاوة ، ويحبب الناشئة فيه .

أما أن يتصور اصلاحه فى ضم « علم المعانى » الى (النحو) فهذا من طرق هدمه والوسائل المهيئة لتناسيه ، اذ النحويون سيصرفون بحثهم فى طرق الاعجاز ، وأسرار التراكيب ، ويتركون وظائف النحو الأساسية ، فاذا كان الغيورون على النحو يبتغون طريق الاصلاح فليصلحوا ذات النحو وليقصدوا بيت القصيد ، فيوفروا الوقت ، ويختصروا الطريق .

صدى لاحياء النحو :

سبق أن قلنا أن الأستاذ ابراهيم مصطفى كان من رأيه أن يضم « علم المعانى » لـ (علم النحو) حتى لاتزهق روح النحو ، ولا تضيق مفاهيمه ، وقد تناولنا هذه الفكرة بالنقد والتحليل ، وبينا أن ليس هذا هو الطريق لاصلاح النحو •

وقد كان الأستاذ ابراهيم مصطفى فى دعوته تلك رائد مدرسة تبنت فكرته ، واقتفت أثره فيما قال ، ولم يتركوا مصنفا لهم الا وكانت دعوتهم صريحة فى أن قدامى النحاة أخطئوا فى قصر النحو على البحث فى أواخر الكلم اعرابا وبناء مما جفف درس النحو ، وصعبه على الدارس ، ونفر منه طلابه ، وكان مما اقترحوا من علاج ضم « علم المعانى » الى (النحو) حتى تعاد له الحياة •

ومن هذه المدرسة التى تبنت تلك الدعوة الدكتور مهدى المخزومى(٢١) فقد قال :

« لن يكون الكلام مفيدا ولا الخبر مؤديا غرضه ، ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا ليقع الكلام فى نفس المخاطب موضع الاكتفاء والقبول •

ومن أجل ذلك تكلم أصحاب « علم المعانى » وأسهبوا فى الحال ومقتضى الحال عرفانا منهم بما للكلام من ظروف قولية تتحكم فيما يصدر عن المتكلم من كلام ينقل به أفكاره الى المخاطب •

وليست ملاحظة المناسبة القولية والعلاقة بين المتكلمين والمخاطبين بجديدة على الدرس النحوى ، بل هى الأساس التى يبنى عليه تأليف الجملة •

---

(٢١) فى النحو العربى ــ نقد وتوجيه ، ط أولى سنة ١٩٦٤ م لبنان ص ٢٢٥ ، ٢٢٦

وانك لتجد كثيرا من هذه الأقوال التى تؤكد هذا مبثوثة فى كتب النحو ، ولكن هذه الأقوال كانت وكأنها معزولة لا تجد لها ظلا فى معالجة النحاة أصول هذه الدراسة ، وكان لاهمال النحاة هذه الملاحظة أثر فى فصل دراسة (النحو) عن دراسة (المعانى) وذهاب كل فريق من الدارسين بشطر من شطرى الدراسة الواحدة ، وفى ظهور تعبيرات ومصطلحات مصطنعة لتقسم دراسة واحدة لها موضوع واحد هو الجملة .

والذى أزعمه أن الجملة الصحيحة نحويا ولغويا هى الجملة الفصيحة عند أهل المعانى ، لا فرق بين هذه وتلك ، لأن الشرط الذى يؤخذ به فى فصاحة الجملة شرط يؤخذ به فى صحتها .

فاذا كانت الجملة مؤلفة من كلمات صحيحة مستوفية لكل مايتطلبه (الصرف) ، واذا كانت الكلمات مؤلفة من أصوات مؤتلفة خلو من كل شىء مما يسىء الى فصاحتها من تنافر الأصوات ، بقيت الجملة مع ذلك تفتقر الى أهم مقومات الصحة ، وهو مطابقتها متطلبات المناسبات ، ومقتضيات الأحوال ، ولن تكون الجملة صحيحة اذا لم تراع فيها ذلك ، فالدراسة اذن واحدة ، والموضوع واحد .

والزمخشرى وهو يعالج أسلوب التوكيد لم يغب عنه ما بين المتكلم والسامع من علاقة ، ولم ينس متطلبات المناسبات القولية ، بل بنى معالجته هذا الموضوع على أساس واع لهذا كله ، يقول(٢٢) :

« وجدوى التوكيد أنك اذا كررت فقد قررت المؤكد ، وما علق به فى نفس السامع ومكنته فى قلبه ، وأمطت شبهة ربما خالجته ، أو توهمت غفلة ، أو ذهابا عما أنت بصدده ، فأزلته .

---

(٢٢) المفصل ، ص ١١١

وكذلك اذا جئت بالنفس والعين ، فان لظان أن يظن حين قلت :
(فعل زيد) أن اسناد الفعل اليه تجوز ، أو سهو ، أو نسيان » .

ويتناول الرضى فى شرحه (٢٣) الكافية هذا الموضوع ، فيعالجه مثل هذه المعالجة ، فيصرح بأن الغرض الذى وضع له التوكيد أحد ثلاثة أشياء :

١ ــ أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه .

٢ ــ أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط .

٣ ــ أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا .

ففى ما أثبتــه الزمخشرى والرضى نص على التــزام مراعاة حال السامع ، وملاحظة ما بينه وبين المتكلم من علاقة » .

من هذا النص نعلم أن الدكتور مهدى يقصد أمرين :

١ ــ يشترط فى التركيب النحوى حيث يكون مقبولا عند النحاة أن يلاحظ المخاطب حال السامع ، وأن هذا كان مرعيا فى كتب النحــاة كالزمخشرى والرضى ، ولكن النحاة أهملوا تلك الملاحظة مما نتج عنه فصل دراسة « النحو » عن « علم المعانى » .

٢ ــ زعم ــ وهذا تعبيره ــ أن الجملة الصحيحة لغويا ونحــويا هى الجملة الفصيحة عند أهل المعانى ، لا فرق بين هذا وتلك ، لأن الشرط الذى يؤخذ فى فصاحة الجملة يؤخذ به فى صحتها .

والحقيقة أن كلا العلمين (النحو والبلاغة) يبحث فى الجملة ، لكن لكل وجهة ، فالدكتور نظر الى أن « النحو » مثل « البلاغة » فى مراعاة كل منهما لمقتضى الحال ، وسوى بين الأعم منهما وهو «النحو» والأخص وهو « البلاغة » فى ذلك .

---

(٢٣) شرح الكافية ، ج ٣٢٨/١

ونحن لا ننكر عليه ذلك ، فاذا راعى المتكلم حال المخاطب كان الكلام صحيحا بليغا ، لكن اذا لم يراع المتكلم ذلك بأن قال المتكلم للمخاطب المنكر لحرارة الشمس : الحرارة شديدة ، فبماذا نصف عبارته تلك ؟ .

أما من جهة البلاغة فالعبارة غير بليغة ، لأنها أغفلت حال المخاطب، اذ الواجب أن تؤكد العبارة له مراعاة للانكار عنده .

أما من جهة النحو فالعبارة صحيحة ، وما أغفل من مراعاة حال المخاطب لا يؤثر فى صحتها .

فشرط مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، ومراعاة حال المخاطبين ، هو شرط فى البلاغة فقط ، وليس شرطا فى صحة العبارة فى النحو .

فلماذا جهد الدكتور نفسه حتى يقحم على النحو ما للبلاغة ، ويدخل شرطا على النحو ليس مشروطا فيه ، ولم يقل به أحد المتخصصين؟

واذا تكلم الزمخشرى والرضى ملاحظا كلا منهما حال المخاطب عند التوكيد ، فهما لم يلتزما بذلك فى كل تركيب وفى كل باب ، بل اذا وجد فى تركيب ما فقد كمل نحوا وبلاغة ، ويكون بتفكيرهما ذلك قد اتفقا مع عبد القاهر والخطيب القزوينى وغيرهما من علماء البلاغة ، اذ البلاغة : مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته ــ كما قال الخطيب(٢٤) .

واذا لم يراع ذلك فى تركيب ما ، فما ينبغى لنا أن نصفه بالخطأ أو الخروج عن قواعد اللغة .

أما ما يزعمه من أن الجملة الصحيحة لغويا ونحويا هى الجملة الفصيحة ، لافرق بين هذه وتلك ــ فذلك مرفوض بما عرفناه من مقدمات

---

(٢٤) بغية الايضاح ، جـ ٢٦/١

البلاغة عند الخطيب ، ومما أثر من كلام العرب ، ومن الشعراء الذين يحتج بشعرهم .

فماذا يقولُ الدكتور فى قَوْلِ عيسَى بن عَمْرو النَّحْوِى : مَا لَكُم تَكَأْكَأْتُمْ عَلَىّ كَتَكَأْكُؤكُم عَلَى ذِى جِنَّة ، افْرَنْقِعُوا » ؟ .

وقول امرىء القيس :

غدائره مسْتَشْزِراتٌ إلى العُلاَ ... تَضِلُّ العِقَاصُ فى مُثَنًّى ومُرْسَل

وقول حسان بن ثابت :

ولو أَنَّ مجداً أَخْلَدَ الدهرَ واحداً ... من الناس أبقى مجدُه الدهرَ مُطْعِمَا

وقول الفرزدق :

وما مثله فى الناس إلاَّ مُمَلكَّاً ... أَبوُ أُمِّه حىٌّ أَبوهُ يقاربُه

فليس فى هذه النصوص ما يعيبها الا ما كان من مخالفتها لقانون فصاحة المفرد أو الجملة كالتنافر فى النص الأول والثانى ، وضعف التأليف فى الثالث ، والتعقيد اللفظى فى الأخير ، وهذا يمنع من وصفها بالفصاحة فقط ، ولم يقل أحد بأنها غير صحيحة لغة اذ هى صادرة من العرب الخلص الذين يحتج بشعرهم .

ثم إنَّهُ يُصَدرُ كلامَه فى هذه الْفِقْرة بلفظ (الزَّعْم) مما يُشعر بأَنَّ هذا قول على خِلاَف الوَاقِع على حَدِّ قولِهِ تعالى : « زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ، قُلْ بَلَى وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ . . . » (التغابن ٧) .

فالنحو له وجهته ، والبلاغة لها اختصاصها ، وكل منهما يخدم الجملة والتركيب ، ولأمر ما كثر الباحثون فى الجسم الواحد فهذا للقلب ، وذاك للبطن ، وذلك للعين ، وهذا للأذن ... الخ فلكل اختصاص ، وفى بغى أحدهما على اختصاص الآخر فساد للجسم واخلال لتركيبه ،

وليس لاهمال النحاة ــ كما قال ــ أى أثر فى فصل دراسة « النحو » عن « المعانى » ، وذهاب كل فريق من الدارسين بشطر من شطرى الدراسة الواحدة ذى الموضوع الواحد ، وانما كل منهما لزم عمله ، ولم يتعد اختصاصه .

***

وكذلك كان الدكتور حسن عون ، فقد طرح سؤالا قال فيه(٢٥):

« هل من وظيفة النحوى أن يتناول المعانى البيانية للنص اللغوى، كما يتناول الأشكال الاعرابية ، أم أنه قاصر على النظر فى الأشكال المختلفة على أواخر الكلمات فى النص اللغوى ؟

ثم أجاب عنه بقوله :

انقسم اللغويون بشأنه الى فريقين :

فريق يؤيد وجهة النظر التى تعتبرها من صلب النحو ، وتراها من مكملاته ، ولا تجد غضاضة فى معالجتها بهذا الاعتبار على المستوى الدراسى والمستوى التصنيفى ، وكان على رأس هؤلاء الأستاذ ابراهيم مصطفى .

وفريق آخر يؤمن بنظرية التخصص الدقيق فى العلوم مهما اقتربت أصولها ، فيبعد هذه القضية عن المجال النحوى ، ويرى فيها ملامح قضية بلاغية ، وعلى ذلك فموطن دراستها ومعالجتها هو « علم المعانى» وليس فى المباحث النحوية التى ينبغى أن تقتصر فى نظره على الأشكال الاعرابية والبنائية المتعاقبة على أواخر الكلمات ، والدلالة على وظائف هذه الكلمات فى التراكيب اللغوية ، وكان على رأس هؤلاء الأستاذ أمين الخولى .

---

(٢٥) تطور الدرس النحوى ص ٩٢ ــ ٩٤ ، ط معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٧٠ م .

وبقى البت فى هذا معلقا حتى اليوم » .

وبعد أن يعرض رأى الفريقين واتجاه كل فريق ، يعلق على ذلك بقوله :

« ونحن نعتقد أن تلك قضية نحوية ، وأن البحث النحوى ينبغى أن يمتد فيشمل الميادين البيانية بجانب الميادين الشكلية اعرابا وبناء ، وذلك لأن النحو فى نشأته كان يشمل كل المباحث اللغوية ، وكان يطلق عليها جميعها ، وكان مرادفا لكل العلوم اللغوية ، كما كان القائمون على هذه المباحث اللغوية يعرفون بالنحاة .

وقد انتهى البحث فى العصر الحديث أو كاد الى اعتبار النحو والبيان مبحثا واحدا يعرف بالبحث النحوى تعالج فيه قضايا التركيب اللغوى من حيث المعنى والدلالات البيانية » .

فالباحث ينتحى ناحية من يرى ضم « علم المعانى » الى (النحو) ، ويعلل ذلك بعلل ان راقت فى نظره ، وساغت فى عقله فعليها ماعليها من الاعتراضات .

***

وألف الدكتور محمد عيد كتابه ، وكان مسك الختام له قوله (٢٦) :

« بهذا الفهم الموجز لتأليف الجمل فى الدراسات اللغوية ، ومدى اتفاقه مع ما لدينا من تراثنا العظيم ، لعلى لا أتجاوز الحقيقة اذ أشير بضم دراسات « علم المعانى » فيما يختص بنظام الجمل والتراكيب الى الدراسات اللغوية ، وهى دراسة متطورة نامية ، يمكن أن تفيد منها أبحاث البلاغيين ، كما تفيد هى من أبحاث البلاغيين » .

فالباحث يختم حديثه بتلك الفقرة وكأن لسان حاله يقول : وآخر

---

(٢٦) فى اللغة ودراستها ص ٢٥٠ ، ط عالم الكتب سنة ١٩٧٤ م

وصية أوصيها هى ضم « علم المعانى » الى « علم النحو » ، فهذا هو العلاج لجفاف النحو ، والحياة لتلك الجثة الهامدة .

***

وكان آخر من قرأت له هو الدكتور تمام حسان ، وقد سور كتابه وحصنه بهذه الدعوى ، اذ بدأ كتابه بالفكرة هذه وأنهاه بها ، الا أنه كان أكثر دقة ، فدعا الى الجد والاجتهاد فى عمل المنهج التطبيقى حتى لايكون هناك كلام بلا عمل ، وذلك بايضاح الطريقة التى يمكن بواسطتها أن يصبح للنحو العربى مضمون ، ويمزج بين معطيات « علم النحو » ومعطيات « علم المعانى » فتدرس الفصحى على أساس جديد ، يقول(٢٧) :

« فأما فى دراسة (المعانى) فقد كان التركيب هو موضوع الدراسة ، فتناول البلاغيون أنواع التراكيب من اثبات الى نفى الى استفهام ، وهلم جرا — لا على طريقة النحاة من التركيز على الأدوات والمكونات الأخرى ، ونسبة المعنى اليها ، وانما على طريقة النظر فى التركيب نفسه من جهة أسلوب وصفه ، وطرق التعبير به ، وما فيه من ايجاز واطناب ومساواة ، وما فيه من فصل ووصل ، وقصر ، وتقديم وتأخير ، مما اعتبره النحاة — وما أصابوا — خارج اهتمامهم .

والواقع أن هذه دراسة للمعنى ، وهى دراسة معان وظيفية فى صميمها ، تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبى الذى أريد به خطأ أن تكونه .

ومن هنا نشأت الفكرة التى تتردد على الخواطر منذ زمن طويل ، أن النحو العربى أحوج مايكون الى أن يدعى لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذى يسمى « علم المعانى » حتى أنه ليحسن فى رأيى أن يكون « علم المعانى » قمة الدراسات النحوية أو فلسفتها » .

(٢٧) اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ١٨ ط الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٧٣ م

هذا ما قاله الدكتور تمام فى بدء كتابه ، وهو كما نرى مشبع بالفكرة الا أنه فى نهاية حديثه قال : (ان هذا ادعاء من علماء النحو) ، ونحن نقره على ذلك ، فهو فعلا ادعاء لا يسلم لهم وهى أمنية بعيدة ، قلما تتحقق ، اذ هى عكس المنطق ، وضد المعقول .

ثم ردد المعنى نفسه فى نهاية كتابه ، فيقول[٢٨] :

« يحلو لكثير من أساتذة اللغة العربية فى أيامنا هذه أن يشير الى ما يعتبرونه نقطة ضعف فى النحو العربى ، وهو ارتباطه الشديد بطابع الصناعة حتى أنه يعرف أحيانا باسم « صناعة النحو » ، ثم خلوه من الارتباط بالمضمون ، مما جعله يبدو فى نظرهم جسدا بلا روح ، والمضمون الذى يقصده هؤلاء هو موضوع « علم المعانى » .

فهم يقولون أن « علم النحو والمعانى » لا يمكن الفصل بين أحدهما وبين الآخر الا مع التضحية بالمعنى على مستوى العلمين جميعا ، ويوغلون فى الحاجة ، فيقولون :

ان ما تركه عبد القاهر من دراسات فى « دلائل الاعجاز » وغيره يعتبر اشارات ذكية الى الطريق الذى كان على النحاة أن يسلكوه بدراستهم للنحو ، وبخاصة ما قام به عبد القاهر من دراسة للنظم فى اللغة العربية .

وأنا أوافق موافقة تامة على كل الذى يدور فى أذهان الأساتذة الكرام ، وألاحظ أن هذه العبارات الصادقة كانت تدعو الى الغوص فى خضم هذه المشكلة بايضاح الطريقة التى يمكن بواسطتها أن يصبح للنحو العربى (مضمون) ، والتى يمكن بها مزج معطيات «علم النحو» بمعطيات « علم المعانى » لنصل منهما معا ممتزجين الى تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه ، لكن لم يحاول واحد

---

(٢٨) اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ٣٣٦

من الأساتذة أن يمزج أحد العلمين بالآخر ليخرج منهما دراسة نحوية تعنى بالتركيب كما تعنى بالتحليل » .

فالدكتور تمام مع مايراه من ضم « علم المعانى » الى (النحو) ، يرى أن التنفيذ صعب والمزج بينهما غير ميسور ، وذلك لأن الفكرة ضد العقل ، وعكس المنطق ، لأن الطالب الآن يشـــكو من ثقل النحو عليه بمفرده ، وأن عقله عاجز عن استيعاب كل فروعه وأبوابه ، ويود لو تجزأ المادة وتتفتت، وأن قدرته أضعف من أن يتابع الدراسة النحوية الجادة ، وأن تفكيره ضل بين مكتبة النحو الممتدة على مر العصور ، فكيف تزيده جهدا على جهده ، ومشقة على مشقته ؟ اللهم الا اذا ضاعفنا عقـــله ، فأعطيناه عقلا فوق عقله ، ومن يقدر على ذلك ؟ و « ما جعل الله لرجل من قلبين فى جوفه » (٢٩) .

هذه هى آراؤهم نجدها كلها ترجع الى الأستاذ ابراهيم مصطفى ، فهو رائدهم فى هذه الفكرة ، وهو المصدر الأول لها .

وقد أشبعنا هذا الرأى تحليلا وتفنيدا ، ونبهنا الى أن هذه الأبواق العالية أجدى لها وللمادة وأنفع ، أن تشغل أنفسها بدرس النحو وتيسيره على الراغبين فيه ، واتباع الأساليب الصحيحة ، والطرق المجدية لتعليمه لطلابه ، والعكوف على ذلك حتى يكون لهذا العمل ثمرة ، ولأصواتهم أثر .

أما أن يشغلوا أنفسهم بعمل هو لغيرهم ، فهو ــ ان أفاد ــ ففيه بعثرة للجهد ، وزيادة فى المجهود .

***

وَنَخْتِمُ الْبَحْثَ بما بَدَأْنا به « إنْ أُرِيدُ إلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ ، وَمَا تَوْفِيقِي إلاَّ بِالله ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيب » .

---

(٢٩) الأحزاب ٣ . هود ٨٨

المراجع

أولا :

القرآن الكريم

ثانيا :

٣ ـ أخبار النحويين البصريين
للسيرافى ـ تحقيق ونشر فريتس كرانكو ، ط بيروت

انباه الرواة على أنباه النحاة
للقفطى ـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم

الأغانى
للأصبهانى ـ ط الشنقيطى

الايضاح فى علل النحو
لأبى القاسم الزجاج ـ تحقيق مازن المبارك سنة ١٩٥٩

الأشباه والنظائر فى النحو
للسيوطى

أسرار البلاغة
لعبد القاهر الجرجانى ط المنار ، والمراغى

احياء النحو
للأستاذ ابراهيم مصطفى ط لجنة التاليف والنشر

الاتقان فى علوم القرآن
للسيوطى ط التجارية

بلاغة القرآن فى آثار القاضى عبد الجبار
د/ عبد الفتاح لاشين ـ ط دار الفكر العربى

البيان والتبيين
للجاحظ ط عبد السلام هارون ، ط عطوة ـ لبنان

بلاغة القرآن بين الفن والتاريخ
د/ فتحى أحمد عامر.

البلاغة تطور وتاريخ
د/ شوقى ضيف.

البلاغة فى دور نشأتها
د/ عبد الرزاق نوفل.

البهاء السبكى وآراؤه البلاغية والنقدية
د/ عبد الفتاح لاشين

بغية الايضاح
للشيخ عبد المتعال الصعيدى.

التنبيه على حدوث التصحيف
تحقيق ـ محمد أسعد طلس ـ ط دمشق سنة ١٩٦٨

تفسير الطبرى

تأويل مشكل القرآن
لابن قتيبة ـ تحقيق الأستاذ سيد صقر

التهذيب
للأزهرى

الجامع الكبير
لابن الأثير

حصوننا مهددة من داخلنا
د/ محمد محمد حسين ط لبنان.

حاشية الشيخ الأمير على الأزهرية

خزانة الأدب
للبغدادى.

- دلائل الاعجاز
  لعبد القاهر الجرجانى ـ ط المراغى

- دراسات فى علم النفس الأدبى
  للأستاذ حامد عبد القادر

- الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمى فى البصرة
  د/ جاسم السعدى ـ ط العراق

- دراسات فى العربية وتاريخها
  للشيخ الخضر حسين ـ شيخ الأزهر ـ نشر المكتب الاسلامى
  دمشق ط ثالثة

- ديوان جرير
  ط المطبعة العلمية سنة ١٣١٣هـ

- روائع القرآن
  د/ محمد سعيد رمضان اليويطى ـ ط دمشق

- روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات
  للخوانسارى ـ ط حجر طهران

- سيبويه امام النحاة
  د/ على النجدى ناصف

- سر الفصاحة
  لابن سنان ـ تحقيق الشيخ عبد المتعال الصعيدى

- شرح المفصل
  لابن يعيش

- شرح شواهد المغنى
  للسيوطى ـ ط بيروت

- شرح المفتاح
  للسيد الشريف الجرجانى ـ مخطوط بدار الكتب رقم ٢٥ بلاغة

شروح التلخيص

شرح القصائد العشر

شذرات الذهب
للعماد الحنبلى .

شرح الكافية
للراضى .

شرح شواهد الكشاف
لمحب الدين أفندى

الصاحبى
لابن فارس .

الصيغ البديعى
د/ أحمد ابراهيم موسى .

طبقات النحويين واللغويين
للزبيدى ـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ـ ط دار المعارف .

العمدة فى صناعة الشعر ونقده
لابن رشيق ـ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .

العربية ـ دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب
يوهان فك ـ ترجمة د/ عبد الحليم النجار
نشر جماعة الأزهر الشريف .

فوات الوفيات
للكتبى .

فقه اللغة
د/ على عبد الواحد وافى ـ ط سادسة .

فى اللغة ودراساتها
د/ محمد عيد ـ ط عالم الكتب .

فى الميزان الجديد
د/ محمد مندور.

فى النحو العربى ـ نقد وتوجيه
د/ مهدى المخزومى ـ ط اولى سنة ١٩٦٤ لبنان.

الكتاب
لسيبويه ـ ط بولاق.

الكشاف
للزمخشرى ط التجارية ، ط الحلبى.

كشف الظنون
للحاج خليفة

كشاف مصطلحات الفنون
للتهانوى

اللغة والنحو بين القديم والحديث
الأستاذ عباس حسن.

المدارس النحوية
د/ شوقى ضيف ـ ط دار المعارف

مدرسة الكوفة
د/ مهدى المخزومى ـ ط ثانية ـ الحلبى.

مراتب النحويين
لأبى الطيب اللغوى الحلبى ـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم.

مجاز القرآن
لأبى عبيدة ـ تحقيق فؤاد شزكين.

معجم الأدباء
ط أوربا ، ط الحلبى.

مقدمة تأويل مشكل القرآن
للأستاذ سيد صقر

مجالس العلماء
لأبى القاسم الزجاجى ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ ط الكويت

المقابسات
لأبى حيان التوحيدى ـ تحقيق السندوبى

من أسرار اللغة
د/ ابراهيم انيس ـ ط خامسة

المفصل
للزمخشرى

الموشح
للمرزبانى ـ ط السلفية

معانى القرآن
للفراء

المعانى فى ضوء أساليب القرآن
د/ عبد الفتاح لاشين ـ ط ثالثة ـ دار المعارف

مغنى اللبيب
لابن هشام

المحكم
لابن سيدة

مفتاح العلوم
للسكاكى

المسند
للامام أحمد بن حنبل

المقدمة
لابن خلدون ـ ط عبد الرحمن محمد ـ مصر

معجم البلاغة العربية
د/ بدوى طبانة ـ ط ليبيا

نزهة الألباء
لابن الانبارى ـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
ط دار نهضة مصر ، ط جمعية احياء آثار العلماء

نشأة النحو
للشيخ محمد الطنطاوى

النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة
للشيخ محمد عرفة ـ عضو هيئة كبار العلماء ـ ط السلفية

نحو وعى لغوى
د/ مازن المبارك ـ ط دمشق

النكت فى اعجاز القرآن
للرمانى

نهاية الايجاز فى دراية الاعجاز
للرازى

الوساطة
للقاضى الجرجانى

الوفيات
لابن خلكان

فهرس الكتاب

صفحة

تمهيد
العناية بالمصحف الشريف فى العصور الأولى ٧

الفصل الأول

النحو الى عصر عبد القاهر

بداية تصنيع النحو ١٣
النحو وليد التفكير فى قراءة القرآن ١٣
نحو سيبويه ١٥
نحو أبى عبيدة ٢٠
اتجاه ابن قتيبة فى (تأويل مشكل القرآن) ٢٤
فلسفة النحو وأثر ذلك ٣٠
فلسفة النحو ٣٠
الزهد فى النحو ٣٨
أثر ذلك فى نفس عبد القاهر ٤٦
حتمية الاعراب ٥٠
أول رمز للاعراب ٥٠
خروج قطرب عن عرف النحاة ٥١
مناقشة قطرب والرد عليه ٥٢
صدى لاتجاه قطرب ٦٣

صفحة

الفصل الثانى

بلاغة التركيب النحوى

بلاغة التركيب النحوى ٧٥
النحو مجموعة من العلاقات ٧٥
خطأ القدامى فى عنايتهم باللغة والقراءات أكثر من عنايتهم بالنحو ٨٧
(أ) خطأ علماء اللغة ٨٧
(ب) خطأ علماء القراءات ٩٠
التراكيب النحوية وما يستتبعها من دلالات فيما عرف بعد
عبد القاهر بـ (علم المعانى) ٩٢
سبب انفعال السامع ودهشته ٩٢
١ ـ فروق فى الخبر ٩٦
الخبر اذا كان بـ (أل) أو مجردا منها ١٠٠
شبهات حول الخبر اذا كان بـ (أل) أو مجردا منها ١٠٦
٢ ـ القصر ١١٢
(انما) عند النحاة ١١٢
الفرق بين (انما) والعطف بـ (لا) والنفى والاستثناء ١١٤
٣ ـ فروق فى الحال ١٢٥
جملة الحال بالواو أو بدونها ١٢٥
٤ ـ الفصل والوصل ١٢٨
دقته وغموضه ١٢٨
مواضع الفصل ١٣٠

صفحة

مواضع الوصل ١٣٥
الجملة قد لا تعطف على مايليها مباشرة ١٣٧
٥ ــ التقديم والتأخير ١٣٩
التقديم وقيمته البلاغية ١٣٩
التقديم فى نظر القدماء ١٤٠
تعميم الحكم فى جدوى التقديم ١٤٢
التقديم والتأخير مع النفى ١٤٨
التقديم والتأخير فى الخبر المثبت ١٥١
التقديم وأثره فى النفس ١٥٥
٦ ــ الحذف والذكر ١٥٧
قيمة الحذف البلاغية ١٥٧
حذف المبتدأ ١٥٧
أسرار حذف المبتدأ النفسية ١٥٨
أغراض حذف المفعول ١٦٠
الأسرار النفسية لحذف المفعول ١٦٢
الغرض من ذكر المفعول ١٦٣
٧ ــ التعريف والتنكير ١٦٥
أسرار التعريف والتنكير ١٦٥
الذوق وأثره فى معرفة أسرار النظم فى التراكيب ١٦٧
٨ ــ دقة التركيب النحوى مع (ان) ١٦٩
جهل العامة وكثير من الخاصة بمواقع (ان) ١٦٩

صفحة

خصائص (ان) ١٧٩
عبد القاهر فى بلاغته رائد للزمخشرى ١٨٥
التراكيب النحوية وما يستتبعها من دلالات . فيما عرف بعد
عبد القاهر بـ (علم البيان) ١٩٢
البلاغة علم واحد عند عبد القاهر ١٩٢
٩ ـ الكناية ١٩٣
المعنى ، ومعنى المعنى ١٩٣
سبب بلاغة الكناية ١٩٥
قوة الصلة بين المعنى الأول والثانى ١٩٦
١٠ ـ الاستعارة ١٩٩
الاستعارة النادرة سببها الاحكام فى التراكيب ١٩٩
١١ ـ التمثيل ٢٠٣
التمثيل البديع معنى اضافى للتركيب النحوى ٢٠٣
١٢ ـ المجاز العقلى ٢٠٧
المجاز مجاز فى المثبت ومجاز فى الاثبات ٢٠٧
بلاغة المجاز العقلى تكمن فى الوصف الموجب للاعراب ٢١١
١٣ـ اغفال قواعد النحو المشهورة يفسد التراكيب ٢١٣
(أ) فى الوسط الأدبى ٢١٣
(ب) فى الوسط الفقهى ٢١٨

الفصل الثالث

البلاغة والنحو علم ام علمان ؟

البلاغة والنحو علمان

صفحة

الدرس النحوى والدرس البلاغى ٢٢٧
عبد القاهر فى (الدلائل والأسرار) كان يؤلف فى النحو أم
فى البلاغة ؟ ٢٣٤
صدى لـ (احياء النحو) ٢٣٩
المراجع ٢٤٩
موضوعات الكتاب ٢٥٣

كتب للمؤلف

١ ــ بلاغة القرآن فى آثار القاضى عبد الجبار
طبع ونشر (دار الفكر العربى)

٢ ــ المعانى فى ضوء أساليب القرآن
طبع ونشر (دار المعارف) ط ثالثة

٣ ــ البيان فى ضوء أساليب القرآن
طبع ونشر (دار المعارف)

٤ ــ البديع فى ضوء أساليب القرآن
طبع ونشر (دار المعارف)

٥ ــ البهاء السبكى وآراؤه البلاغية والنقدية
نشر (دار الفكر العربى)

٦ ــ التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر
طبع ونشر (دار المريخ) بالسعودية

تحت الطبع

١ ــ الخصومات البلاغية والنقدية فى صنعة أبى تمام

٢ ــ من أسرار التعبير فى القرآن الكريم

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية

ايداع رقم ٥٧٣٩ لسنة ١٩٨٠

دار الجيل للطباعة ١٤ قصر اللؤلؤة - الفجالة
جمهورية مصر العربية تليفون : ٩٠٥٢٩٦